

الدليل الإجرائي لتوظيف المؤشرات المنتجة في رسم سياسات التنمية الحضرية القطاعية

الدليل الإجرائي لتوظيف المؤشرات المنتجة في رسم سياسات التنمية الحضرية القطاعية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

محمّد



خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود

إن منهجنا ثابت ومتواصل في السعي نحو التنمية الشاملة المتكاملة والمتوازنة في مناطق المملكة كافة ، وإتاحة الفرصة للجميع لتحقيق تطلعاتهم وأمانيتهم في إطار نظم الدولة وإجراءاتها.



صاحب السمو الملكي
الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود
ولي العهد رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع

إن مستقبل المملكة مبشر وواعد ،
وتستحق بلادنا الغالية أكثر مما تحقق.
لدينا قدرات سنقوم بمضاعفة دورها وزيادة إسهامها في صناعة
هذا المستقبل

تمهيد

يشكل هذا الدليل إطارا مرجعيا لكل المعنيين بسياسات التنمية الحضرية ، وهو موجه بشكل خاص لصانعي القرار بالإدارات ذات العلاقة بمخرجات المراكز الحضرية المحلية.

تنبع أهمية الدليل كونه أداة عملية لدعم وتمكين كوادر الإدارة العليا والإشرافية والمتخصصة بدوائر صناعة القرار بمستوياته المختلفة، من وضع وتنفيذ ومتابعة مبادرات/ سياسات التنمية الحضرية (إدارة عمليات صناعة القرار) وذلك بناء على نتائج تحليل المؤشرات التي تنتجها المراكز الحضرية المحلية.

تجدر الإشارة إلي أن الدليل بشكله ومضمونه الحالي يعتبر الصياغة المحدثة والمنقحة للنسخة التي سبق إعدادها قبل تضمينها نتائج استطلاعات آراء مسؤولي / مدراء الدوائر المعنية بسياسات التنمية الحضرية بمنطقة الجوف ، حول الوضع الراهن للعلاقة بين مخرجات المركز الحضري وعمليات صناعة واتخاذ القرار .

يجب التنويه أيضا إلي إنه قد تم إعادة هيكلة الفصل الخاص بدعم وتمكين عملية صناعة واتخاذ القرار بمنطقة الجوف ، تمثلت في محاولة تحليل البيئة الداخلية والخارجية لعمليات صناعة واتخاذ القرار بمنطقة الجوف ، وذلك قبل عرض الأطر النظرية والمؤسسية لهذه العمليات . وقد انعكست الإضافات والتعديلات المشار إليها علي محتوى الدليل وفصوله وملاحقه.

محتوى الدليل

01.	تقديم
02.	هذا الدليل
03.	تعريفات ومفاهيم أساسية
04.	المرصد الحضري المحلي بمنطقة الجوف
05.	أهداف الدليل
06.	الجهات والفئات المستهدفة بالدليل
07.	المبادئ الأساسية ومنهجية إعداد الدليل
08.	البيئة الداخلية والخارجية لعمليات صناعة واتخاذ القرار
09.	دعم وتمكين عملية صناعة واتخاذ القرار بمنطقة الجوف
10.	الإطار الفكري والتنفيذي لتوظيف مخرجات المرصد الحضري في عملية صناعة واتخاذ القرار
11.	النموذج الإرشادي لتوظيف مخرجات المرصد الحضري في عملية صناعة واتخاذ القرار
12.	قائمة المراجع
13.	الملاحق

- ملحق رقم (1) أهداف التنمية المستدامة
- ملحق رقم (2) الخطة الحضرية الجديدة
- ملحق رقم (3) دليل تحديات التنمية في العالم
- ملحق رقم (4) سياسات الحماية الاجتماعية
- ملحق رقم (5) اللائحة التنظيمية للمرصد الحضرية
- ملحق رقم (6) برامج بناء وتنمية القدرات
- ملحق رقم (7) الإطار التنظيمي لعمل اللجان المتخصصة لدراسة قضايا التنمية الحضرية

تقديم

تقديم :

تشهد مدن منطقة الجوف توسعا حضريا يتزامن مع الزيادة المستمرة في أعداد السكان، حيث شكل سكان الحضر - عام ٢٠١٩ - نسبة تقدر بحوالي ٦٨٪ ، ٧٣٪، ٧٩٪ من إجمالي عدد السكان بمحافظة القريات وطبرجل ودومة الجندل عليالتوالي، بينما ترتفع هذه النسبة في سكاكا لتصل إلي ما يقرب من ٨٦٪ .

وتشير التوقعات إلي أن عدد سكان مدينة سكاكا سوف يقفز من حوالي ١٧١ ألف نسمة عام ٢٠١٥ إلي ما يزيد عن ٢٩٤ ألف نسمة عام ٢٠٣٠، بمعدل تحضر يتجاوز ٧٢٪ ، الأمر الذي يتطلب بالضرورة اتخاذ إجراءات حاسمة في مواجهة الآثار الناجمة عن "النمو الحضري المتسارع والمتواصل" ، وتعظيم إيجابياته وتقليص سلبياته لأقصى درجة ممكنة .

ومع تولي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود الحكم، تم تأسيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، الذي وافق بدوره علي استراتيجية وزارة الشؤون البلدية والقروية فيما يتعلق بنهج البرنامج الحضري لتحقيق التنمية المستدامة في إطار العدل بين جميع مناطق المملكة، وصولا بمدنها إلي مستوي التحضر المتوازن والمستدام .

كما جاء إنشاء المرصد الحضري الوطني - والسعي الحثيث لاستكمال منظومة المراكز الحضرية المحلية بمناطق المملكة - خطوة أساسية لترجمة توجهات صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز ولي العهد، لتشكيل وصياغة بيانات حضرية عالية الكفاءة، قادرة علي تلبية تطلعات الأجيال الحالية والمستقبلية، وتأمين مستويات مرتفعة من المعيشة متمثلة في توفير الاحتياجات الأساسية (فرص العمل والسكن والخدمات) وبما يحقق الارتقاء الشامل بنوعية الحياة. في هذا السياق تم إنشاء وتشغيل المرصد الحضري المحلي بمنطقة الجوف للقيام بعمليات وأنشطة رصد وتحليل وتقييم حالة التنمية الحضرية بمدن المنطقة، وذلك بهدف دق أجراس الانذار لدوائر صناعة واتخاذ القرار من خلال القضايا التي تكشف عنها نتائج تحليل المؤشرات الحضرية، فضلا عن تقديم الدعم الفني لتطوير السياسات اللازمة للتعامل معها، لتتماشي مع رؤية الوزارة وأهدافها التي تتضمن الهدف رقم (١١) من أهداف التنمية المستدامة .

والذي يتمثل في تحويل المدن ... إلي مدن شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة علي أن التقييم الموضوعي لتجربة المرصد المحلي بالمنطقة ، خلال دورتيه الأولى والثانية تشير - رغم أهمية الدور المحوري للمؤشرات المنتجة في الكشف عن قضايا التنمية الحضرية - إلي إشكالية الاستجابة المحدودة لدوائر صناعة القرار لمخرجات المرصد الحضري. من هذا المنطلق كانت مبادرة الأمانة بإعداد هذا الدليل الإجرائي لرفع كفاءة توظيف المؤشرات المنتجة في رسم سياسات التنمية الحضرية القطاعية .

وتجدر الإشارة هنا أنه أول دليل من نوعه علي مستوي مناطق المملكة، والذي نأمل أن يسهم في تجسير الفجوة القائمة بين مخرجات المرصد الحضري المحلي وعمليات وأنشطة صناعة واتخاذ القرار .

تم تصميم وإعداد هذا الدليل تماشيا مع معطيات الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة في إطار رؤية المملكة ٢٠٣٠، ومستهدفات برنامج التحول الوطني، وكذلك توجهات ومضامين اللائحة التنظيمية للمراكز الحضرية بالمملكة، ليشكل بذلك المرجعية الأساسية لإجراءات توظيف مخرجات المرصد الحضري المحلي ضمن عمليات صناعة واتخاذ القرار بالأجهزة والإدارات المعنية بالتنمية الحضرية .

أملين أن يسهم هذا الإصدار في الجهود المباركة لحكومة خادم الحرمين صوب دعم وتعزيز الإدارة الحضرية بمناطق المملكة ، في سبيل الوصول لقرارات تنموية ناجحة تركز علي مخرجات المراكز الحضرية

سائلين الله عز وجل التوفيق والسداد ، لانجاز تطلعات ولاة أمرنا ، حفظهم الله لتحقيق أهداف التنمية الشاملة في ربوع المملكة

أمين منطقة الجوف مهندس
عاطف بن محمد الشرعان



هذا الدليل

هذا الدليل :

تسعي الحكومة السعودية - من خلال وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان لتحسين قدرات الأجهزة المعنية بالتنمية الحضرية المستدامة لتطوير أساليب وأنظمة الإدارة الحضرية ، والتي أصبحت في طليعة أولويات العديد من الهيئات والمؤسسات المحلية والدولية، آخذاً في الاعتبار ما يشهده العالم حولنا من تغيرات مستمرة في المنظومات الحضرية بتحدياتها ومسؤولياتها التي تستدعي بالضرورة الاهتمام بكفاءة وفعالية المؤسسات المعنية ودعم قدراتها علي صناعة واتخاذ القرار .

وتكمن أهمية هذا التوجه بصفه خاصه بالنسبة للمرصد الحضري المحلي بمنطقة الجوف فيما يتعلق بدور مخرجات المرصد في تطوير برامج وسياسات التنمية الحضرية التي تتبناها القطاعات المختلفة، حيث تبرز إشكالية العلاقة بين المخرجات الفنية للمرصد والعمليات والأنشطة الفعلية لصناعة واتخاذ القرار .

وعلي الرغم من مبادرات وبرامج التطوير الإداري التي شهدتها المملكة خلال السنوات الماضية، فإن التأثير النهائي لهذه البرامج كان محدود نسبياً ، حيث تشير إلي أن الكثير من ممارسات هذا التطوير قد شهدت عواقب غير مقصودة مثل الاهتمام بالإجراءات علي حساب الغايات، والتركيز علي الكفاءة الداخلية والنجاحات قصيرة المدى علي حساب الأهداف والأثر بعيد المدى للقرارات .

ويسعد أمانة منطقة الجوف أن تقدم هذا الدليل الإجرائي لتوظيف المؤشرات التي ينتجها المرصد الحضري المحلي في رسم سياسات التنمية الحضرية القطاعية وضع الدليل بشكل تفصيلي الإطار المستهدف لمراحل وخطوات وآليات صناعة القرار في إطار تشاركي يحقق التكامل بين الأطراف ذات العلاقة ويسهم - من خلال المنهجية المتبعة - في تحقيق نتائج أفضل في ضوء ترشيد الجهد والوقت ، وبما يضمن تحقق الغايات التي تسعى إليها كافة دوائر صناعة القرار و ذلك طبقاً للخطوات والأساليب التي يتضمنها ويحددها الدليل، مع الاسترشاد بالنماذج التوضيحية.

ويعد الدليل علي هذا النحو إطاراً استرشادياً - لتلك الدوائر - في مراحل وخطوات صناعة واتخاذ القرار، والقاعدة الأساسية للتعامل مع مشكلات التنمية الحضرية وقضاياها بدءاً من تشخيص الأوضاع الراهنة وتحديد الأهداف ومن ثم ترجمتها إلي خطة عمل متكاملة ومتداخلة، تتحقق بتنفيذها طموحات المجتمعات المحلية في الارتقاء بجودة الحياة، وذلك في إطار أهداف التنمية الحضرية المستدامة ومستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠ .

٣

تعريفات ومفاهيم أساسية

تعريفات ومفاهيم أساسية :

الأرقام والخصائص الوصفية المتعلقة بالمجالات الإحصائية أو غير ذلك فيما يتعلق بأحوال المجتمع ونشاطاته. وقد تكون البيانات فردية أو مجموعة من البيانات الفردية أو ما تصدره الجهات الحكومية والخاصة من توثيق لأعمالها المختلفة وتصدر في شكل أرقام بيانية	البيانات	وزارة الشؤون البلدية والقروية	الوزارة
		أمانة منطقة الجوف	الأمانة
		لائحة تنظيم المراكز الحضرية	اللائحة التنظيمية
		المجلس المعني بالإشراف ومتابعة سير أعمال المراكز الحضرية المحلية بالمنطقة	المجلس التنسيقي للمرصد الحضري المحلي
البيانات التي تتم معالجتها إما بتبويبها أو بتحليلها أو بتلخيصها أو بأي طريقة معالجة أخرى لتصبح ذات معنى يتعلق بالمجالات الإحصائية	المعلومات	كيان يعتبر المرجع الرئيسي للرصد الحضري في المملكة، ويعني بالتنسيق والتشارك مع الجهات المعنية لإنتاج وإدارة المؤشرات الحضرية وبياناتها بهدف الإسهام في صياغة السياسات الحضرية في المملكة، وكذلك الإشراف الفني على المراكز الحضرية المحلية في المدن والمحافظات	المرصد الحضري الوطني
لبيانات أو المعلومات بدلالة مثيلاتها زمانياً أو مكانياً أو بدلالة أي من مصادرها. ويتم احتسابها عادة وفق معادلات رياضية معيارية دولية لقياس مدى تقدم المدن في المؤشرات الحضرية والدولية مثل أهداف التنمية المستدامة	المؤشرات	كيان يعني بالتنسيق والتشارك مع الجهات المعنية لإنتاج وإدارة المؤشرات والبيانات التنموية بمنطقة إدارية أو المدينة/المحافظة في المنطقة الإدارية بهدف الإسهام في صياغة سياسات حضرية لتطوير المنطقة، ويرتبط فنيا بالمرصد الحضري الوطني، إدارياً بالأمانة	المرصد الحضري المحلي
الجهات الحكومية أو القطاع الخاص أو منظمات المجتمع المدني أو الأفراد أو المنظمات الدولية	شركاء التنمية	اللجنة الدائمة أو المؤقتة التي تقترحها الإدارة العامة للمرصد الحضري المحلي ويقرها لمجلس التنسيق للمرصد بالمنطقة ، وذلك لدراسة قضية محددة ،ويتم تشكيلها من ذوي الخبرة والاختصاص بالمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية بقضايا التنمية الحضرية المستدامة	اللجنة
مسألة تتطلب حل	المشكلة	الوزارات، والهيئات والمؤسسات والمصالح العامة، والجهات الأمنية والعسكرية والجامعات...إلخ	منظمات \مؤسسات المجتمع المدني
مشكلة / مشكلات متشابكة تتطلب حلولها التشاور والمناقشة والتنسيق بين الأطراف ذات العلاقة	القضية	الشركات المملوكة للدولة أو التي تساهم فيها الدولة، وكذلك المؤسسات الفردية الخاصة	الجهات \ الإدارات الحكومية
التحديد الدقيق لطبيعة / نوعية المشكلة أو القضية - وأسبابها وتداعياتها - في ضوء ملاحظة ورصد أعراضها	التشخيص	المنظمات والمؤسسات والجمعيات الأهلية وما في حكمها	القطاع الخاص
خطوة إيجابية بناءة للتعامل الفعال مع المشكلة أو القضية	المبادرة	المجالات: السكانية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية والعمرانية والثقافية وما تشمله من مجالات تفصيلية (سكنية، تعليمية، تجارية، صناعية أو صحية أو سياحية أو زراعية ...إلخ)	المجالات الإحصائية
مسار عمل محدد الأهداف والضوابط، يتم اعتماده من بين مجموعة من البدائل لتوجيه عملية اتخاذ القرار، في التعامل مع المشكلة أو القضية	السياسة		
وثيقة .. تتضمن سلسلة من الاجراءات / الخطوات لتنفيذ تصور مستقبلي لتحقيق هدف/ أهداف معينة في مدي زمني محدد، وبأقل تكلفة ممكنة	الخطة		

ع

المرصد الحضري
المحلي بمنطقة
الجوف

المرصد الحضري المحلي بمنطقة الجوف

يأتي الاهتمام بتأسيس وتشغيل المرصد الحضري - بصفة عامة - في إطار التوجهات العالمية نحو الارتقاء بالمناطق الحضرية وتمكينها من تحقيق أهداف التنمية المستدامة .

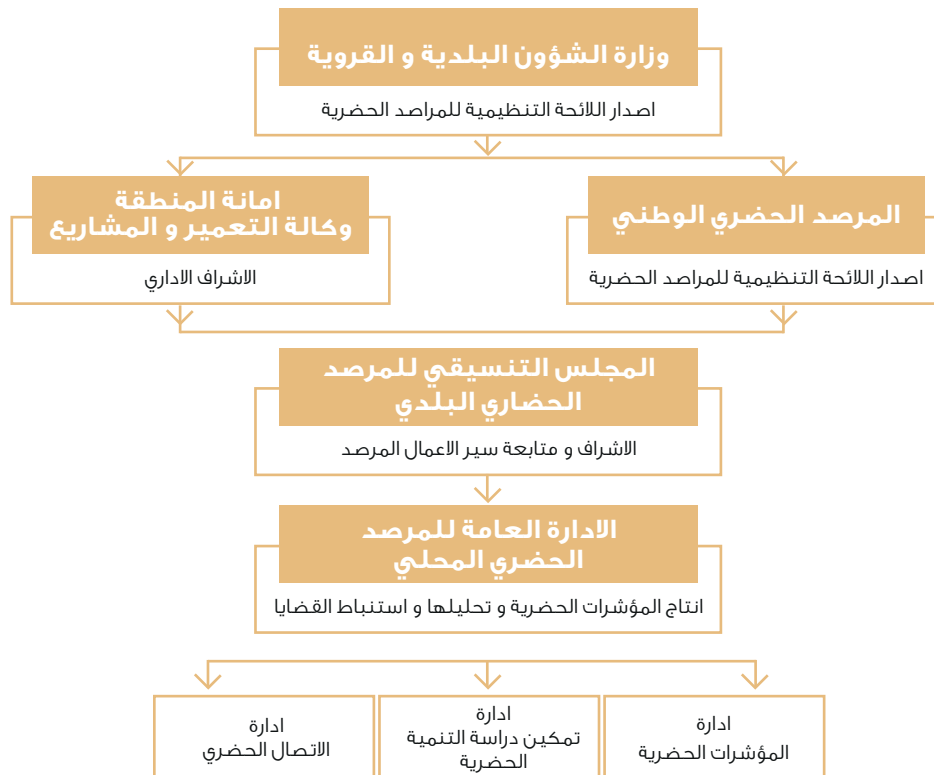
وقد قامت المملكة العربية السعودية بتأسيس أول مرصد حضري في المدينة المنورة عام ١٤٢٤هـ ، بهدف تحقيق التنمية الحضرية المتوازنة من خلال الوقوف علي حالة التنمية في ضوء نتائج تحليل مؤشرات الرصد الحضري ، واستنباط القضايا ذات الأولوية - في إطار تشاركي لكافة الأطراف الفاعلة - وبما يساهم في دعم عملية صناعة القرار وذلك بالكشف عن المشاكل والتحديات بما يتيح الفرصة لرسم خارطة الطريق ومسارات العمل المطلوبة .

واستمرارا لهذه الجهود تمكن المرصد الحضري بمنطقة الجوف (بفضل الله وتوفيقه) وبدعم موصول من صاحب السمو الملكي أمير المنطقة ، بإصدار نتائج أول دورة للمرصد الحضري عام ١٤٣٥ هـ لكل من مدينتي سكاكا و دومة الجندل .

بناء علي توجيهات سموه، واصلت أمانة منطقة الجوف إستكمال منظومة الرصد لتشمل كافة المدن (سكاكا ، دومة الجندل، القرينات ، طبرجل) كمرحلة ثانية تركز علي الاستفادة من التجربة السابقة للمرصد عام ١٤٣٥ هـ - وكذلك تجارب المرصد الحضري الأخرى داخل وخارج المملكة - سواء علي مستوي التحليل أو التقييم العام لحالة التنمية الحضرية أو كيفية صياغة مخرجات المرصد الحضري لدعم وتمكين صانعي القرار علي المستويات المختلفة ، وذلك من منطلق الدور المحوري للمرصد الحضري والذي يتمثل - بصفة أساسية - في حفز وتوجيه عملية صناعة واتخاذ القرار من خلال تسليط الضوء علي حالة الواقع الحضري ، ودق أجراس التنبيه بالقضايا والمشكلات التي تستوجب طرح التدخلات والمبادرات المختلفة للتعامل

الاطار التنظيمي للمرصد الحضري المحلي بمنطقة الجوف

صدر قرار معالي وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ١١٣٠ بتاريخ ١٤٣٨/٤/١٢هـ بشأن إنشاء الإدارة العامة للمرصد الحضري الوطني بوزارة الشؤون البلدية والقروية، وكذلك إنشاء مرصد حضري محلية في أمانات المناطق والمحافظات. وبناء عليه صدرت اللائحة التنظيمية للمرصد الحضري عام ١٤٤٢هـ ملحق رقم ١ وطبقا لما ورد بنص اللائحة فإن شبكة المرصد الحضري (المجالس التنسيقية ، الإدارات العامة : للمرصد ، الإدارات الفرعية) يتم تنظيمها فنيا وإداريا وفقا للهيكل التالي :



في هذا الإطار .. حددت اللائحة التنظيمية اختصاصات ومهام كل مستوى من تلك المستويات و كذلك العلاقات الأفقية و الراسية، وفيما يتعلق بالمرصد الحضري المحلي للمنطقة والمراصد المحلية التابعة بالمحافظات - فهي تتبع وكيل الأمين للتعمير والمشاريع إداريا، بينما تتبع المرصد الحضري الوطني فنيا والذي تتعدد أدواره لتشمل الآتي :

- تقديم المساندة الفنية في إنشاء وتشغيل المراصد المحلية بالمنطقة والمحافظات
- توحيد معايير وآليات ومنهجيات إنتاج المؤشرات الحضرية
- مراجعة وتطوير إطار حزم المؤشرات الحضرية التي تقوم المراصد المحلية بإعدادها
- التنسيق مع المراصد المحلية بالمنطقة في حالة إنتاج المؤشرات ذات الخصوصية بالمنطقة لإدارية أو المدينة أو المحافظة ، وموافقة المرصد الوطني عليها
- تبادل الخبرات والتجارب في مجال الرصد الحضري
- تزويد المراصد المحلية بأفضل الممارسات في المجالات المتعلقة بالمؤشرات الحضرية
- ربط المراصد المحلية بالمرصد الوطني عن طريق الموقع الإلكتروني
- حوكمة أعمال المرصد الحضري الوطني بالتكامل مع المراصد الحضرية المحلية والتنسيق فيما بينها بغرض تطوير الآليات والمنهجيات والأساليب لإدارة عملية الرصد الحضري وتبادل بيانات المؤشرات الحضرية
- دراسة المقترحات والطلبات التي ترد من المراصد المحلية بالمنطقة، وعرضها علي المجلس التنسيقي للمرصد الوطني واقتراح التوصيات اللازمة بشأنها

وطبقا لللائحة .. هناك علاقة وثيقة بين المرصد الحضري المحلي والمجلس التنسيقي - كما أوضحت اللائحة التنفيذية - فبينما يتولي المرصد من خلال إدارته - اقتراح السياسات المناطقية ، ومراجعة وتطوير إطار وحزم المؤشرات، واقتراح تشكيل اللجان الفرعية المتخصصة للقضايا التي تكشف عنها المؤشرات لإجراء الدراسات لمعالجتها ، فإن المجلس التنسيقي يضطلع - كما أوضحت اللائحة بإقرار مقترحات المرصد الحضري المحلي، كما يتولي متابعة الأثر التنموي للمرصد ومؤشراته علي شركاء التنمية ، والتحقق من حصول الأثر الإيجابي ، وذلك في إطار مهمته الأساسية للإشراف علي ومتابعة سير أعمال المرصد الحضري المحلي .

اختصاصات الإدارة العامة للمرصد الحضري المحلي

- ١- إقتراح السياسات المناطقية في مجال الرصد الحضري
- ٢- مراجعة وتطوير إطار وحزم المؤشرات الحضرية بعد التنسيق وأخذ الموافقة من المرصد الحضري
مراجعة خطط وبرامج المرصد ومتابعة اعتمادها
- ٣- اقتراح تشكيل اللجان الفرعية المتخصصة وفرق العمل، ودراسة المواضيع التي يحيلها المجلس التنسيقي للمرصد الحضري المحلي
- ٤- دراسة المقترحات والطلبات التي ترد من الجهات الخارجية بعد التنسيق مع المرصد الحضري الوطني وقبل عرضها علي المجلس التنسيقي للمرصد الحضري المحلي
- ٥- مراجعة الدراسات الأولية للموضوعات التي تعرض علي المجلس التنسيقي للمرصد واقتراح التوصيات اللازمة بشأنها
- ٦- تقويم ومراجعة مشاريع الاتفاقيات المحلية ذات العلاقة وإعداد التوصيات حيالها
- ٧- اقتراح الخطوات العملية وإجراء الدراسات لمعالجة القضايا الحضرية التي تبرزها المؤشرات
- ٨- التنسيق المستمر مع الإدارة العامة للمرصد الحضري الوطني حول سير الأعمال

اختصاصات الإدارات التابعة للإدارة العامة للمرصد الحضري

إدارة المؤشرات الحضرية	إدارة تمكين دراسات التنمية الحضرية	إدارة الاتصال الحضري
١. دراسة وتحليل المؤشرات الحضرية المحلية ٢. المساندة في وضع السياسات التنموية بناء علي المؤشرات الحضرية للمنطقة ومدنها ٣. ربط نظم المعلومات الجغرافية للمنطقة بنظم المعلومات الجغرافية للمرصد الحضري الوطني ٤. تنظيم وحفظ البيانات والمعلومات المتعلقة بنشاطات الإدارة بشكل يساعد علي سرعة وسهولة الرجوع إليها ، مع الاستفادة من الامكانات التقنية هذا المجال	١. استنباط قضايا التنمية الحضرية من خلال قراءة المؤشرات والتنسيق مع الأجهزة الحكومية المالكة للمؤشرات لبحث آليات معالجة الإشكاليات بالمنطقة ٢. تنظيم الجانب البحثي مع المؤسسات التعليمية ومراكز الأبحاث المتخصصة في التنمية الحضرية لإعداد دراسات وأبحاث تطور من عملية الرصد الحضري في المنطقة ٣. إعداد التقارير الدورية بإنجازات الإدارة والاقتراحات لتطويرها ومعوقات الأداء وسبل التغلب عليها ٤. مساندة المرصد الحضري الوطني في إعداد تقارير التنمية الحضرية	١. التنسيق مع المرصد الحضري الوطني للمحافظة علي تدفق وجودة البيانات والمعلومات المطلوبة لأعمال المرصد الحضري المحلي كماً ونوعاً ٢. التنسيق بين المرصد الحضري الوطني و وكالات الأمانة ٣. التنسيق بين الجهات المعنية بالرصد الحضري علي مستوى المنطقة ٤. تزويد الشركاء والمعنيين بمخرجات المرصد للمنطقة



اهداف الدليل

أهداف الدليل

الهدف الاستراتيجي

تجسير القجوة القائمة بين مخرجات المرصد الحضري المحلي بمنطقة الجوف - وعمليات وأنشطة صناعة واتخاذ القرار

الهدف التكتيكي

رفع كفاءة وفعالية توظيف مخرجات المرصد الحضري المحلي - بمنطقة الجوف - في عملية صناعة واتخاذ القرار

الهدف التشغيلي

تحديد الإجراءات المنهجية /التنفيذية لكيفية الانتقال من نتائج تحليل المؤشرات المنتجة (القضايا / المشكلات) إلي صياغة سياسات التنمية الحضرية (اجتماعية، اقتصادية ، عمرانية.....) ومتابعة تنفيذها وتقييم نتائجها، وذلك في إطار عملية تشاركية بين القائمين علي المرصد الحضري وصانعي ومتخذي القرار في المستويات المختلفة



الجهات والفئات المستهدفة بالدليل

الجهات و الفئات المستهدفة بالدليل

يستهدف هذا الدليل فئات عديدة من القطاعات ذات العلاقة بالتنمية الحضرية (جهات الطلب علي مخرجات المرصد الحضري) وكذلك الكوادر المعنية بالإدارات التابعة للإدارة العامة للمرصد الحضري بالمنطقة ، والتي تشمل إدارات المؤشرات الحضرية وتمكين دراسات التنمية الحضرية والاتصال الحضري جهة العرض

هناك أيضا أطراف /جماعات أخرى - في الوسط المحيط - يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي ملموس في دفع عملية استجابة صانعي القرار لمخرجات المرصد الحضري

معني هذا أن الجهات والفئات المستهدفة بالدليل تشكل منظومة متكاملة تشمل كافة الدوائر لحكومية وغير الحكومية - بمستوياتها المختلفة - بدءا من الإمارة .. وأمانة المنطقة والبلديات التابعة ، والفروع والمديريات والإدارات التابعة للوزارات والهيئات الوطنية، والمؤسسات الأكاديمية (جامعة الجوف) ومراكز البحث العلمي ، والأطراف المجتمعية الأخرى (القطاع الخاص والأهلي) والمؤسسات الدولية الداعمة للمرصد الحضرية ، ووسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية والإلكترونية ، ...ويمكن رصد هذه الجهات علي النحو التالي

إمارة منطقة الجوف

- مكتب تحقيق الرؤية
- الإدارة العامة لتنسيق ومتابعة المشاريع والخدمات

أمانة منطقة الجوف

- وكالة التعمير والمشاريع
- الإدارة العامة لنظم المعلومات الجغرافية والمرصد الحضري
- وكالة تخطيط المدن
- البلديات التابعة
- الإدارة العامة للتخطيط العمراني

الإدارات والمرافق الحكومية وأفرع الوزارات والهيئات

- إدارة الشرطة
- ادارة الدفاع المدني
- ادارة التعليم
- إدارة الشؤون الصحية
- فرع الإدارة العامة للطرق والنقل
- المديرية العامة للمياه
- فرع وزارة العدل
- فرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية
- الإدارة العامة للتدريب التقني والمهني
- إدارة الاتصالات السعودية
- فرع الهيئة العامة للإحصاء
- الإدارة العامة للمرور
- إدارة الجوازات
- فرع وزارة السياحة
- فرع وزارة التجارة والصناعة
- فرع صندوق التنمية العقارية
- مطار الجوف

الأطراف المجتمعية الأخرى ذات العلاقة

- جامعة الجوف
- المجالس البلدية
- الغرفة التجارية والصناعية
- مجلس التنسيق بين الجمعيات الخيرية
- الجمعيات النسائية
- مجلس الشباب
- المؤسسات الإعلامية
- المنظمات الدولية ذات العلاقة



المبادئ الأساسية ومنهجية إعداد الدليل

المبادئ الأساسية ومنهجية إعداد الدليل

المبادئ الأساسية لإعداد الدليل

- تطوير "آلية عملية وبسيطة" لضبط وتسهيل إدراج مخرجات المرصد الحضري كمدخلات أساسية في دورة صناعة واتخاذ القرار
- الالتزام بكل ما ورد باللائحة التنظيمية للمرصد الحضرية - الصادرة عن وزارة الشؤون البلدية والقروية بتوجيهاتها ومضامينها.. بكافة معطياتها وعناصرها
- الاسترشاد بالإطار النظري لمراحل وخطوات عملية صناعة واتخاذ القرار
- تحقيق أعلي قدر من المرونة لاستيعاب أي تعديلات مستقبلية - قد تفرضها ظروف الواقع بمعطياته المختلفة - والتي يمكن أن تسهم في تطوير محتوى الدليل

المنهجية العامة لإعداد الدليل

- هيكلة مراحل وخطوات توظيف مخرجات المرصد الحضري المحلي في رسم سياسات التنمية الحضرية القطاعية في هيكل موحد وبسيط تندرج في إطاره ٦ عناوين "الإطار العام، الإجراءات والآليات، المخرجات، النموذج الإرشادي، المدة الزمنية لكل خطوة، قائمة التحقق لضمان بلوغ المستهدف من كل خطوة
- الانتقال المنطقي (التدريجي، السلس) من خطوة إلي أخرى في عملية توظيف المؤشرات الحضرية في دورة صناعة واتخاذ القرار
- الاستعانة بأساليب العرض الملائمة التي من شأنها تبسيط الدليل، بما يساعد علي فهمه واستيعابه واستخدامه بسهولة ويسر
- استخدام نموذج استرشادي (أحد القضايا ذات الأولوية) لتطبيق إجراءات توظيف مخرجات المرصد في رسم سياسات التنمية القطاعية الحضرية

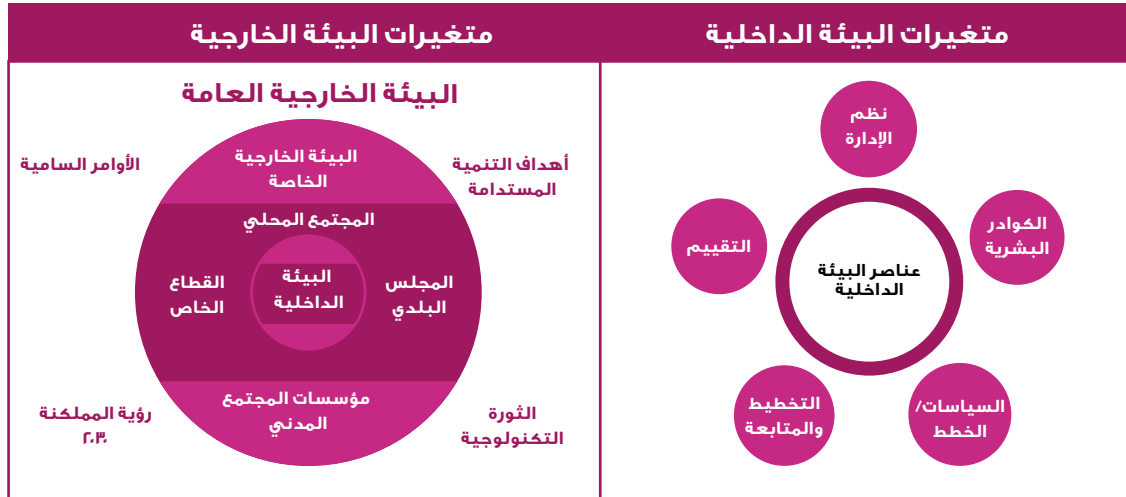


البيئة الداخلية والخارجية لعمليات صناعة وإتخاذ القرار

البيئة الداخلية والخارجية لعمليات صناعة واتخاذ القرار

يعرض هذا الجزء من الدليل للبيئة الداخلية والخارجية لعمليات صناعة واتخاذ القرار (شكل رقم ١). علي أن أهمية هذا العرض الموجز تكمن في تصويبه المباشر علي التحديات التي تواجه عملية صناعة القرار ومقترحات التعامل معها ، في إطار المحاولات الجارية .. والرامية لتحجيم / تجسير الفجوة القائمة بين مخرجات المرصد الحضري بمنطقة الجوف وعملية صناعة القرار في الدوائر المعنية برسم وتنفيذ سياسات التنمية الحضرية القطاعية (تعليمية ، صحية بيئية ، ...عمرانية ..).

شكل رقم (١) متغيرات البيئة الداخلية والخارجية لعمليات صناعة القرار



المصدر : إستشاري المشروع

البيئة الداخلية لعملية صناعة القرار

أسفرت نتائج تحليل الوضع الراهن للعلاقة بين مخرجات المرصد الحضري بمنطقة الجوف ودوائر القرار عن ضعف (أو غياب) الارتباط بين المؤشرات التي ينتجها المرصد الحضري .. وأنشطة صناعة واتخاذ القرار في تلك الدوائر .

علي أن أسباب هذه الفجوة تكمن - بشكل أساسي - في أوضاع البيئة الداخلية لمنظومة الإدارة بالدوائر المعنية ، ومن ثم طبيعة العلاقة " الرأسية " بين المستويات المحلية (المديريات ، الإدارات) والتي تفرض توجهاتها علي القرار وتوقيته.

إن تسيير حركة العمل في قطاعات التنمية الحضرية - في ظل هذا النظام - هي مسؤوليه أو وظيفة محليه ، إلا أن القرارات الأساسية تظل مسؤولية المستويات الأعلى في الهيئة المركزية أو الوزارة (مسؤولية الوزير)، مثلها مثل غيرها من القرارات التي لا تفوض.

وفي النظرية فإن هذا النوع من النظم الإدارية يحقق التنظيم الكامل للقرارات المطلوبة، ولكن التجارب أثبتت أن مثل هذا التنظيم غير قادر علي أن يعطي عناية كافية للقضايا المعقدة والمركبة والمتداخلة. كما أن عملية تصعيد القرارات إلي المستويات الأعلى عبر خطوط طويلة من الاتصالات من شأنها الإبطاء في اتخاذ القرار ، وهو في معظم الأحوال لا يتسم بالكفاءة ولا الفاعلية ، وهو ما انتهت إليه الأدبيات التي تناولت موضوع صناعة واتخاذ القرار:

" إن التنظيم الجيد لا يضمن النجاح، ولكن لا يتحقق نجاح مضمون بدون تنظيم جيد "

البيئة الداخلية والخارجية لعمليات صناعة واتخاذ القرار

هناك عنصران أساسيان يتوقف عليهما رسم ملامح هذا التنظيم الجيد ، يرتبط أولهما "بالكوادر البشرية" وثانيهما "بلا مركزية اتخاذ القرار" تعززهما القدرة علي خلق فرص جديدة تحقق قيما مضافه .. وهو دور " المبتكر " التي تقوم به مراكز البحوث والتطوير في العديد من دول العالم المتقدم :

العنصر الأول: أن التنمية الحضرية هي مسئولية منظمات وليست مسئولية أفراد، ولكن طالما أن المنظمات هي مجرد تكوينات اعتباره ، فإنها بنفسها وبذاتها لا تفعل شيئا ، فهي لا تخطط ولا تنفذ ولا تراقب أو تقيم .. ولكن الذي يقوم بكل ذلك هم أفراد هذه المنظمات .. لذلك تصبح دقة وحسن اختيار الكوادر البشرية - ناهيك عن قياداتها - علي نفس أهمية دور المنظمات.

العنصر الثاني: أن المطلوب لهذه المنظمات هو حرية حركة و مبادأة في عملية صناعة واتخاذ القرارات. إن الفرق بين أداء الإدارات الحكومية ، ومؤسسات القطاع العام ، أو شركات القطاع الخاص يكمن في درجة الحرية والمبادأة والاستقلال في اتخاذ القرار، ولا علاقة إطلاقا بين درجة هذه الحرية في اتخاذ القرار وبين درجة تملك المديرين لهذه المنظمات أو تلك. ولكي تتحقق لهذه المنظمات حرية الحركة وسرعة المبادأة في عملية صناعة واتخاذ القرار فإنه لا بد وأن يتوفر للهيكل التنظيمي عدد من الاشتراطات ، أهمها :

- البساطة والاتجاه الموحد المباشر
- أقل عدد من المستويات الإدارية
- أكبر فرصة لتحمل المسئولية وممارستها

في هذا السياق، فقد أوصت الخطط الخمسية للتنمية المتعاقبة بضرورة دعم اللامركزية وتفويض الصلاحيات اللازمة للمناطق والأمانات والمحافظات بما يسهم في تطوير الأطر المؤسسية القائمة وتنظيم قدراتها علي إدارة عمليات التنمية الحضرية بقطاعاتها المختلفة وتحقيق مستهدفاتها.

هذا .. بالإضافة إلي مبادرات وبرامج التطوير الإداري التي تشهدها المملكة، وإن كان التأثير النهائي لتلك المبادرات مازال محدد (نسبيا) نظرا لأنه ما زال التركيز علي الإجراءات علي حساب الغايات، والاهتمام بالكفاءة الداخلية علي حساب الأهداف والأثر بعيد المدى للقرارات. كما تشير الدراسات - في هذا الصدد - إلى ضعف التنسيق بين الجهات المسؤولة عن قطاعات التنمية الحضرية كأحد أهم التحديات وذلك بسبب اختلاف الأساليب التي تعمل بها والتي تخضع لنظم ومتطلبات الإدارة العليا علي المستوى الوطني (مستقبل المدن السعودية، نظرة شاملة حول الإطار المؤسسي ..).

البيئة الخارجية وعملية صناعة واتخاذ القرار

تتضمن البيئة الخارجية مجموعة من " المتغيرات الخاصة والعامة " التي تؤثر بشكل أو آخر في عملية صناعة واتخاذ القرار.

ترتبط المتغيرات الخاصة بالدور الفاعل لمنظمات المجتمع المحلي وتأثيرها على عملية صناعة واتخاذ القرار (مجلس المنطقة ، المجلس البلدي ، المؤسسات الأهلية ، القطاع الخاص ، الدوائر الحكومية ..).

أما المتغيرات العامة فتشتمل على الرؤى والتوجهات والمبادرات .. إلخ علي المستويين الوطني والدولي ، بتأثيراتها المحتملة على عمليات صناعة واتخاذ القرار.

ونعرض فيما يلي لأهم هذه المتغيرات والتي يمكن أن تشكل في مجملها المبادئ الأساسية لصياغة الرؤية المستقبلية للتنمية الحضرية بالمنطقة ، بإسقاطاتها المختلفة على عملية بناء استراتيجيات التنمية والسياسات القطاعية ، حيث تجسد الصورة التي تتطلع إليها المجتمعات المحلية بمدن المنطقة ، وتعكس في مضمونها الطموحات التي تأمل بلوغها مستقبلا.

البيئة الخارجية وعملية صناعة واتخاذ القرار

تتضمن البيئة الخارجية مجموعة من " المتغيرات الخاصة والعامة " التي تؤثر بشكل أو آخر في عملية صناعة واتخاذ القرار. ترتبط المتغيرات الخاصة بالدور الفاعل لمنظمات المجتمع المحلي وتأثيرها علي عملية صناعة واتخاذ القرار (مجلس المنطقة ، المجلس البلدي ، المؤسسات الأهلية ، القطاع الخاص ، الدوائر الحكومية).

أما المتغيرات العامة فتشتمل علي الرؤي والتوجهات والمبادرات .. إلخ علي المستويين الوطني والدولي ، بتأثيراتها المحتملة علي عمليات صناعة واتخاذ القرار.

ونعرض فيما يلي لأهم هذه المتغيرات والتي يمكن أن تشكل في مجملها المبادئ الأساسية لصياغة الرؤية المستقبلية للتنمية الحضرية بالمنطقة ، بإسقاطاتها المختلفة علي عملية بناء استراتيجيات التنمية والسياسات القطاعية ، حيث تجسد الصورة التي تتطلع إليها المجتمعات المحلية بمدن المنطقة ، وتعكس في مضمونها الطموحات التي تأمل بلوغها مستقبلا.

أولاً: المتغيرات الخاصة

وتشتمل علي توجهات " شركاء التنمية " علي مستوي المنطقة والتي يمكن اعتبارها أحد الروافد المحورية الموجهة لعملية صناعة القرار ، وذلك من منطلق أن توجهات تلك الأطراف تمثل المدخل الواقعي لإحداث تغيرات إيجابية في المنظومة الحضرية للمنطقة وبما يسهم في تحسين جودة الحياة لمجتمعاتها المحلية.

■ مجلس المنطقة

نصت المادة الثالثة والعشرون من نظام المناطق علي أن يقوم المجلس بدراسة كل ما من شأنه رفع مستوي جودة الحياة بالمنطقة ، وله علي وجه الخصوص :

- ▶ تحديد احتياجات المنطقة ، واقتراح إدراجها في خطة التنمية للدولة.
- ▶ تحديد مشاريع التنمية حسب أولوياتها واقتراح اعتمادها في ميزانية الدولة السنوية.
- ▶ دراسة المخططات المحلية لمدن وقرى المنطقة ومتابعة تنفيذها بعد اعتمادها.
- ▶ متابعة تنفيذ ما يخص المنطقة من خطة التنمية ، والموازنة، والتنسيق في ذلك.

وعن علاقة مجلس المنطقة بالوزارات والمصالح الحكومية فقد نص نظام المناطق في المادة الرابعة والثلاثون علي أن تراعي هذه الجهات قرارات مجلس المنطقة بالنسبة لما ورد في الفقرتين (أ ، ب) من المادة الثالثة والعشرين من نظام المناطق وإذا رأت الوزارة أو المصلحة عدم الأخذ بقرار مجلس المنطقة فيما ذكر فعليها أن توضح أسباب ذلك لمجلس المنطقة.

وقد جاءت اللائحة التنفيذية مؤكدة علي دور مجلس المنطقة باعتبارها العمود الفقري لنظام المناطق ، حيث نصت المادة الثانية والعشرين علي أن يراعي المجلس في جلساته ما يلي :

- ▶ الاطلاع علي ما احتوته الميزانية العامة وما اعتمد فيها من مشاريع للمنطقة ومناقشة السبل الكفيلة بالتنفيذ والأولويات في ذلك.
- ▶ متابعة تنفيذ ما تقرر في الميزانية للمنطقة ومدى انسجامه مع خطة التنمية الشاملة.
- ▶ تحديد احتياجات المنطقة من المشاريع لاقتراح اعتمادها في ميزانية الدولة للسنة القادمة وإدراجها في خطة التنمية الشاملة مع متابعة تنفيذ المشاريع المعتمدة.

البيئة الخارجية وعملية صناعة واتخاذ القرار

■ أمانة منطقة الجوف

طرحت أمانة المنطقة رؤيتها المستقبلية للمدن وكذلك استراتيجيات التطوير المقترحة لتحقيق هذه الرؤية حتى عام ١٤٥٠هـ . وفيما يلي نموذج مدينة سكاكا:

الرؤية

" الريادة الإقليمية للقيم الشاملة والحضارة المعاصرة
في قلب الشمال "

◆ الأهداف الاستراتيجية

- الهدف الأول :** أن تعكس المدينة الدور الفعلى كعاصمة للمنطقة ومركزا وطنيا للوظائف الاقتصادية والخدمية .
- الهدف الثانى :** أن تحقق المدينة لمجتمعها العيش الرغيد والذى ينعكس فى بيئة تعطى الأولوية للإنسان .
- الهدف الثالث :** أن تكون مدينة معاصرة تنسجم مع البيئة المحيطة وتحافظ على الروابط الاجتماعية بما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية .

◆ إستراتيجيات تحقيق الرؤية

- الإستراتيجية العمرانية :** وترتكز على تحسين البيئة المبنية وذلك من خلال :
 - تطوير الأحياء السكنية القديمة ومعالجة مشاكلها .
 - رفع كفاءة التوزيع المكانى لاستعمالات الأراضى بنوعياتها المختلفة .
 - الحفاظ على الهوية الإسلامية والعربية من خلال التصورات التخطيطية والضوابط العمرانية والاشتراطات البنائية .
 - تحسين الطابع البصرى للمدينة .

إستراتيجية النقل والحركة : وتنطلق من مبدأ توفير سبل النقل الآمن عن طريق :

- تحقيق نظام نقل متكامل يفى بمتطلبات التنقل القائمة والمتوقعة .
- التكامل بين تخطيط النقل وتخطيط استعمالات الأراضى .
- تحقيق مستوى عالى من السلامة المرورية .
- إستراتيجية الخدمات العامة : وتستهدف الارتقاء الكمي والكيفي بجميع أنواع الخدمات ، وذلك من خلال :**
 - توفير مراكز حضرية فرعية لضواحي المدينة .
 - توفير الخدمات للأحياء القائمة .
 - تحقيق التوزيع المتوازن للخدمات بين أحياء المدينة بما يتناسب مع حجم واحتياجات السكان.

■ المجلس البلدى

يشكل دور المجلس البلدى أهم عناصر تطوير الإدارة المحلية حيث يهدف إلى :

► تعزيز المشاركة للعامة في عملية اتخاذ القرار ، من خلال تكامل منظومة المشاركة في اتخاذ القرار علي المستوى المحلي حيث تكمل الدور الذي يقوم به مجلس الشورى علي المستوى الوطنى ، ومجالس المناطق علي المستوى الإقليمى.

► تطوير مؤسسات المجتمع المدنى علي المستوى المحلى عبر تعزيز المساءلة والشفافية في نظام اتخاذ القرار للمؤسسات الخدمية المحلية (الامانات/ البلديات)، حيث تساهم في صياغة السياسات العامة وحماية الحقوق والتوفيق بين المصالح وإيصال الخدمة الاجتماعية ، وهي بعملها تعزز فاعلية المشاركة في الشؤون العامة وتقوي دور القانون والنظام لتصبح وسائط مهمة للمحاسبة والشفافية بما يعود علي المواطن بالنفع والفائدة.

وقد تركزت في توجهات المجلس البلدى بمنطقة الجوف - من واقع الاجتماعات التى عقدت خلال العامين الماضيين - فى تطوير الخدمات البلدية ، بالإضافة إلى اهتمامه الواضح بتطوير المنطقة المركزية وإنشاء سوق تراثى ومدينة ترفيهية بمدينة سكاكا . ولعل أبرز الموضوعات التى تصدرت أجندة المجلس خلال تلك الفترة ، هو مستقبل الجوف السياحى والدور الفعال لقطاع السياحة فى دفع عجلة التنمية الاقتصادية بالمنطقة.

البيئة الخارجية وعملية صناعة واتخاذ القرار

■ غرفة الصناعة والتجارة

تمثل الغرفة مصالح قطاع الأعمال بالمنطقة وتعمل على تطويره وتشجيع الصناعات المحلية وزيادة مساهمتها في اقتصاد المنطقة ، وذلك من خلال :

- تطوير مناخ الاستثمار بالمنطقة عن طريق المساهمة في تطوير الصناعات القائمة وتسهيل إقامة الصناعات المساندة لها .
- رفع مستوى قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة .
- دعم جهود توظيف القوى العاملة في منشآت قطاع الأعمال .

وقد انعكست هذه التوجهات على تحديد الفرص الاستثمارية ذات الجدوى والمردود الاقتصادي وذلك في قطاع التصنيع الزراعي والصناعات الغذائية وقطاع السياحة ، وذلك في ضوء المقومات الطبيعية والتراثية والمكانية للمدينة.

■ الجهات الحكومية

يتم التركيز هنا على توجهات كل من الإدارة العامة للتربية والتعليم ومديرية الصحة ، وفرع وزارة السياحة بالمنطقة ، وذلك من منطلق أن " التعليم والصحة " يمثلان العنصر الأساسي في التنمية البشرية بانعكاساته المباشرة على جودة الحياة ، أما السياحة فتعتبر القطاع الواعد الذي يمكن أن يشكل أحد ركائز سياسات التنمية الحضرية بالمنطقة .

◆ الإدارة العامة للتربية والتعليم

وهي تسهم باستراتيجيتها وخططها وبرامجها في بناء الإنسان من خلال تقديم خدمات تربوية وتعليمية ذات جودة عالية .

الرؤية

" تتطلع الإدارة لمدارس محفزة للتعليم والتعلم ، مواكبة للعصر ، سمتها التميز والإبداع ، غايتها طالب وطالبة مؤهلين ومتفاعلين منتمين لدينهم ووطنهم " .

◆ الأهداف :

- تحسين الكفاءة الداخلية والخارجية للنظام التعليمي ، من خلال تخفيض معدلات الرسوب ، تطوير أساليب التعليم والتعلم ، الارتقاء بأساليب الاشراف التربوي ، وبناء نظام الجودة الشاملة .
- تطوير البيئة التعليمية ، من خلال تطوير المرافق والمباني التعليمية وتوفير المتطلبات التقنية ، تحسين وسائل السلامة في المباني المدرسية .
- بناء وتنمية قدرات الكوادر البشرية التعليمية والتربوية ، وذلك من خلال تطوير المهارات الإدارية والمهنية للتربويين والتربويات ، وإعدادهم للتكليفات المختلفة (مدير مدرسة ، وكيل مدرسة ، طلابي) .

■ مديرية الصحة

تستند توجهات مديرية الصحة بمنطقة الجوف إلى الخطة المستقبلية لتطوير النظام الصحي السعودي والتي تركز على المادة الحادية والثلاثين من النظام الأساسي للحكم " تعنى الدولة بالصحة العامة وتوفير الرعاية الصحية لكل مواطن " ، والذي أقرت بموجبه حكومة خادم الحرمين الشريفين إطاراً متكاملاً لمنظومة الخدمات الصحية (يحدد دور وزارة الصحة والمديريات التابعة لها) حيث يمكن رصد توجهاته الأساسية فيما يلي :

- ◆ يحل التأمين التعاوني محل ميزانية الدولة في تمويل الخدمات الصحية للمواطن والمقيم ، ما عدا تلك الخدمات التي يتحتم تمويلها عن طريق ميزانية الدولة وترك المجال مفتوحاً لخيارات أخرى للتمويل .
- ◆ تدار المرافق الصحية بطرق حديثة تخضع للمقاييس الاقتصادية وعوامل الجودة بما في ذلك نقل ملكية بعضها أو تأجيرها إلى القطاع الخاص مع الاحتفاظ بمجموعة من المرافق التي لا يمكن لغير الدولة إدارتها أو الإشراف عليها .
- ◆ تحويل دور مديريات الصحة في المناطق إلى دور المخطط والمشرف والمراقب لأداء الخدمات الصحية .
- ◆ إصدار نظام مراقبة أعمال التأمين الذي سيقود لإنشاء شركات تأمين تطبق نظام التأمين التعاوني .

البيئة الخارجية وعملية صناعة واتخاذ القرار

■ فرع وزارة السياحة

يعمل الفرع على الاستفادة من الموارد السياحية والمواقع الاستراتيجية لتنمية منطقة الجوف باعتبارها عنصراً رئيسياً من عناصر الاقتصاد المحلي الجاذبة للاستثمار وما يترتب على ذلك من توفير فرص العمل والتوظيف وزيادة الدخل .

الرؤية

" أن تصبح منطقة الجوف وجهة سياحية رئيسية في المملكة بالاستناد إلى التراث الثقافي الثري والمعالم الأخرى التي تميز المنطقة " .

◆ الأهداف الاستراتيجية :

- تنمية وتطوير سياحة التراث الثقافي ، شاملة المواقع الأثرية والتاريخية ومواقع التراث العمراني والحرف اليدوية .
- تطوير منتجات الانماط السياحية المختلفة (السياحة البيئية والزراعية والصحراوية) .
- تطوير المرافق والخدمات السياحية .
- رفع مستوى ثقافة المجتمع المحلي بالأهمية الاقتصادية والاجتماعية للتنمية السياحية .
- العمل مع الشركاء بالقطاعين العام والخاص لتوفير البنية التحتية السياحية المناسبة ذات الجودة العالية لتحقيق متطلبات وتطلعات السائح المحلي.

ثانيا : المتغيرات العامة

تمثل متغيرات البيئة الخارجية العامة - بشقيها الوطني والعالمي - المظلة الأشمل التي يمكن أن يتشكل في إطارها مستقبل ما يزيد عن نصف مليون من البشر يقطنون المدن الأربعة بمنطقة الجوف. ويتمثل الغرض الرئيسي من القراءة المتأنية للرؤى والتوجهات في رصد وتحليل التأثيرات المختلفة لمعطياتها وانعكاساتها على عملية صناعة القرار ، وهي أحد المهام التي يمكن أن يقوم بها المرصد الحضري كمقدمة أساسية لصياغة سياسات التنمية الحضرية بالمنطقة ، وبما يجسد على أرض الواقع حقوق مجتمعاتها المحلية في نوعية حياة عالية المستوى ، تعكس المبادئ الراسخة للدولة السعودية ومؤسستها ، والقيم والسياسات التي أرساها خادم الحرمين الشريفين / الملك سلمان بن عبد العزيز استمراراً لجهود قيادات البلاد السابقة - وحكوماتها المتعاقبة - في تعزيز الانتماء والعدالة الاجتماعية والمكانية وبما يدعم كل جهود التنمية المستدامة في مدن المملكة.

• المستوي الوطني

من المتوقع أن تعكس الرؤية المستقبلية للتنمية الحضرية بمنطقة الجوف مجمل التوجهات والأهداف التي تنطوي عليها الإطروحات المعنية بالمستقبل ، والتي تتضمن رؤية المملكة ٢٠٣٠ ، الاستراتيجية العمرانية الوطنية ، خطط التنمية ، ... إلخ.

رؤية المملكة ٢٠٣٠

هي رؤية الحاضر لمستقبل المملكة والتي تتلخص في " بناء وطن أكثر ازدهاراً " ، يجد فيه كل مواطن ما يتمناه ، وطن يمثل مكانة في طليعة دول العالم المتقدمة بالتعليم والتأهيل ، بالفرص التي تتاح للجميع ، والخدمات المتطورة في التوظيف والرعاية الصحية والسكنية والريفية .. إلخ .

تعتمد رؤية المملكة على ثلاثة محاور وهي المجتمع الحيوي والاقتصاد المزدهر والوطن الطموح ، وتتسق تلك المحاور مع بعضها البعض في سبيل تحقيق الرؤية المستقبلية للمملكة ، وفي هذا الإطار يمكن تلخيص أهم إسقاطات هذه الرؤية الطموحة على مدن منطقة الجوف ، وذلك من خلال العناصر التالية :

البيئة الخارجية وعملية صناعة واتخاذ القرار

◆ بيئة سكنية متكاملة

- زيادة نسبة تملك المساكن.
- تطوير منظومة الخدمات الصحية.
- تأمين خدمات المياه والكهرباء.
- توفير المساحات الخضراء.

◆ مستوى عالي من الأمان

- تقليص معدل حوادث الطرق.
- ضمان السلامة المرورية.

◆ استدامة البيئة

- الحد من التلوث بجميع أنواعه.
- رفع كفاءة إدارة المخلفات الصلبة.

◆ اقتصاد مزدهر

- رفع مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي.
- الإستمرار في تخصيص الأصول المملوكة للدولة وتخصيص الخدمات.
- تطوير المواقع السياحية / التراثية.

■ خطط التنمية

يتولي مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية - برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز ولي العهد - عملية وضع خطط التنمية الخمسية كخارطة طريق، كما يتم من خلال المجلس دفع الأجهزة الحكومية المعنية لتنفيذ خططها بتنسيق وتكامل يقوم علي تطوير الأنظمة الحالية. يعتمد المجلس أيضا استراتيجية كل وزارة للإرتقاء بجودة الحياة للمواطنين ومن ضمنها استراتيجية وزارة الشؤون البلدية والقروية والتي يعتبر أحد دعائمها تطوير عمليات التخطيط والتنمية الحضرية علي كافة المستويات.

تكمن أهمية المجلس في تعظيم وتفعيل النواحي التنسيقية بين القطاعات المختلفة لرفع كفاءة المنظومة التنموية التي تنعكس بشكل مباشر في كفاءة أداء عملية التنمية الحضرية بالتنسيق المباشر لتسريع عملية اتخاذ القرار . ويعتبر المجلس حاليا من أهم

الجهات المعنية بمتابعة ومراقبة وتطوير عمليات التنمية بشكل عام وعملية التنمية الحضرية والتخطيط لها بصفة خاصة .

تنطلق خطط التنمية من مرجعيات أساسية تضمنها النظام الأساسي للحكم والتي نصت عليها توجهات الدولة وثوابتها ، المتمثلة في : الإسهام في بناء حضارة إنسانية في إطار القيم الإسلامية السمحة بمثلها الأخلاقية الرفيعة ، وترسيخ أسس الدولة وهويتها وإرثها العربي الإسلامي ، والمحافظة على الأمن الوطني الشامل ، وتعزيز الوحدة الوطنية ودعم مقوماتها ، وضمان حقوق الإنسان ، والمحافظة على الاستقرار

الاجتماعي ، وتحقيق التنمية المستدامة ، وهي جميعا الثوابت التي ارتكزت عليها رؤية المملكة ٢٠٣٠ .

تستند الخطط التنموية في توجهاتها إلى مجموعة من الأهداف العامة التي تركز على تسريع التنمية وترسيخ استدامتها ، والاستمرار في تحسين مستوى معيشة المواطنين والارتقاء بنوعية حياتهم ، والعناية بالفئات المحتاجة من أفراد المجتمع ، وتقليص معدلات البطالة والوصول بها إلى أدنى مستوى ممكن .

شملت هذه الأهداف كذلك تنمية القوى البشرية الوطنية ورفع كفاءتها ، وتعزيز إسهامات القطاع الخاص في عملية التنمية ، ودعم التوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة ، ورفع معدلات نمو الاقتصاد السعودي وكفاءة أدائه ، وتحسين قدراته التنافسية في ظل مستجدات الواقع العالمي الذي تشدد فيه المنافسة القائمة على المنجزات في مجالات العلوم والتقنية ، وتبني خطط التنمية في مجملها العديد من الأهداف العامة التي يمكن تلخيصها ورصد السياسات الخاصة بكل منها ، على النحو التالي :

البيئة الخارجية وعملية صناعة واتخاذ القرار

■ التنمية الاقتصادية

" التنوع الاقتصادي – رفع القيمة المضافة للموارد الطبيعية – وضمان استدامتها " .

- توسيع الطاقة الإنتاجية لقطاع الصناعة.
- تنمية الإنتاج الزراعي ذي الاستهلاك المحدود للمياه.
- تعزيز دور القطاع الخاص والمسؤولية الاجتماعية للشركات.
- تطوير قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- تطوير قطاع الخدمات ودعم مشروعات البنية التحتية.
- وضع استراتيجية للاستثمار المحلي والأجنبي.
- حماية الموارد المائية غير المتجددة.
- تطوير نظام حماية البيئة من التلوث.

■ التنمية الاجتماعية

" رفع المستوى المعيشي وتحسين جودة الحياة لجميع شرائح المجتمع " .

- تحقيق التوازن الأمثل للتركيبة السكانية والحد من الهجرة الداخلية للمدن.
- تطوير البيئة التعليمية ورفع الكفاءة التربوية والتعليمية للمعلم والمعلمة.
- التوسع في برامج تعليم الكبار.
- الموازنة بين مخرجات التعليم الجامعي ، ومتطلبات سوق العمل.
- تفعيل الدور البحثي للجامعات وتعزيز صلته بحاجات المجتمع المستقبلية.
- رفع كفاءة الخدمات الصحية وتطبيق نظام الضمان الصحي التعاوني.
- تعزيز دور القطاع الخاص في تقديم الخدمات الصحية.
- تطوير كفاءة الخدمات الاجتماعية ودعم برامج الحماية الاجتماعية.
- تغطية برامج الاسكان الحكومي لجميع مناطق المملكة.
- تشجيع زيادة المعروض من المساكن والأراضي السكنية.
- تطوير الأحياء القديمة والعشوائية.

■ التطوير التنظيمي والاداري

" الإرتقاء بكفاءة أجهزة الدولة – رفع جودة تنفيذ البرامج والمشروعات التنموية " .

- تعزيز التكامل والاتساق بين الاستراتيجيات القطاعية والتوجهات التنموية.
- وضع آليات لقياس كفاءة أداء البرامج والمشروعات التنموية.
- اعتماد منظومة متكاملة وشاملة للتخطيط والتنمية الحضرية وتطويرها.
- وضع خارطة للفرص الاستثمارية ذات المزايا النسبية بكل منطقة.
- تعميم نماذج الشراكات الناجحة بين مؤسسات القطاع العام والقطاع الأهلي.
- زيادة فاعلية الدور التنموي لمجالس المناطق والمجالس البلدية والمحلية.
- تطوير آليات التنسيق بين الخطط القطاعية ومتطلبات المناطق لتحقيق التنمية المتوازنة.

البيئة الخارجية وعملية صناعة واتخاذ القرار

■ الاستراتيجية العمرانية الوطنية

تم اعتماد الاستراتيجية العمرانية الوطنية السابقة عام ٢٠٠٠ م ، ومنذ ذلك الحين طرأت تغييرات عديدة علي المستوي العالمي بصفة عامة ، والمملكة علي وجه الخصوص ، أدت إلي ضرورة مراجعة الإطار العام لهذه الخطة ومستهدفاتها ، خاصة بعد اعتماد المملكة لأهداف التنمية المستدامة عام ٢٠١٥ ومن ثم رؤية المملكة ٢٠٣٠، حيث تم ربط الأهداف المحددة لميثاق الاستراتيجية الوطنية لعام ٢٠٣٠ بالأهداف الاستراتيجية لرؤية المملكة ٢٠٣٠، والتي تتماشى في حد ذاتها مع أهداف التنمية المستدامة (كما أوضحت وزارة الاقتصاد والتخطيط).

وعلى هذا النحو تم تحقيق مستوي مرض من المواءمة بين الأهداف المحددة لميثاق الاستراتيجية العمرانية الوطنية للعام ٢٠٣٠ وغايات وأهداف التنمية المستدامة ، بالإضافة لرؤية المملكة ٢٠٣٠. يركز ميثاق الاستراتيجية العمرانية الوطنية للعام ٢٠٣٠ علي التنمية العمرانية والحوكمة ، لتشكل بذلك أداة لتنفيذ رؤية المملكة ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة. علي سبيل المثال عند مقارنة أهداف الميثاق مع أهداف التنمية المستدامة ، يري المرء أن كل هدف من أهداف الميثاق يعالج هدفا واحدا أو أكثر من أهداف التنمية المستدامة، في حين أن كل هدف من أهداف التنمية المستدامة يدعمه هدف واحد علي الأقل في الميثاق .

لذلك يمكن اعتبار أن ميثاق الاستراتيجية العمرانية الوطنية للعام ٢٠٣٠ يتماشى بشكل جيد مع أهداف التنمية المستدامة.

وتعتبر الاستراتيجية العمرانية إطارا عاما لتوجيه التنمية المكانية علي كامل رقعة المملكة ، وتمثل المستوي الأعلى (الوطني) من عمليات التخطيط والتنمية الحضرية والذي يعمل علي تكامل المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية .

انطلقت هذه الاستراتيجية من ركائز أساسية لواقع التنمية في المملكة والذي شهد زيادة الهجرة السكانية من المدن المتوسطة والصغيرة والقري إلي المدن الكبيرة وما يصاحب ذلك من سلبيات تعيق استمرارية التنمية كما أنها منهج علمي لتحقيق التوازن في التنمية بين مناطق المملكة ومعالجة التباين الإقليمي بينها.

• المستوي الدولي

تمثل معطيات المستوي الدولي الدائرة الأخيرة في سلسلة الدوائر المؤثرة علي عملية صناعة واتخاذ القرار .

وترجع أهمية هذه المعطيات في كونها تستند إلي محصلة تجارب وممارسات عديدة ساعدت المنظمات الدولية - المعنية بقضايا التنمية الحضرية في العالم - علي بلورة رؤي وتوجهات وإطلاق مبادرات ورسم سياسات مختلفة للتعامل مع تلك القضايا ، والتي تشكل بدورها مرجعا إرشاديا لعمليات صناعة واتخاذ القرار.

علي أن ما يعرض له التقرير فيما يلي مجرد نماذج محدودة ومحددة للاسترشاد .. ويظل الدور المنوط بالمرصد الحضري بمنطقة الجوف في رصد ومتابعة الإسهامات الدولية في هذا المجال "مطلوبا بشدة" .. من خلال الإدارات المختصة (التابعة للمرصد) وفي مقدمتها إدارة تمكين دراسات التنمية الحضرية.

■ أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠

تؤثر أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر علي أجندات التنمية المحلية والدولية للسنوات المقبلة كما كان الحال مع الأهداف الإنمائية الألفية بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٥ ، وبحسب تقرير الأهداف الإنمائية الألفية ٢٠١٥ . وعلي الرغم من النجاحات والتطورات في القطاعات المختلفة، إلا أن العديد من الخبراء يعتبر أن الأفقر والأكثر استضعافا مازالوا وراء الركب.

ومع أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تعتبر استكمالاً للأهداف الإنمائية للألفية ولغاياتها التي تتطلع إلي القضاء علي الفقر بأشكاله المختلفة ، إلا أنها توفر إطار عمل أوسع وأكثر تعقيدا . هذا ومن المهم التذكير بأن خطة التنمية الدولية علي ارتباط وثيق بالجهود والأجندات التي تضعها الأمم المتحدة . كما أن خطة التنمية الدولية الجديدة وثيقة الصلة بمبادرات الأمم المتحدة المختلفة (ملحق رقم ١).

البيئة الخارجية وعملية صناعة واتخاذ القرار

أن أهداف التنمية المستدامة تعزز الكرامة الانسانية والازدهار وتحافظ علي خدمات الأرض الحيوية والمنظومة البيئية. وتقر بأن القضاء علي الفقر وعدم المساواة يجب أن يسيرا يدا بيد مع الاستراتيجيات التي تدعم النمو الاقتصادي المستدام والسلام والعدالة ، وتعالج الحاجات الاجتماعية الأساسية (التعليم والصحة والحماية الاجتماعية وفرص العمل) وهي تقوم بذلك بينما تأخذ في اعتبارها التغير المناخي

وتعزيز حماية البيئة . إن الانتقال من الأهداف الانمائية للالفية إلي أهداف التنمية المستدامة قد أغني النقاش بشأن العلاقات بين القطاعات والسياسات.

ويعتبر صناع القرار والمؤسسات الحكومية وأعضاء المجتمع المدني أن الاستمرار باعتماد هذه المقاربات القطاعية لأهداف الألفية مناسباً لجهات التطبيق والرصد.

■ الخطة الحضرية الجديدة

أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر ٢٠١٦ الخطة الحضرية الجديدة . والتي تمثل رؤية مشتركة لمستقبل أفضل وأكثر استدامة للجهات الفاعلة علي مختلف المستويات الحكومية ، بدءاً من المستوي المركزي وصولاً إلي المستوي المحلي ولمنظمات المجتمع المدني وللقطاع الخاص ولجميع من يقيمون في مناطق حضرية في العالم.

تسلط الخطة الحضرية الجديدة الضوء علي الروابط بين التوسع الحضري المستدام وبين توليد الوظائف وفرص كسب الرزق وتحسين نوعية الحياة ، وتؤكد علي إدماج جميع هذه القطاعات في كل سياسات التنمية الحضرية.

تعمل الخطة الحضرية الجديدة علي تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما

الهدف

" جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة علي الصمود ومستدامة"

لتوفير إطار شامل لتوجيه وتتبع التوسع الحضري في أنحاء العالم ، ولأن ٩٥٪ من النمو الحضري سيكون في العالم النامي .

وقد أعد برنامج الموئل دليلاً إرشادياً (ملحق رقم ٢) يتضمن مؤشرات قياس التقدم في تحقيق هذا الهدف (شكل رقم ٢) .

■ دليل تحديات التنمية في العالم

يسعي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - خلال السنوات الماضية - إلي تكييف دليل التنمية البشرية العالمي بحيث يصبح قادراً علي قياس جودة إنجازات التنمية البشرية ، اعتماداً علي منهجية مناسبة لتقييم الإنجازات من خلال مقاييس الجودة (ملحق رقم ٣) هذا فضلاً عن اعتماد إطار أوسع لقياس التنمية من خلال دمج أبعاد أخرى ، لعل أهمها "الاستدامة البيئية والحوكمة" (شكل رقم ٣) .

شكل رقم (٢) أبعاد الخطة الحضرية الجديدة وآليات تنفيذها

الأبعاد الأساسية للخطة الحضرية الجديدة



دليل

وسائل التنفيذ



البيئة الخارجية وعملية صناعة واتخاذ القرار

شكل رقم (٣) تحديات التنمية في العالم



المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تحديات التنمية في العالم، نحو رؤية أشمل لقضايا التنمية

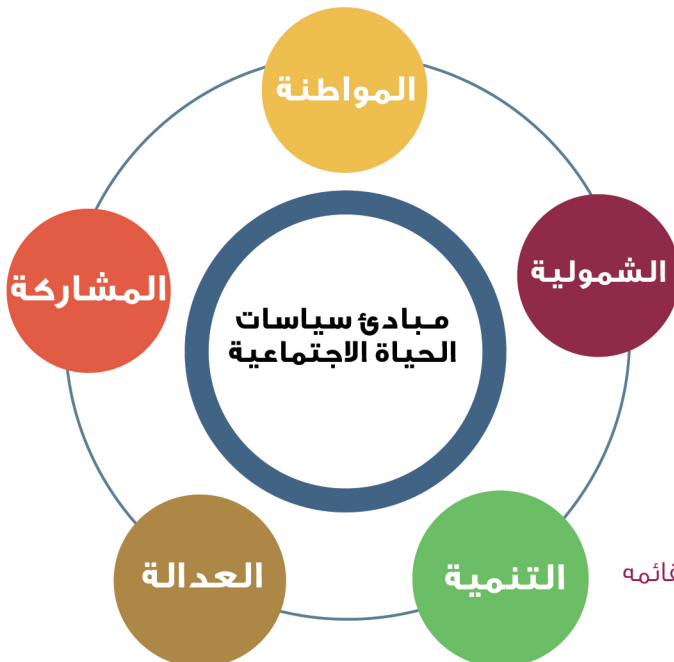
■ سياسات الحماية الاجتماعية

تنطوي سياسة الحماية الاجتماعية علي مجموعة من الأدوات الفعالة للوقاية من المخاطر والحد من الفقر، كما تعتبر الأساس الراسخ لبناء مجتمعات تسودها العدالة والمساواة والسلام . والحماية الاجتماعية هي عنصر أساسي في العقد الاجتماعي الذي تلتزم بمقتضاه الدولة باحترام واجباتها وتأديتها من خلال تلبية الحد الأدنى المقبول من الاحتياجات. وخدمات الرعاية الصحية والسكن والتعليم (شكل رقم ٤).

إن اعتماد هذه الاستراتيجية المتكاملة يستوجب إصلاح خطط وبرامج الضمان الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية وبرامج خلق فرص العمل والنظر في الروابط القائمة فيما بينها ، بالإضافة إلي مراجعة أدوات التمويل المتوفرة لتنفيذ هذه الخطط. أما المسألة الحيوية التي يجب إيلاءها الأهمية اللازمة في هذه العملية فتتعلق بتطوير سياسات تحاكي الواقع والظروف الوطنية الاجتماعية والاقتصادية بدءاً من تحديد الرؤية والإطار العام لهذه السياسات ،

وصولا إلي تنفيذها وتقييم نتائجها وفقا لمعايير واضحة قائمة علي المشاركة وآليات فعالة للمساءلة والمحاسبة (ملحق رقم ٤). ويعتبر تطوير هذه السياسات وتنفيذها عملية مستمرة تستند إلي حوار دائم بين الحكومات والمجتمع المدني من أجل بناء التوافق وابتكار حلول عملية تتوافق مع أولويات المجتمع والموارد المتاحة. كما يتطلب بناء القدرات المؤسسية والبشرية المعنية بتخطيط وتمويل وتنفيذ وتقييم سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية.

شكل رقم (٤) تحديات التنمية في العالم



المصدر: دليل بناء القدرات لتطوير سياسات الحماية الاجتماعية القائمة على المشاركة- الأمم المتحدة- الإسكوا

9

**دعم وتمكين
عملية صناعة
واتخاذ القرار**

خطوات عملية صناعة واتخاذ القرار

الوضع الراهن للعلاقة بين مخرجات المرصد الحضري وأنشطة صناعة واتخاذ القرار

القرار إلي آراء وخبرات مسئولولي الجهات ذات العلاقة – فضلا عن الدروس المستفادة من القراءة المتأنية للتجارب السابقة – في مسألة رفع كفاءة وفعالية توظيف مخرجات المرصد الحضري في عملية صناعة واتخاذ القرار استندت عملية رصد وتحليل الوضع الراهن للعلاقة بين مخرجات المرصد الحضري وأنشطة صناعة واتخاذ

أكدت استطلاعات رأي وآراء رؤساء ومدراء الدوائر المختلفة بمنطقة الجوف علي أنه رغم الدفعة القوية التي بدأت مع تأسيس المرصد الحضري المحلي بمنطقة الجوف وسعيه المتواصل لإحداث نقلة نوعية ملموسة بالتعاون والتنسيق مع كافة الشركاء – في ضبط وتوجيه عملية صناعة واتخاذ القرار في ضوء مؤشرا المرصد الحضري ، إلا أنه ما زالت هناك تلك الفجوة بين المخرجات الفنية للمرصد الحضري وأنشطة صناعة واتخاذ القرار في الدوائر المعنية، الأمر الذي يتطلب تضافر الجهود في اتجاه طرح آليات وصياغة مقاربات لتجسير هذه الفجوة

في هذا السياق .. أجمعت الدوائر التي جري استبيان آراء مسئولوليها علي التدابير والاجراءات التالية لتجسير الفجوة

أولاً: إعداد دليل إرشادي لعملية الانتقال من مرحلة إنتاج المؤشرات إلي تحديد القضايا .. وأولوياتها .. إلي إجراءات التعامل مع تلك القضايا من خلال الدوائر المعنية بصناعة القرار علي المستوى المحلي والوطني

ثانية : إلزام الدوائر المعنية بالمنطقة بإعداد سياسات وخطط التنمية الحضرية القطاعية وفقا للدليل (بعد إقراره من تلك الدوائر واعتماده من المجلس التنسيقي للمرصد الحضري والتصديق عليه من صاحب السمو الملكي أمير المنطقة

ثالثاً : التواصل المستمر مع دوائر صناعة واتخاذ القرار المركزية (الوزارات ، الهيئات الوطنية ...). لتأمين الدعم السياسي/ المؤسسي وتوفير التمويل اللازم لحل القضايا ذات الأولوية

رابعا : تنظيم اجتماعات دورية لمتابعة تنفيذ عمليات صناعة واتخاذ القرار (الإنجاز المحقق قياسا بما هو مستهدف) واتخاذ الاجراءات اللازمة لتصحيح المسار

أهم التحديات التي تواجه عملية صناعة واتخاذ القرار

● ضعف/ غياب التنسيق بين الجهات المعنية وقطاعات التنمية الحضرية

هناك العديد من الجهات التي تعمل في مجال "التنمية الحضرية " بالملكة بصفة خاصة سواء من جهات حكومية أو شركات خاصة أو جهات تتسم بالشراكة بين الدولة والقطاع الخاص وخاضعة أيضا للدولة

أن كثرة هذه الجهات وتنوع الأدوات التي تعمل وفق لها يجعل من الصعب التنسيق فيما بينها في عملية صناعة واتخاذ القرار فيما يتعلق بالقضايا التي تكشف عنها مؤشرات الرصد الحضري

● تداخل المهام والاختصاصات

أدى عدد وتنوع الجهات التي تعمل في مجال التنمية الحضرية إلى التداخل في المهام والأدوار والاختصاصات وأحيانا يحدث تكرار لدراسة بعض القضايا الأمر الذي يتطلب العمل على تكامل الأدوار بين الجهات الحكومية والخاصة والجهات التي تعمل بالشراكة بين الدولة والقطاع الخاص

● منظومة التشريع

تعمل الجهات المعنية بالتنمية الحضرية في ضوء عدد من المراسم الملكية والتعاميم والقرارات الوزارية واللوائح.. إلخ والتي قد تحتاج إلى مراجعته شاملة لتصفية عدد منها وتحديث لعدد آخر لمساندة النظام المؤسسي - بشكل عام - ودعم المراسم الحضرية - بصفة خاصة - في هذا النظام

● مركزية اتخاذ القرار

تتطلب عملية اتخاذ القرار سلسلة من الإجراءات "الرأسية" تبدأ من الإدارات في المستوى الأدنى.. إلى الإدارات العليا حيث يتم الرجوع للوزارة أو الجهة المركزية المعنية للبت والتوجيه أو الحصول على الموافقات اللازمة من الجهات المختصة مما يؤخر اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب، لذا فإنه يكون من المناسب التفكير في لامركزية مرحلية بحيث يبدأ تطبيقها على الأمانات الرئيسية وإعطائها الصلاحيات الكاملة بالتنسيق مع مجالس المناطق ومديريات وإدارات الخدمات الرئيسية

● نقص الكوادر البشرية المؤهلة

تعاني معظم الجهات التي تعمل في مجال التخطيط والتنمية الحضرية من نقص في الكوادر البشرية الفنية المؤهلة في مقابل الوتيرة السريعة لمشاريع التنمية الحضرية التي تتبناها الدولة وأن هناك حاجة كبيرة لإعادة تأهيل الكوادر الفنية التي تعمل في هذا المجال لمواجهة النمو السريع على كافة قطاعات التنمية الحضرية والقضايا والقرارات المرتبطة بها والتي تتطلب خلفية معرفية ومهارية تتناسب مع متطلبات عملية صناعة واتخاذ القرار

مرحلة تحديد المشكلة / القضية

- **ادراك المشكلة / القضية :** مظاهر خلل (يمكن رصدها وقياسها) تستدعي الانتباه
- **تشخيص المشكلة / القضية :** فجوة ملحوظة بين الوضع الحالي والوضع المرغوب

مرحلة جمع وتحليل البيانات والمعلومات

- **تحديد أنواع البيانات / المعلومات المطلوبة :** بيانات /معلومات (مكتبية أو ميدانية) بيانات /معلومات (كمية أو نوعية)
- **تحديد طريقة جمع البيانات / المعلومات :** استمارة استبيان ، مقابلات شخصية مسح ميداني ، ...إلخ ،
- **تحديد أسلوب معالجة البيانات / المعلومات :** مراجعتها ، تدقيقها ، تبويبها تحقق تبادلي واختبار الصلاحية.....إلخ
- **تحديد طرق تحليلها :** أساليب إحصائية بسيطة ، أساليب إحصائية متقدمة عصف ذهني ...إلخ،

مرحلة تحديد الهدف

- المستهدف من القرار لتجسير الفجوة بين الوضع الراهن والوضع المرغوب
- أن يكون الهدف قابل للتحقيق (في ظل الموارد المتاحة) واضحا محددا (بما يسهم في وضوح القرار وإمكانية تنفيذه) وفي قالب كمي (لسهولة قياسه) وأن يكون له إطار زمني محدد

مرحلة طرح / صياغة البدائل

بدائل واقعية .. قابلة للتنفيذ (في ظل القوانين واللوائح والأنظمة السارية، والموارد المالية المتاحة) تكون قادرة علي الإسهام في حل المشكلة / القضية

دعم وتمكين عملية صناعة واتخاذ القرار

الإطار النظري لعملية صناعة واتخاذ القرار

يطرح الإطار النظري .. هنا .. نموذجا استرشاديا لدوائر صناعة واتخاذ القرار بالمنطقة، والذي يمكن في حالة استيعاب مفاهيمه وأهدافه ، وتبني مراحله وخطواته أن يساهم في معالجة إشكاليه الفجوة القائمة بين المخرجات الفنية للمرصد الحضري والعمليات الفعلية لصناعة واتخاذ القرار

وإذا كانت أنشطة المرصد ، ترتبط بغاية عليا تتمثل في رفع مستوى نوعية الحياة للمجتمعات الحضرية ، فإن ذلك لا يقتصر فقط علي دفع وتوجيه وترشيد عملية صناعة القرار - لبلوغ هذه الغاية - وإنما يتوقف - بصفة أساسية - علي مدي تواصل وتجاوب وتفاعل كافة الأطراف المعنية (الحكومية وغير الحكومية) إيجابيا مع عمليات صناعة القرار

يرتبط هذا التفاعل الإيجابي المستهدف ليس فقط بوصول نتائج الرصد الحضري (المشكلات والقضايا التي تنتهي إليها تحليل المؤشرات الحضرية) لتلك الأطراف ، وإنما يرتبط أساسا بمشاركتها الفعلية والمبكرة في أنشطة الرصد الحضري وتحديد أولوياته والإسهام في عمليات التحليل واستخراج النتائج ، وذلك في إطار مهام وأنشطة دعم صناعة واتخاذ القرار بأبعادها "المعلوماتية" التي تشكل القاعدة الأساسية لصناعة وإنتاج المؤشرات الحضرية ، و "المعرفية" والتي تساهم في توظيف الخبرات المتراكمة بمشاكل الواقع الحضري . في صياغة مقاربات الحل / ومبادرات التدخل وبدائل السياسات

القرار

مسار أو بديل يختاره " متخذو القرار بين البدائل أو المسارات المتاحة ، باعتباره أنسب وسيلة لتحقيق الهدف / الأهداف التي تسعى إليها الجهة المعنية

صناعة القرار

نشاط ذهني " فكري وموضوعي " للمفاضلة بين البدائل المختلفة وترتيبها تمهيدا لإعداد صيغة قرار معين في قضية محددة

اتخاذ القرار

اختيار البديل الأنسب للتعامل مع القضية وصياغة القرار بشكل نهائي واعتماده وإعلانه ومتابعة تنفيذه

مراحل صناعة واتخاذ القرار

- | | | |
|---|--|--|
| - تحديد المشكلة \ القضية \ موضوع القرار | - جمع وتحليل البيانات والمعلومات \ المحرك الرئيسي لتوجيه صانع القرار | - تحديد الهدف/ الأهداف توجيه \ عملية صياغة البدائل |
| - طرح بدائل التعامل مع القضية \ خيارات الحل | - اختيار البديل الأنسب \ الحل | - التنفيذ \ التتويج النهائي لمراحل صناعة واتخاذ القرار |
| - المتابعة والتقييم \ التحقق من إنجاز الهدف المطلوب | | |

مرحلة اختيار البديل الأنسب

- وضع معايير المفاضلة والاختيار
- استخدام الأساليب الكمية في عملية تقييم البدائل
- ترتيب البدائل تنازليا وفقا لما تسفر عنه نتائج التحليل والتقييم
- تحديد البديل الأنسب (أحد البدائل أو بديل مركب)

مرحلة تنفيذ البديل الأنسب

- صياغة القرار بشكل واضح ودقيق متضمنا أهمية القرار ودوافع اتخاذه
- والأهداف المتضمنة والنتائج المترتبة عليه وأسلوب تنفيذه
- مناقشة القرار مع الأطراف المعنية الذين سينفذونه والذين سيتأثرون به
- تحديد المعوقات / العقبات التي يمكن أن تعترض تنفيذ القرار أو تحول دون تحقيق الأهداف المنشودة منه ، والعمل علي تذليلها
- إعداد خطة تنفيذ القرار الأنشطة ، البرنامج الزمني ، التكلفة ، أساليب وآليات التنفيذ ،..... إلخ

مرحلة المتابعة والتقييم

متابعة وتقييم النتائج التي أسفر عنها تنفيذ القرار لتحديد مدي كفاءته في التعامل مع القضية المطروحة ، وذلك علي مدي الفترة الزمنية المحددة في الخطة التنفيذية

الحالة الأولى : القرار استطاع حل القضية بكفاءة وفاعلية نهاية دورة صناعة واتخاذ القرار

الحالة الثانية : القرار لم يتمكن من حل القضية أو التخفيف من تداعياتها (بدء دورة جديدة لصناعة واتخاذ القرار/ التغذية الرجعية أو العكسية)

الإطار المؤسسي لعملية صناعة واتخاذ القرار

تدار قطاعات وعمليات التنمية الحضرية بمنطقة الجوف من خلال منظومة متكاملة تشمل مجلس المنطقة والأمانة والبلديات والإدارات الحكومية التابعة للوزارات المختلفة .

في هذا الصدد .. أشارت اللائحة التنظيمية للمراصد الحضرية إلي أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يرتبط بالضرورة بمدي كفاءة وفاعلية عناصر تلك المنظومة وقدرتها علي ضبط وتوجيه عملية صناعة واتخاذ القرار من خلال آدائها الجمعي للتعامل مع قضايا التنمية الحضرية بالمنطقة .

كما يرتبط أيضا بمدي تواصل عناصر منظومة الإدارة وقدرتها علي التفاعل المستمر مع الأطراف المجتمعية الأخرى جامعة الجوف، المجالس البلدية ، مؤسسات القطاع الخاص ، الغرفة التجارية والصناعية ، المؤسسات الشبابية ، الجمعيات النسائية ، ... إلخ .

ويظل أن دعم وترشيد عملية صناعة واتخاذ القرار يقتضي بالضرورة التحرر من نمط الإدارة التقليدية المنحصرة في أطر بيروقراطية ، مركزية / تراتبية (كانت ملائمة حتي مطلع القرن العشرين) إلي نمط أصبح مطالبا الآن بمواكبة واقع مجتمعي مغاير .. كثيف المعرفة ، متعدد التطلعات ، وهو ما يتطلب إطارا مؤسسيا قادرا علي تحفيز أجهزته للتعامل مع قضايا المجتمعات الحضرية وحل مشكلاتها بأسلوب مبتكر وبصورة فعالة ، وذلك في إطار تعظيم دور الأطراف المعنية من خلال التعاون والتنسيق الأفقي (بين الإدارات ذات العلاقة وبعضها البعض والرأسي ... بين الإدارة والمستويات العليا مجلس المنطقة والوزارات والهيئات الوطنية

في هذا السياق .. فإن عملية صناعة القرار يمكن أن يقوم بها المجلس التنسيقي للمنطقة والذي يضم كافة القيادات المعنية ، وبحيث تتركز مهمته في التحضير " لاتخاذ القرار" .. حيث تعرض البدائل المختلفة علي مجلس المنطقة لمناقشتها واتخاذ القرار بأنسبها .

ونعرض فيما يلي للإطار المؤسسي لصناعة واتخاذ القرار بمنطقة الجوف (من واقع الأنظمة السارية) يتبعه رصد موضوعي لدورة صناعة واتخاذ القرار - في ضوء اختصاصات / مهام الأطراف المعنية - حيث تشكل نتائج هذا الرصد الهيكل العام للنموذج الإرشادي لعملية توظيف مخرجات المرصد الحضري المحلي في عملية صناعة واتخاذ القرار والذي سوف نعرض له فيما يلي

١. المرصد الحضري المحلي

كدت اللائحة التنظيمية للمرصد الحضري بالمملكة علي دور مخرجات تلك المرصد - بمستوياتها المختلفة - في تمكين عملية دعم قرارات التنمية الحضرية التي تتخذها قيادات القطاع الحكومي وقيادات أجهزة القطاع البلدي (وكالات ومراكز إشرافية وأمانات وبلديات) عن مؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني (والتي يمكن أن تشكل قوة تحريك إيجابية وضغط مطلوب علي عملية صناعة القرار ، وذلك لما لدي المرصد الحضري من إمكانيات لإنتاج وتحليل المؤشرات الحضرية التي تساهم في إعداد سياسات التنمية الحضرية ومتابعتها وتقييمها من كافة الأطراف .

إن هذا التوجه المستند لدور المرصد الحضري في العمل علي تقديم صورة واضحة ورؤية شاملة لصانعي القرار في المستويات والقطاعات المختلفة عن حجم وطبيعة قضايا ومشاكل الواقع الحضري بالمنطقة ، إنما يعكس بشكل مباشر اختصاصات المرصد الحضري وإداراته وكذلك المجلس التنسيقي للمرصد ، والتي يمكن عرضها فيما يلي .

اختصاصات المجلس التنسيقي

- إقرار السياسات المناطقية في مجال الرصد الحضري والاستراتيجيات العامة المتعلقة بنشاط المرصد المحلي والخطط والبرامج اللازمة لتنفيذها في المنطقة
- اقرار القضايا ذات الأولوية في التنمية الحضرية علي مستوي المنطقة ومدنها
- إتخاذ القرارات بشأن اتجاهات العمل بالمرصد الحضري
- متابعة الأثر التنموي للمرصد ومؤشراته علي شركاء التنمية والتأكد من حصول التأثير الإيجابي
- إعداد مقترح لإطار وحزم المؤشرات الحضرية التي تعكس خصوصية المنطقة والرفع بها للمجلس التنسيقي للمرصد الحضري الوطني لاعتمادها
- إقرار اللجان الفنية المتخصصة الدائمة والمؤقتة للمرصد
- اعتماد التقارير التي يصدرها المرصد الحضري .

أن اللافت في اختصاصات المجلس التنسيقي كما ورد باللائحة التنظيمية ودوره الواضح والبارز ا تذليل الصعوبات التي تواجه المرصد الحضري واللجان الفرعية وفرق العمل في في صناعة القرار ، قد ترشحه ليصبح في المستقبل القريب مجلسا دائما لرسم سياسات التنمية الحضرية سبيل إنجاز مهامها وهو منظور شديد الإيجابية للدور المحوري للمجلس التنسيقي من ناحية أخرى فوضت اللائحة التنظيمية للمرصد الحضري تشكيل المجلس التنسيقي لأمين كل منطقة ، إلا أن التوجهات التي تضمنتها اللائحة تشير في ذات الوقت إلي أهمية مشاركة جميع شركاء التنمية في أعمال إنتاج المؤشرات وتحديد القضايا وإجراء الدراسات وإصدار التقارير الدورية بما يسهم في توجيه دفة التخطيط ورسم السياسات التنموية لمختلف القضايا وتقييمها دعما لمتخذي القرار

من ثم .. فإن تلك التوجهات سوف تنعكس علي تشكيل القوام الأساسي للمجلس التنسيقي للمرصد الحضري المحلي ، والذي يصدر به قرار من أمين المنطقة ، حيث يرأس المجلس (وفقا لنص المادة الحادية عشر من اللائحة) وكيل الأمين للتعمير والمشاريع ، علي أن يحدد المجلس في أول اجتماع له نائبا للرئيس ويظل أن أي تشكيل مقترح للمجلس التنسيقي للمرصد الحضري المحلي يجب أن يتضمن مدراء / رؤساء كافة الجهات ذات العلاقة بالتنمية الحضرية للمنطقة ، وبيانهم كالتالي

عن الأمانة

- سعادة مدير عام نظم المعلومات الجغرافية والمرصد الحضري المحلي بالمنطقة
- سعادة مدير عام الإدارة العامة للتخطيط العمراني

عن الإمارة

- سعادة وكيل الإمارة المساعد للشئون التنموية بالمنطقة
- سعادة مدير مكتب تحقيق الرؤية
- سعادة مدير الإدارة العامة لتنسيق ومتابعة المشاريع والخدمات

عن الإدارات والمرافق الحكومية وأفرع الوزارات والهيئات

- سعادة مدير شرطة منطقة الجوف
- سعادة مدير إدارة الدفاع المدني بمنطقة الجوف
- سعادة مدير عام التعليم بمنطقة الجوف
- سعادة مدير عام الشئون الصحية بمنطقة الجوف
- سعادة مدير فرع الإدارة العامة للطرق والنقل بمنطقة الجوف
- سعادة مدير فرع وزارة البيئة والمياه والزراعة بمنطقة الجوف
- سعادة مدير عام المديرية العامة للمياه بمنطقة الجوف
- سعادة مدير فرع وزارة العدل بمنطقة الجوف
- سعادة مدير فرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بمنطقة الجوف
- سعادة مدير عام الإدارة العامة للتدريب التقني والمهني بمنطقة الجوف
- سعادة مدير كهرباء الجوف
- سعادة مدير الاتصالات السعودية بمنطقة الجوف

- سعادة مدير فرع الهيئة العامة للإحصاء بمنطقة الجوف
- سعادة مدير فرع الهيئة العامة للإحصاء بمنطقة الجوف
- سعادة مدير الإدارة العامة للمرور بمنطقة الجوف
- سعادة مدير الجوازات بمنطقة الجوف
- سعادة مدير فرع وزارة السياحة بمنطقة الجوف
- سعادة مدير فرع وزارة التجارة والصناعة بمنطقة الجوف
- سعادة مدير فرع صندوق التنمية العقارية بمنطقة الجوف
- سعادة مدير مطار الجوف

عن المؤسسات الأكاديمية / البحثية

- ممثل جامعة الجوف (متخصص في التنمية الحضرية ومؤشراتها
- ممثل عن أحد المراكز البحثية المهتمة بمجالات التنمية الحضرية

عن المجلس البلدي

- سعادة رئيس المجلس البلدي بالمنطقة

عن القطاع الخاص والأهلي

- سعادة رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية والصناعية بالمنطقة
- سعادة أمين عام مجلس التنسيق بين الجمعيات الأهلية بالمنطقة
- ممثل مجلس الشباب بالمنطقة
- ممثل الجمعيات النسائية بالمنطقة
- عضو مجلس المنطقة من الأهالي

يشير تشكيل المجلس التنسيقي للمنطقة ، علي هذا النحو ،أنه يتضمن كل عناصر المنظومة الحضرية بالمنطقة - بمفهومها الأشمل - الحكومية وغير الحكومية ، العامة والخاصة ، الرسمية والأهلية .

٢. مجلس المنطقة

يعتبر مجلس المنطقة أعلي سلطة لاتخاذ القرارات الاستراتيجية التي تتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة لمنطقة الجوف ، وذلك في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ ومستهدفات برنامج التحول الوطني ويتولي صاحب السمو الملكي أمير منطقة الجوف ، رئاسة مجلس المنطقة وذلك وفقا للسياسة العامة للدولة وفي ضوء أحكام نظام المناطق ، وعليه - بصفة خاصة - العمل علي

- تطوير المنطقة اجتماعيا واقتصاديا وعمرانيا
- تنمية الخدمات العامة في المنطقة ورفع كفاءتها
- التأكد من حسن أداء أجهزة الحكومة لواجباتها مع مراعاة ارتباطها بالوزارات المختلفة
- الاتصال المباشر بالوزارات ورؤساء المصالح ، وبحث أمور المنطقة معهم بهدف رفع كفاءة أداء الأجهزة المرتبطة بهم في المنطقة

ويتكون مجلس المنطقة من الشخصيات القيادية التالية

- نائب أمير المنطقة نائبا لرئيس المجلس
 - وكيل الإمارة
 - رؤساء الأجهزة الحكومية بالمنطقة ، التي يصدر بتحديداتها قرار مجلس الوزراء بناء علي توصية وزير الداخلية
- ضاف إلي ذلك عدد من أهالي المنطقة (لا يقل عن عشرة أشخاص) من أهل العلم والخبرة والاختصاص يتم تعيينهم بأمر من رئيس مجلس الوزراء ، بناء علي ترشيح أمير المنطقة ويلاحظ أن مدراء الادارات الحكومية (التعليم ، الشؤون الصحية ، الشؤون الاجتماعية ، المياه ، الكهرباء، المرور ، .. إلخ) يمثلون أجهزتهم في مجلس المنطقة والمجلس التنسيقي للمرصد الحضري، وهو الأمر الذي يفترض أن يدعم عملية صناعة واتخاذ القرار فنيا وسياسيا

اختصاصات مجلس المنطقة

- يعمل المجلس المنطقة علي تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالمنطقة ، حيث يختص بما يلي، علي وجه الخصوص
- تحديد احتياجات المنطقة واقتراح إدراجها ضمن خطط التنمية للدولة
 - تحديد المشاريع التي تستجيب لاحتياجات المجتمعات المحلية حسب أولوياتها، واقتراح اعتمادها في الميزانية السنوية للدولة
 - متابعة تنفيذ ما يخص المنطقة من خطط التنمية والموازنه

أتاح النظام لمجلس المنطقة إمكانية "تشكيل لجان خاصة" لدراسة أي أمر يدخل في اختصاصه، وله أن يستعين بمن يراه من ذوي الخبرة في المجالات المطلوبة (المادة رقم ١٩، نظام المناطق، ٤١٢هـ. أشار النظام كذلك إلى عدد من الاعتبارات الجوهرية التي من شأنها تعزيز قرارات المجلس، ومنها إبلاغ لوزارات بما يخصها من قرارات مجلس المنطقة، حيث يتعين علي الوزارات أن تراعي تلك القرارات، وفي حالة عدم الأخذ بقرار مجلس المنطقة فعليها توضيح أسباب ذلك، وإذا لم يقتنع المجلس بملائمة الأسباب التي أوضحتها الوزارة فيرفع عن ذلك إلى وزير الداخلية للعرض علي رئيس مجلس الوزراء.

دد النظام .."أن علي كل وزارة لها خدمات في المنطقة، أن تحيط مجلس المنطقة بما تقرر لها من مشاريع في الميزانية فور صدورها وكذلك ما يتقرر للمنطقة ضمن خطة التنمية

دورة عملية صناعة واتخاذ القرار

يرتبط تحقيق أهداف التنمية الحضرية المستدامة بمنطقة الجوف بدرجة استجابة برامج وسياسات التنمية للاحتياجات وأولويات المجتمعات المحلية، والتي تقوم علي معرفة شاملة بمعطيات الواقع "المعلوماتية" والتي تعتبر المدخل الرئيسي لرفع كفاءة صناعة واتخاذ القرار.

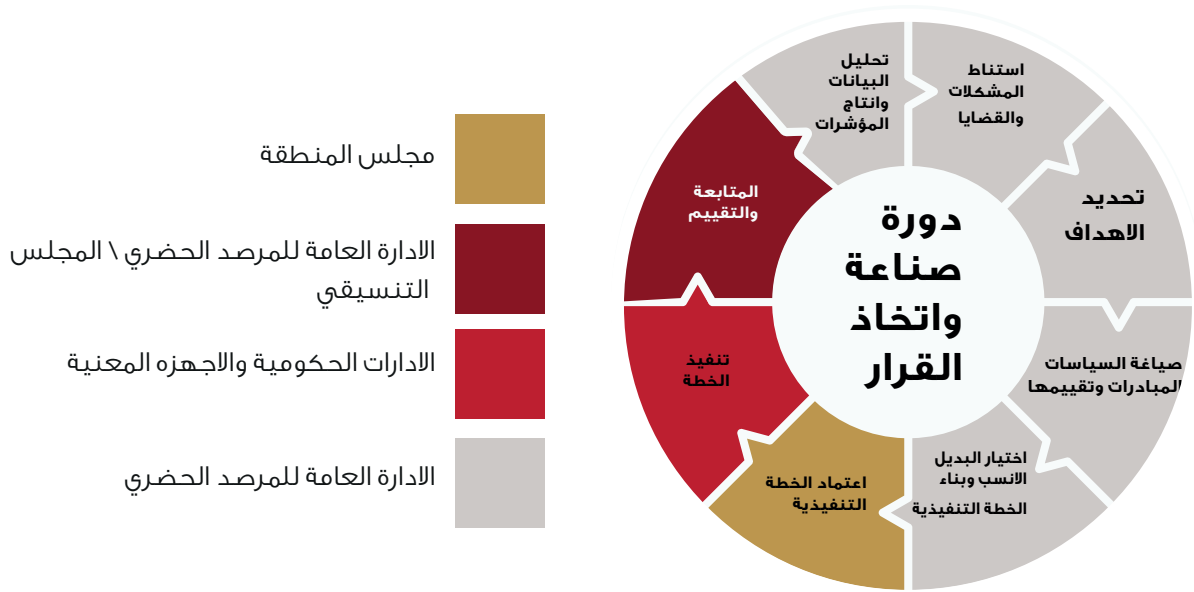
هنا يكمن دور "المرصد الحضري المحلي" كمركز متخصص يعمل علي جمع وتحليل المعلومات وإنتاج وتطوير المؤشرات التي تسهم بدورها في دعم دوائر صناعة القرار في تحديد قضاياها، وتمكينها من إعداد سياسات التنمية الحضرية، فضلا عن متابعتها وتقييمها البند الثاني، المادة الخامسة عشر، اللائحة التنظيمية للمرصد الحضرية.

وقد أسفرت دراسات الدورة الثانية لعمل المرصد الحضري المحلي بمنطقة الجوف عن العديد من القضايا (٥٨ قضية) جري تصنيفها في أربعة مجموعات وفقا لأهميتها النسبية. كما أمكن تحديد (٦) قضايا محورية ذات أولوية - تتشابه بشكل أو آخر مع قائمة القضايا الموسعة - حيث تشمل:

- التراجع الظاهري لآداء الاقتصاد المحلي
- ارتفاع نسب الوفيات بسبب حوادث الطرق علي مستوى مدن المنطقة
- ارتفاع معدلات الجريمة علي مستوى مدن المنطقة
- قصور تغطية شبكات المرافق علي مستوى مدن المنطقة
- تدني قيم المؤشرات الصحية للمجتمع المحلي بمدينة طبرجل
- ارتفاع نسبة السكان والاطفال المعاقين بمدينة القريات

وقد تم اختيار قضية حوادث الطرق كمثال تطبيقي في النموذج الإرشادي لعملية صناعة واتخاذ القرار

يظل دور المرصد الحضري المحلي شديد الأهمية في تعميق دراسة القضايا ذات الأولوية - بمشاركة الأطراف المعنية - وذلك من خلال اللجان المتخصصة (الدائمة / المؤقتة) بهدف التحديد الدقيق للتدخلات/ المبادرات المطلوبة في إطار دورة واضحة ومحددة المعالم لعملية صناعة واتخاذ القرار كما يوضحها الشكل التالي



يبرز هنا الدور المحوري للمرصد تأكيداً لخرجه الأساسي كمركز، متخصص في تطوير وإنتاج ونشر معطيات /مؤشرات الواقع الحضري ، ميسرة لدوائر صناعة القرار والجهات القائمة علي رسم سياسات التنمية الحضرية المستدامة ، ومتاحة لكافة أطراف وأطراف المجتمع ، بما ينمي الوعي العام ويدعم المشاركة المجتمعية ، وذلك لضمان كفاءة وفاعلية عمليات صناعة القرار وتنفيذها وتقييم نتائجها

يظهر دور المرصد الحضري المحلي بإداراته المختلفة في كافة مراحل وأنشطة دورة صناعة القرار وذلك علي النحو التالي ، طبقاً لما ورد باللائحة التنظيمية للمرصد الحضري .

دور المرصد الحضري المحلي	الإدارات التابعة المعنية بالرصد الحضري
١. مراجعة وتطوير حزمة المؤشرات الحضرية ٢. تحليل المؤشرات الحضرية	إدارة المؤشرات الحضرية
٣. استنباط قضايا التنمية الحضرية واقتراح الخطوات العملية لمعالجتها	إدارة تمكين دراسات التنمية الحضرية
٤. تزويد الشركاء والمعنيين بمخرجات المرصد الحضري	إدارة التواصل الحضري
٥. التنسيق مع الأجهزة المعنية لبحث آليات معالجة القضايا ٦. اقتراح تشكيل اللجان المتخصصة لدراسة القضايا ٧. التنسيق مع المراكز المتخصصة لإعداد دراسات وبحوث تطوير عملية الرصد الحضري	إدارة تمكين دراسات التنمية الحضرية
٨. المساندة في وضع سياسات / مبادرات التنمية الحضرية ٩. متابعة وتقييم الإنجاز المحقق وقياس التأثير النهائي لتنفيذ المبادرات \ السياسات	إدارة المؤشرات الحضرية
١٠. إعداد التقارير الدورية للمتابعة والتقييم	إدارة تمكين دراسات التنمية الحضرية

دورة عملية صناعة واتخاذ القرار

١. الدراسات والأبحاث "تحديث وجمع البيانات والمعلومات وتحليلها"

- تحديد المهام والأنشطة المرتبطة بالقضية
- تشكيل لجنة مؤقتة لإعداد دراسة القضية
- تحديد المخرجات المستهدفة من الدراسة
- تحديد آليات عمل اللجنة
- تحديد مدة إجراء الدراسة
- إقرار تشكيل اللجنة ومهامها
- اعداد الدراسة
- مراجعة الدراسة
- عرض نتائج الدراسة علي المجلس التنسيقي

٢. صياغة السياسات / المبادرات

- تحديد الأهداف
- صياغة بدائل التدخلات / المبادرات المقترحة لتحقيق الأهداف
- تحديد معايير المفاضلة بين البدائل
- تقييم البدائل وترتيبها
- عرض البدائل علي المجلس التنسيقي للمرصد
- اختيار وإقرار البديل الأنسب

٣. آليات وإجراءات التنفيذ

- تحديد المشروعات
- دراسة الجدوي الكلية للمشروعات
- إعداد الملفات الاستثمارية للمشروعات
- جدولة المشروعات في إطار خطة متكاملة واضحة المعالم
- عرض الخطة علي المجلس التنسيقي ومناقشتها
- بلورة الخطة في شكلها النهائي
- إقرار الخطة
- عرض الخطة علي مجلس المنطقة لاعتمادها

٤. المتابعة والتقييم

- قياس نتائج تنفيذ المشروعات ومقارنة النتائج المحققة بالنتائج المستهدفة ومؤشراتها
- إتخاذ إجراءات التصحيح والتعديل التغذية الراجعة

**الإطار الفكري
والتنفيذي
لتوظيف مخرجات
المرصد الحضري
في عملية صناعة
واتخاذ القرار**

إطار الفكري والتنفيذي لتوظيف مخرجات المرصد الحضري في عملية صناعة واتخاذ القرار

الإطار الفكري

تشير نتائج التقييم التكاملي لحالة التنمية الحضرية إلي أن القضايا التي أسفرت عنها عملية التقييم تتطلب بالضرورة لغة جديدة للتعامل مع تلك القضايا

وبقصد باللغة الجديدة هنا " لغة التفكير الاستراتيجي " .. وهي تلك اللغة التي تمكن صانعي القرار من التعامل مع المشاكل من خلال رؤية مستنيرة يتحدد في إطارها المبتغي الأخير (الهدف النهائي) وسبل الوصول إليه (السياسات/ المبادرات) التي تستشرف آفاق المستقبل في ضوء معطيات الوضع الراهن للمنظومة الحضرية بعناصر قوتها، وفي نفس الوقت التكيف الإيجابي الخلاق مع عناصر الضعف وأوجه القصور وتحجيم تأثيراتها السلبية، وذلك بالتكامل مع استغلال الفرص المتاحة وتجنب المخاطر المحتملة إلي أدني حد ممكن

البداية تكمن في .. التحديد الدقيق للمشكلة ..التشخيص

المشكلة في مجريات عملية صناعة القرار تتمثل في **تحديد ماهية المشكلة**

المؤشرات تلخص حالة الواقع وتشير إلي قضاياها، وتوفر المعلومات الدقيقة ذات الصلة لصانعي القرار

المؤشرات تسهم في بناء الوعي بالمشكلة وتحدياتها وأساليب مواجهته

الطريق لتحديد المشكلة .. هو طرح الأسئلة

➤ ما هي المشكلة ؟ وما هو حجمها وتطورها عبر الزمن ؟

➤ لماذا هي مشكلة ؟

➤ مشكلة من هي (الأطراف والفئات المتأثرة) ...؟

➤ أين تظهر هذه المشكلة (البعد المكاني للمشكلة) ...؟

➤ ما هي الأسباب التي أدت إلي ظهور المشكلة ؟

➤ ماذا سيحدث إذا لم تحل المشكلة ؟

تشخيص المشكلة يبدأ بتحليلها ... **الإجابة علي الأسئلة**

التحليل ينتهي بالانتقال من تشخيص المشكلة إلي تحديد الهدف/ الأهداف
تحديد الأهداف يمهد الطريق لإعداد السياسات /المبادرات

الهدف .. هو بيان بالمأمول تحقيقه/إنجازه **صياغة الهدف ترتبط بمعايير**

- أن يكون محددا
- أن يكون قابلا للقياس
- أن يكون له مردود
- أن يكون واقعيا
- أن يكون له إطارا زمنيا لتحقيقه

يعبر صانعو القرار عن الهدف بالطريقة التي تمكنهم.. بعد ذلك .. من معرفة إن كانوا يتجهون نحوه أم لا

المؤشرات عبر سلسلة زمنية (بدءا من الوضع الراهن) تساعد في متابعة وتقييم بلوغ الأهداف من عدمه

السياسات / المبادرات تلي مرحلة تحديد الأهداف

علي صانعي القرار تبني **مناهج التفكير الخلاق**

يمكن من خلال " العصف الذهني " إعداد قائمة المبادرات .. وخطتها الاستثمارية.. والمدي الزمني لتنفيذها

التنفيذ يشكل المرحلة العملية لتجسيد الأهداف التي حددها القرار علي أرض الواقع تنفيذ المبادرات يعني العمل .. والإنجاز .. " الاتجاه صوب المقاصد والأهداف

يحتاج صانعو القرار قدرا عاليا من المرونة لاستيعاب معطيات البيئة الخارجية بمتغيراتها ومستجداتها التي يمكن أن تولد تحديات ومعوقات - أو فرص متاحه وظروف مواتييه - قد تتطلب اتخاذ قرارات بمسارات أو خيارات جديدة

المؤشرات لعب دورا محوريا مؤثرا في مرحلة تنفيذ المبادرات

المؤشرات يمكن أن تكون معززة وداعمة.. وتصبح اللغة المصاحبة لعملية تنفيذ المبادرات

المتابعة والتقييم لمرحلة الأخيرة في دورة صناعة واتخاذ القرار .. للتأكد ما إذا تم إنجاز ما كان مستهدفا إنجازا بأعلي كفاءة وفعالية

المؤشرات

ترصد التغيرات بين الواقع والمستهدف " الرصد المستمر Monitoring والتحقق أن ما كان مستهدفا تم إنجازه Verification وتقييم التأثير النهائي لما تحقق علي الفئات المستهدفة Evaluation

الإطار التنفيذي

تطلب إدارة قطاعات التنمية الحضرية بالمنطقة تبني نموذج "ابتكاري محفز" لإدارة مسؤوليات وأنشطة التنمية ، ومواجهة القضايا/ المشكلات التي فرضت - وما زالت تفرض نفسها - على الواقع الحضري بالمنطقة ... كما كشفت عنها مؤشرات الدورتين الأولى والثانية " للمرصد الحضري المحلي، وما يستتبع ذلك من ضرورة الانتقال من النمط التقليدي السائد " إدارة التيسير" إلى إدارة التغيير

إدارة لديها الكوادر البشرية القادرة على مسايرة تطورات تكنولوجيا الاتصالات واستيعاب متطلبات التحولات الرقمية للانتقال إلى تقنيات الإدارة الالكترونية/الذكية

إدارة تحفز أجهزتها لحل المشكلات وتسيير أمور المجتمع بشكل مرن وسريع، وتقديم الخدمات بصورة فعالة ... من رؤية تستند إلى ابتكار الحلول

والابتكار ليس بالضرورة عمل الجديد ولكنه قد يكون تحقيق إشباع أو تلبية احتياجات جديدة ، انطلاقا من المعطيات القائمة

من الصعب في ظل المشاكل والتحديات التي تواجه الإدارة الحضرية بالمنطقة بشكل عام، طرح أي تصور "راديكالي" لاستحداث تغيرات جوهرية في هيكل الإدارة الحضرية بأساليبها وصلاحياتها ومسؤولياتها الحالية، خاصة فيما يتعلق بصناعة واتخاذ القرار

الآلية التصحيحية المقترحة هنا في ضوء الدروس المستفادة من تجارب وممارسات المرصد الحضرية ودورها في دعم صناعة القرار (تقرير التقييم السريع للوضع الراهن للعلاقة بين عملية صناعة القرار ومخرجات المرصد الحضري ، تقرير المهمة السادسة ٢٠٢١) تتمثل في تبني نمط واقعي يتكيف - قدر الإمكان - مع الأوضاع الراهنة لمنظومة الإدارة الحضرية ، ويحقق في نفس الوقت التوازن مع هامش الحرية والمرونة المتاحة لتجسير الفجوة القائمة بين مخرجات المرصد الحضري وعملية صناعة القرار

من المتصور في هذا الصدد أن تدار عملية توظيف المؤشرات التي انتجها المرصد الحضري المحلي في دورة صناعة واتخاذ القرار وفقا للمداخل والمقاربات التالية والتي تشكل بدورها الإطار التنفيذي لضبط وتوجيه مسار هذه العملية من بدايتها إلى نهايتها

١. إن اتساع دائرة مشاركة كافة الأطراف والجهات المعنية في عملية صناعة واتخاذ القرار إنما تمثل المدخل الأساسي للتفاعل مع قضايا التنمية ، ذلك من منطلق أن تفاعل الجهود المختلفة لشركاء التنمية لاستحداث تغيرات إجتماعية/اقتصادية .. إلخ في المنظومة الحضرية إنما يمثل التنمية الحضرية الحقيقية

٢. أن حجم وطبيعة المتغيرات التي يشهدها الواقع الحضري بالمنطقة والمشاكل المرتبطة بقطاعات التنمية فيه، تفرض بالضرورة تطوير آلية مستدامة للمشاركة والتواصل المستمر بين المرصد الحضري المحلي والإدارات والمؤسسات المعنية باعتبارها تمثل أهم معطيات تحقيق فاعلية عالية في توظيف مخرجات المرصد الحضري في رسم سياسات التنمية الحضرية القطاعية (التواصل والتفاعل المستمر من خلال التقنيات الرقمية /المعلوماتية

٣. أن هذه الرؤية تطرح مفهوما مغايرا لأدوار ومسؤوليات " الأطراف الفاعلة " في تشكيل مستقبل المنظومة الحضرية وذلك في إطار تشاركي يتم بمقتضاه تخفيف أعباء ومسؤوليات الدولة ، وتشجيع المزيد من مشاركة منظمات المجتمع المدني والجامعة ومراكز البحوث وتعزيز دورها في مساندة البرامج الرامية لتحسين جودة الحياة من خلال إرساء مبادئ العدالة الاجتماعية والفرص المتساوية والمستويات الأعلى من المساءلة والشفافية الحوكمة

٤. أن أنشطة ومخرجات المرصد الحضري - في هذا الإطار - يمكن أن تشكل أدوات تمكين للقطاع الخاص والمجتمع المدني ، وبما يسهم في تعظيم أدوارهم الإيجابي بدءا من الرصد إلي التفاعل المستمر مع منظومة الإدارة الحضرية

٥. أن المجلس التنسيقي للمرصد الحضري المحلي بتشكيله الذي يضم كافة الأطراف المعنية بمخرجات المرصد يمثل الدائرة الأساسية لصناعة القرار، تعاونه في ذلك اللجان المختصة التي يتم تشكيلها - وفقا للائحة التنظيمية - لدراسة قضايا التنمية الحضرية التي تكشف عنها نتائج تحليل المؤشرات ومن ثم صياغة سياسات وطرح مبادرات التعامل معها وإعداد الخطط اللازمة لتنفيذها، ومن ثم إحالة الدراسة للإدارة العامة للمرصد الحضري لمراجعتها قبل إقرارها من المجلس التنسيقي عرضها علي ومناقشتها مع أعضاء المجلس أما اتخاذ القرار بشأن السياسات/ المبادرات التي أقرها المجلس التنسيقي فيكون من اختصاص مجلس المنطقة الذي يضم في قوامه الأساسي ممثلي الإدارات والأجهزة المعنية الذين هم في معظمهم أعضاء المجلس التنسيقي للمرصد الحضري المحلي بالمنطقة ويوضح الشكل التالي مصفوفة - استرشادية - لأدوار ومسؤوليات الأطراف المعنية بعملية صناعة واتخاذ القرار

٦. أن تشكيل اللجنة المختصة بدراسة قضية ما ، يجب أن يحظى بأعلى قدر من الاهتمام بحيث تضم اللجنة نخبة من العقول المستنيرة من الإدارات المعنية بالقضية موضوع الدراسة (بالإضافة للخبراء من أساتذة جامعة الجوف ، ممثلي المنظمات الأهلية المعنية ..إلخ) على أن تكون لدى اللجنة حرية المبادأة ومرونة الحركة حسب قانون الموقف ، مع ذلك فهي حرة مقيدة بالقواعد واللوائح السارية

٧. تقع على عاتق رئيس اللجنة مسؤولية خلق نوعا من التوازن داخل اللجنة، من خلال قدراته وخبراته في إدارة عملية صناعة القرار وتوليد الأفكار وعدم إنتقاد أي فكرة مطروحة والترحيب بالأفكار الاستثنائية أو الخارجة عن الإطار المألوف Out of the Box والحرص على الحيادية ، والدفاع عن الأفكار وليس الأفراد ، وربط الأفكار ببعضها البعض باستخدام آليات التفكير المنهجي في كافة مراحل وخطوات توظيف مؤشرات المرصد الحضري في عملية صناعة القرار (تشخيص المشكلة، وضع الأهداف، صياغة السياسات/المبادرات

٨. يتمثل دور المجلس التنسيقي للمرصد الحضري المحلي في كونه آلية منظمة للتفكير المنهجي .. ورسم السياسات وإعداد الخطط بحيث يمكن حشد كافة الموارد المتاحة لتشغيلها بأقصى كفاءة ممكنة للتفاعل مع القضايا ، على ان يتم عرض نتائج دراسة اللجنة بواسطة رئيسها - أو من ينوب عنه - ومناقشة ما انتهت إليه من سياسات/مبادرات علي أن يبادر أعضاء المجلس بإبداء الرأي بالاتفاق أو الاختلاف حتى يمكن الوصول لرأي محدد يتفق عليه كافة أعضاء المجلس بالتصويت الحر المباشر في إطار نظام رشيد لصناعة القرار. وفي كل الأحوال لابد أن يعي أعضاء المجلس أنه ليس هناك اختيار أفضل بشكل مطلق فكل سياسة إيجابياتها وسلبياتها

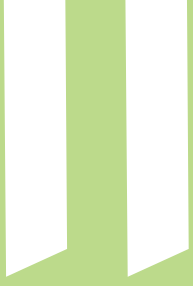
تشخيص حالة الوضع الراهن

دور اساسي

مساعدة دائمة

١١

تنفيذ الخطة ومتابعة وتقييم الإنجاز المحقق											
											إتاحة الموارد البشرية/المادية / المالية
											انطلاق أعمال تنفيذ المشروعات
											متابعة انجاز الأهداف الموضوعة
											تقييم التأثير النهائي للمشروعات
											تحديد المعوقات واسبابها (التغذية العكسية)
											تحديد أساليب التعامل مع المعوقات
											إصدار التعديلات علي الخطة التنفيذية
											إقرار التعديلات واعتمادها



النموذج الارشادي لتوظيف مخرجات المرصد الحضري في عملية واتخاذ القرار

النموذج الإرشادي

يعد إصدار واعتماد نتائج الدورة الثانية للمرصد الحضري المحلي بالمنطقة ونشرها - وإتاحتها لكافة الجهات والأطراف المعنية - يقوم المجلس التنسيقي للمرصد الحضري المحلي بإقرار القضايا الحضرية ذات الأولوية علي مستوى المنطقة ومدنها (البند الثاني، المادة الثانية عشر اللائحة التنظيمية للمرصد الحضري

تبدأ الإدارة العامة للمرصد الحضري المحلي بالأمانة - بعد إقرار القضايا - العمل علي تشكيل لجان مؤقتة / دائمة لدراسة القضايا التي تم إقرارها (ملحق رقم ٣) وذلك وفقا لما جاء بالبند الرابع ، المادة الرابعة عشر، اللائحة التنظيمية للمرصد الحضري ، وبحيث يتم توظيف مخرجات الرصد في رسم سياسات التنمية الحضرية القطاعية وفقا للنموذج الإرشادي الموضح في هذا الجزء من الدليل الإجرائي

وتمثل قضية " حوادث الطرق " حالة الدراسة التي يعتمد عليها النموذج الإرشادي في مراحل وخطوات توظيف المؤشرات الخاصة بهذه القضية في عملية صناعة واتخاذ القرار

القضية ارتفاع معدل حوادث الطرق بمدينة سكاكا



أصبحت حوادث الطرق في التاريخ المعاصر محل اهتمام دولي ومحلي لما لها من ارتباط وثيق بحياة الناس وسلامتهم

وتمثل حوادث الطرق بالمملكة - بصفة عامة - واحدة من أهم المشكلات التي تستنزف العنصر البشري ، إضافة إلي ما يترتب عليها من خسائر مادية ومشاكل اجتماعية ونفسية

وتكمن أهمية هذه القضية .. وأولويتها بالنسبة لمنطقة الجوف - خاصة مدينة سكاكا - في المعدلات المرتفعة لتلك الحوادث وعدد الإصابات والوفيات الناجمة عنها

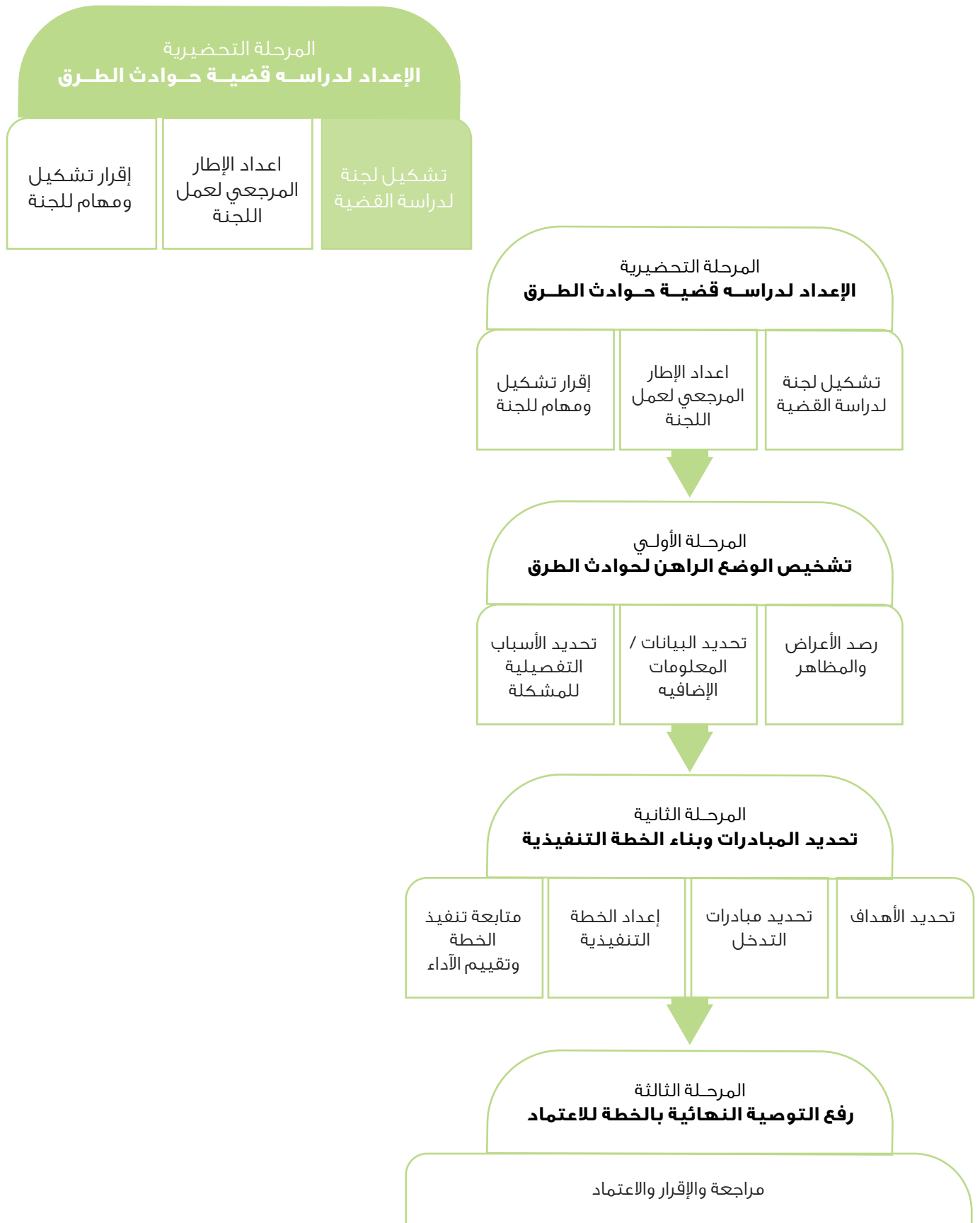
سجلت حوادث الطرق بمدينة سكاكا ٢٣,٨ حادث لكل ١٠٠٠ نسمة ، متجاوزا معدل المملكة والذي بلغ ١٦,٢ حادث لكل ١٠٠٠ نسمة

ويعكس هذا المؤشر ضمنا معدل المخالفات المرورية والذي بلغ ٤٥٧ مخالفة لكل ١٠٠٠ نسمة ، وهو معدل مرتفع إلي حد كبير (٥٠ ٪ من السكان بجميع أعمارهم ، يرتكب مخالفة مرورية واحدة علي الأقل في العام

كما يشكل معدل الوفيات المترتبة علي حوادث المرور ، مؤشرا ذي دلالة لافتة ، حيث بلغ ١,٤٤ حالة لكل ١٠٠٠ نسمة ، وهو ما يفوق القيمة المسجلة بالعاصمة الرياض بنسبة ٩٠ ٪

مراحل وخطوات توظيف نتائج تحليل مؤشرات حوادث الطرق في عملية صناعة واتخاذ القرار

شتمل عملية توظيف نتائج تحليل المؤشرات الحضرية في عملية صناعة واتخاذ القرار علي ثلاثة مراحل أساسية - عدا المرحلة التحضيرية - حيث تنطوي كل مرحلة منها علي عدد من الخطوات التي نعرض لها فيما يلي



المرحلة التحضيرية

الإعداد لدراسة قضية حوادث الطرق

يبدأ دور المرصد الحضري المحلي في التعامل مع هذه القضية بإعداد مقترح تشكيل لجنة فنية متخصصة لدراسة القضية ، تمهيدا لعرضها علي المجلس التنسيقي للمرصد الحضري المحلي لإقراره



ونظرا لأن قضية حوادث الطرق (وما يترتب عليها من إصابات ووفيات، بتداعياتها وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسيكولوجية) تتسم بأعلي قدر من التشابك والتداخل بين العديد من الأطراف المعنية بالطرق .. والنقل والمرور .. والتخطيط العمراني ، بالإضافة للجهات ذات العلاقة بمسألة بناء وتنمية الوعي المجتمعي (الثقافة والإعلام، الأوقاف، الصحة، التعليم ، مؤسسات المجتمع المدني، ..إلخ).. فإن أي تصور مقترح للتعامل الإيجابي مع هذه القضية يفرض بالضرورة تكامل تلك الاطراف في إطار من التنسيق والتشاور والتعاون البناء ، حتي يمكن الخروج برؤية موحدة .. متوافقة .. واضحة المعالم فيما يتعلق بالتدخلات /المبادرات التي من شأنها الحد من حوادث الطرق وتجنب مخاطرها إلي أقصى حد ممكن

تشكيل لجنة لدراسة القضية

الإجراءات والآليات

تقوم الإدارة العامة للمرصد الحضري المحلي بالمنطقة بإعداد مقترح تشكيل لجنة فرعية متخصصة لدراسة قضية حوادث الطرق بمدينة سكاكا ، بحيث تضم الكوادر المؤهلة لهذه المهمة (العليا الإشرافية) من الجهات التالية ، علي أن يحدد المقترح رئيس هذه اللجنة من بين اعضائها

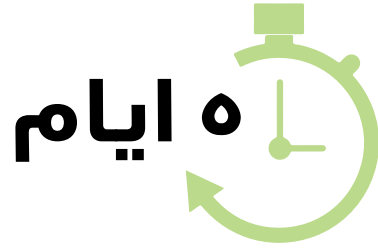
- الإدارة العامة للمرصد الحضري المحلي
- الإدارة العامة للطرق بالمنطقة
- إدارة المرور بالمنطقة
- جامعة الجوف
- إدارة التعليم بالمنطقة
- فرع وزارة الإعلام بالمنطقة
- الإدارة العامة للتخطيط العمراني أمانة المنطقة
- مجلس التنسيق بين المنظمات الأهلية
- مجلس الشباب
- الجمعيات النسائية

المخرجات

قترح تشكيل لجنة متخصصة لدراسة قضية حوادث الطرق بمدينة سكاكا

المدة الزمانية

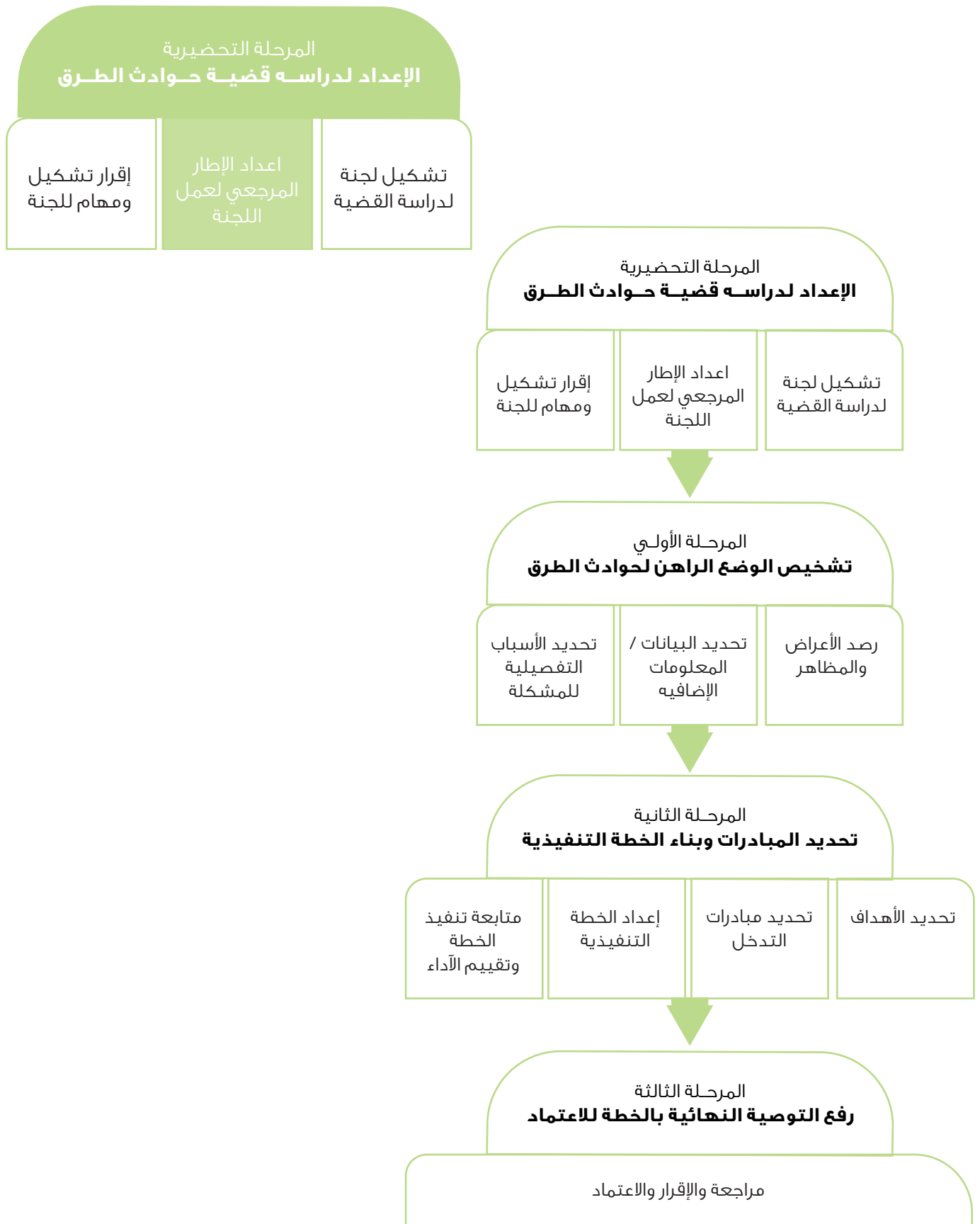
المقترحة لهذه الخطوة



قائمة التحقق

النقاط التي يجب مراجعتها للتأكد من استكمال هذه الخطوة، بوضع علامة ✓ امام الاجراءات التي تمت

هل تم التشاور مع رئيس المجلس التنسيقي للمرصد حول تشكيل اللجنة ؟	
هل تم التواصل مع المرشحين لعضوية اللجنة؟	
هل تم تعريف المرشحين بالموضوع ؟	
هل وافق المرشحين علي الانضمام للجنة والقيام بالمهام والأنشطة المطلوبة؟	
هل تم تحديد تكلفة أعمال اللجنة ؟ أو سيتم تدبيرها بوسيلة أو بأخري؟	



إعداد الإطار المرجعي لعمل اللجنة

يمثل الإطار المرجعي لعمل اللجنة، خارطة الطريق التي تحدد خطوات إعداد لدراسة في مراحلها المختلفة (التشخيص، طرح المبادرات (....)/السياسات، وضع الخطة التنفيذية ونظام المتابعة والتقييم

الإجراءات والآليات

تقوم الإدارة العامة للمرصد الحضري المحلي بالمنطقة بإعداد وثيقة الشروط المرجعية للدراسة ، بحيث تتضمن كافة الجوانب الفنية والتنظيمية والمالية لعمل اللجنة المشكلة لدراسة حوادث الطرق بمدينة سكاكا، علي أن تشتمل علي العناصر الأساسية التالية

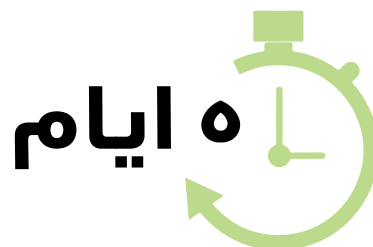
- **الهدف من الدراسة**
- **مهام وأنشطة اللجنة** تحليل.. صياغة سياسات .. وضع أطر تنفيذ ومتابعة وتقييم الأداء
- **آليات عمل اللجنة** اجتماعات ، زيارات ميدانية ، مراجعة دراسات
- **مخرجات الدراسة** تقرير يتضمن نتائج التحليل، المبادرات المقترحة، خطة التنفيذ، نظام المتابعة والتقييم
- **دور المرصد الحضري المحلي طبقا لما ورد بالمادة الخامسة عشر من اللائحة التنظيمية** التنسيق مع الأجهزة الحكومية لبحث آليات معالجة المشكلات، تزويد الشركاء والمعنيين بمخرجات المرصد ، المساندة الفنية لوضع السياسات
- **مدة إجراء الدراسة** ٨-١٠ اسابيع
- **إنتاج الدراسة ومراجعتها**
- **عرض نتائج الدراسة**
- **إعتماد الدراسة**
- **تكلفة إعداد الدراسة**

المخرجات

مسودة وثيقة الشروط المرجعية لإعداد الدراسة

المدة الزمانية

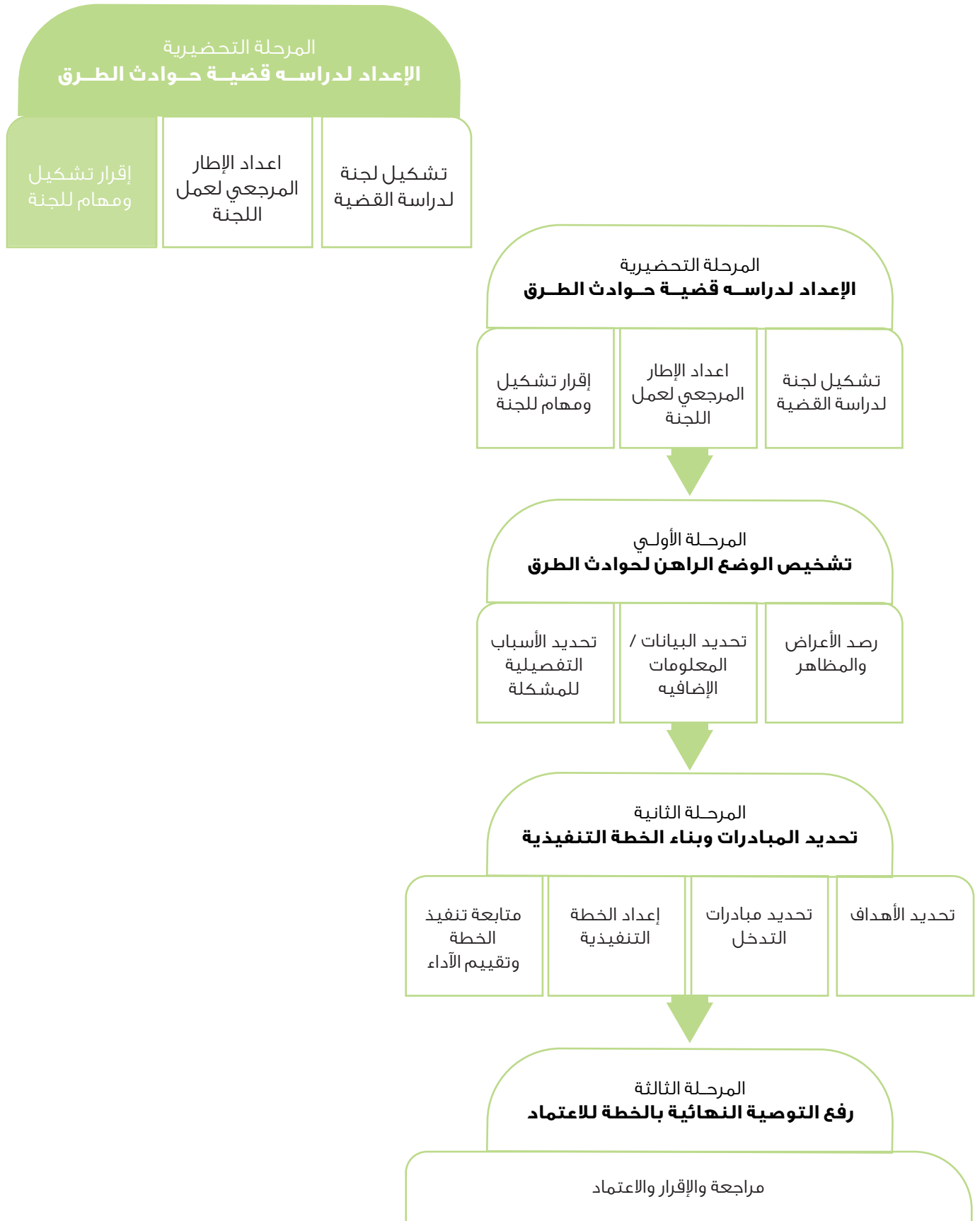
المقترحة لهذه الخطوة



قائمة التحقق

لنقاط التي يجب مراجعتها للتأكد من استكمال هذه الخطوة، بوضع علامة ✓
امام الاجراءات التي تمت

هل تم صياغة الهدف من الدراسة بشكل واضح ومحدد ؟	
هل تم تحديد مهام وأنشطة اللجنة وأليات عملها ؟	
هل تم تحديد مخرجات الدراسة ؟	
هل تم صياغة الشروط المرجعية لإعداد الدراسة بإسلوب واضح ودقيق؟	
هل تم مراجعة الشروط المرجعية من أعضاء اللجنة المرشحين؟	



إقرار تشكيل ومهام اللجنة

الإجراءات والآليات

تقوم الإدارة العامة للمرصد الحضري المحلي بصياغة الإطار المرجعي لعمل اللجنة في شكله النهائي - بعد مراجعته - لعرضه علي المجلس التنسيقي للمرصد لإقراره وقد يكون من المناسب - أو إذا اقتضي الأمر - إعتداد تشكيل اللجنة ومهامها من مجلس المنطقة وفقا لما جاء بالمادة رقم ٢٩ من نظام المناطق والذي اتاح لمجلس المنطقة إمكانية تشكيل لجان خاصة لدراسة أي أمر يدخل في اختصاصه ، علي أن يستعين بمن يراه من ذوي الخبرة في المجالات المطلوبة علي أن يعقد اجتماع تمهيدي مع أعضاء اللجنة - يترأسه رئيس المجلس التنسيقي للمرصد - لعرض ومناقشة مهام اللجنة وانشطتها في إطار ما ورد بكراسة الشروط المرجعية ، وكذلك تسمية رئيس اللجنة

المخرجات

تشكيل وتحديد مهام اللجنة و اقرارهما من المجلس التنسيقي للمرصد الحضري

المدة الزمانية

المقترحة لهذه الخطوة



قائمة التحقق

النقاط التي يجب مراجعتها للتأكد من استكمال هذه الخطوة، بوضع علامة ✓ او ✗ امام الاجراءات التي تمت

هل تم إعداد الإطار المرجعي لعمل اللجنة شكل نهائي ؟	
هل تم إقرار تشكيل اللجنة ومهامها من المجلس التنسيقي للمرصد ؟	
هل تم عقد اجتماع تمهيدي مع أعضاء اللجنة وتدشين بدء أعمالها ؟	
هل تم إبلاغ أعضاء اللجنة بصفة رسمية بالتكليف ؟	

المرحلة التحضيرية الإعداد لدراسة قضية حوادث الطرق

إقرار تشكيل
ومهام للجنة

اعداد الإطار
المرجعي لعمل
اللجنة

تشكيل لجنة
لدراسة القضية

المرحلة الأولى تشخيص الوضع الراهن لحوادث الطرق

تحديد البيانات / تحديد الأسباب
المعلومات التفصيلية
الإضافيه للمشكلة

رصد الأعراض
والمظاهر

المرحلة الأولى تشخيص الوضع الراهن لحوادث الطرق

تحديد الأسباب
التفصيلية
للمشكلة

تحديد البيانات /
المعلومات
الإضافيه

رصد الأعراض
والمظاهر

المرحلة الثانية تحديد المبادرات وبناء الخطة التنفيذية

متابعة تنفيذ
الخطة
وتقييم الأداء

إعداد الخطة
التنفيذية

تحديد مبادرات
التدخل

تحديد الأهداف

المرحلة الثالثة رفع التوصية النهائية بالخطة للاعتماد

مراجعة والإقرار والاعتماد

المرحلة الاولى

الإطار العام



تشكل محاولة تشخيص الوضع الراهن لحوادث الطرق البداية الفعلية والمنطقية لتحديد طبيعة المشاكل المرتبطة بها والمؤثرة فيها .. وأسبابها وتداعياتها ... ومخاطرها ، وذلك في ضوء الرصد الدقيق لأعراضها ومظاهرها تمثل نتائج " التشخيص " المقدمة الأساسية في دورة صناعة واتخاذ القرار ، والتي تبدأ بتحديد الهدف الذي نسعي إليه وننتهي باختيار المسار الأنسب لتحقيقه

رصد الأعراض والمظاهر

تدرج مشكلة الارتفاع الكبير في عدد الإصابات والوفيات المرتبطة بحوادث الطرق - بمدينة سكاكا - تحت قضية كفاءة وفعالية منظومة الإدارة الحضرية والتي تتطلب بدورها تضافر جهود الإدارات المعنية (المرور ، الطرق والنقل ،..... الأمانة ،...) والتنسيق فيما بينها انطلاقاً من أهميتها القصوى كأحد القضايا ذات الأولوية بالنسبة لمدينة سكاكا

الإجراءات والآليات

قوم أعضاء اللجنة - من خلال جلسة عصف ذهني أو أكثر - برصد أعراض ومظاهر حوادث الطرق بمدينة سكاكا ، وذلك في ضوء معاشتهم لأوضاع شبكة الطرق وحالة النقل والمرور بالمدينة ، وكذلك الخبرات المتراكمة لديهم، مدعومة بنتائج تحليل مؤشرات الطرق والنقل التي انتهت إليها كل من الدورة الأولى والدورة الثانية للرصد الحضري

المخرجات

بيان بالأعراض والمظاهر المرتبطة بحوادث الطرق بمدينة سكاكا

نموذج استرشادي

قضية حوادث الطرق بمدينة سكاكا



مشكلات منظومة الطرق والنقل الحضري

الغياب التام لمنظومات النقل الجماعي (الرسمية)

ارتفاع معدلات حوادث الطرق

ارتفاع معدل المخلفات المرورية

انخفاض نسبة الطرق المعبدة الاسفلتية
بالنسبة لاجمالي الطرق الحضرية

انخفاض معدل الانفاق على انشاء و صيانة
الطرق الحضرية

يشكل معدل ارتفاع الوفيات في الحوادث الطرق بمدينة سكاكا احد القضايا الاساسية التي ترتبط بالضرورة بالعديد من المشكلات و الظواهر الاخرى مثل ارتفاع نسبة المخالفات المرورية و انخفاض نسبة الطرق الحضرية المعبدة وكذلك معدلات الانفاق على انشاء وتطوير شبكة الطرق

المؤشرات	مظاهر	القضية
حادثه كل ١٠٠٠ نسمة سكاكا ٢١,٧٣ دوما ٢٣,٧٦ طبرجل ١٤,٧ المملكة ١٦,٢	زيادة قيم مدينة سكاكا ٢١.٧٣ حادثة لكل ١٠٠٠ نسمة عن متوسط المملكة الارتفاع النسبي لمعدل الحوادث يواكبه ارتفاع نسبي في معدلات الوفيات و الاصابات وفاة او اصابة ٨ ١٠٠٠ نسمة	ارتفاع معدلات حوادث الطرق
مخالفات ١٠٠٠ نسمة سكاكا ٤٤ دوما ٥٤ طبرجل ٣٧ المملكة ٤٠	ارتفاع نصيب كل اسرة في مدينة سكاكا حوالي ٢.٢٧ مخالفة في العام المعدلات المرتفعة للمخالفات المسجلة ترتبط بالسكان غير السعوديين حيث بلغت ضعف عدد حيث بلغت ضعف عدد المخالفات التي يسجلها السكان السعوديين	ارتفاع معدلات المخالفات المرورية

المدة الزمانية

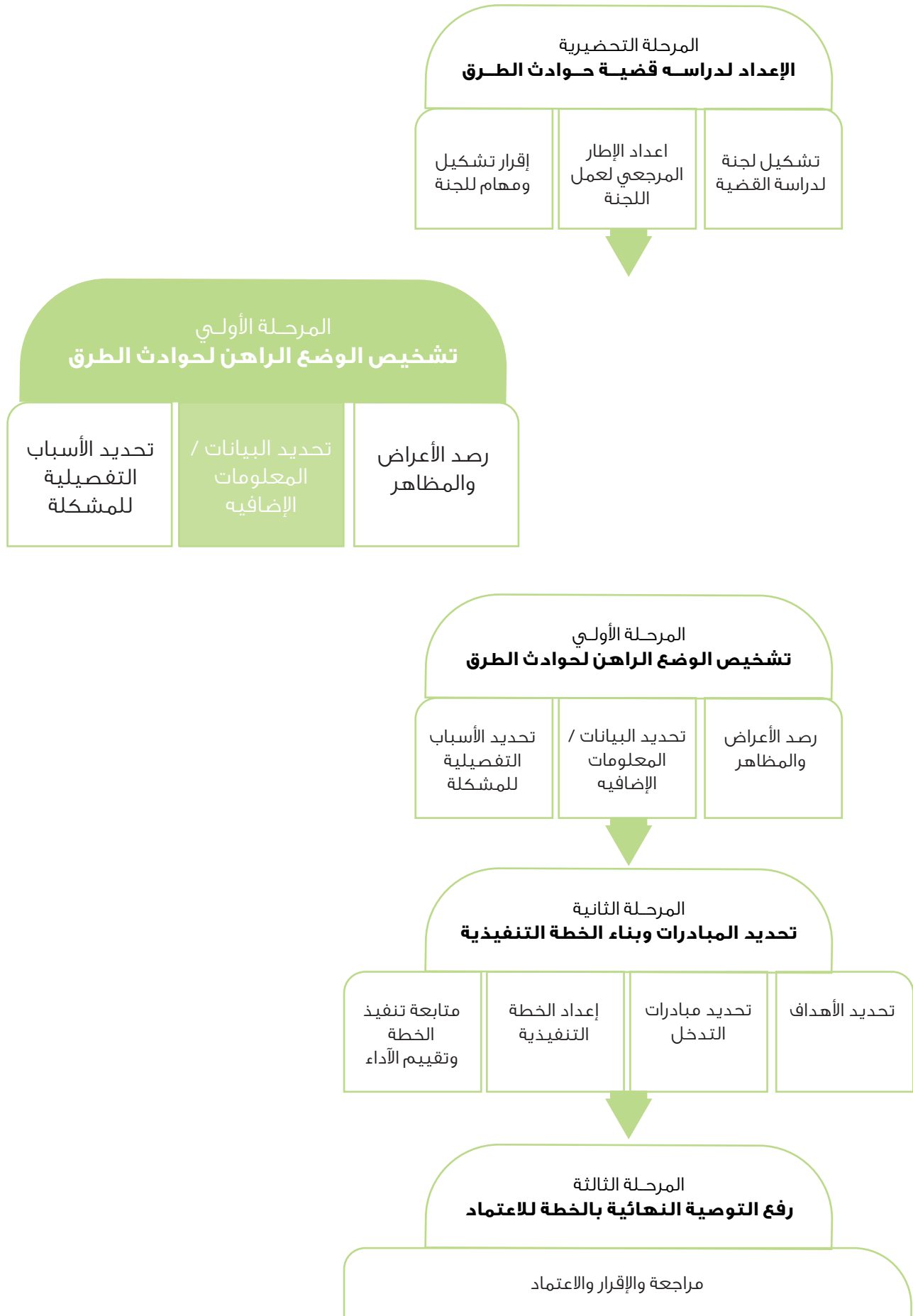
المقترحة لهذه الخطوة



قائمة التحقق

النقاط التي يجب مراجعتها للتأكد من استكمال هذه الخطوة، بوضع علامة ✓
امام الاجراءات التي تمت

هل اجتمعت اللجنة؟	
هل تم مناقشة وتحديد الأعراض والمظاهر ؟	
هل تم إعداد قائمة بالأعراض والمظاهر؟	



تحديد المؤشرات الإضافية

قد تسفر المراجعة التي تقوم بها اللجنة للمؤشرات المعبرة عن الأعراض والمظاهر المرتبطة بحوادث الطرق - وما ترتب عليها من وفيات وإصابات وتلفيات - عن ضرورة إضافة عدد من المؤشرات التي يمكن أن تسهم بدورها في وضوح الصورة ومداهم واتساعها ، حيث تكشف عن تفاصيل محدده مثل الفئة العمرية للمصابين والمتوفين ، نوع المركبة أو المركبات المتورطة في الحادث (ليموزين ، ٢٨ نقل نقل إلخ

تحدد اللجنة البيانات /المعلومات الإضافية في ضوء نتائج مراجعة كافة الوثائق المتاحة. والزيارات الميدانية ، وكذلك التجارب ، ..(والممارسات والزيارات الميدانية، فضلا عن رصد الخبرة المتراكم لدى أعضاء اللجنة

الإجراءات والآليات

تقوم اللجنة بعدد من الأنشطة الرئيسية التي يمكن تنفيذ خطواتها وفقا للتسلسل التالي

- تحديد وجمع البيانات والمعلومات الإضافية المطلوبة في ضوء نتائج مراجعة كافة الوثائق المتاحة الزيارات الميدانية وكذلك التجارب والممارسات السابقة علي المستويين الوطني والدولي .

- تحليل أولي للبيانات والمعلومات واستنباط المشكلات وإعداد قائمة بها

المخرجات

قائمة البيانات /المعلومات الإضافية الخاصة بحوادث الطرق والنتائج الأولية لتحليلها

نموذج استرشادي

١. مؤشرات حالات الوفاة

- عدد المتوفين
- عمر المتوفي
- الحالة التعليمية غير متعلم، شهادة متوسطة، شهادة عليا ، درجة ماجستير/دكتوراه
- جنسية سعودي ، غير سعودي
- توقيت الوفاة اثناء الحادث، بعد الحادث
- سبب الوفاة ارتجاج..، تهتك...، شلل
- أخرى

٢. مؤشرات حالات الإصابه

- عدد المصابين
- عمر المصاب
- الحالة التعليمية

٣- مؤشرات حالة السيارة

- عدد السيارات المتورطة في الحادث
- عدد السيارات التي بها تلفيات بسيطة
- عدد السيارات التي بها تلفيات جسيمة
- عدد السيارات التي لم تتعرض لتلفيات
- أخرى

المدة الزمانية

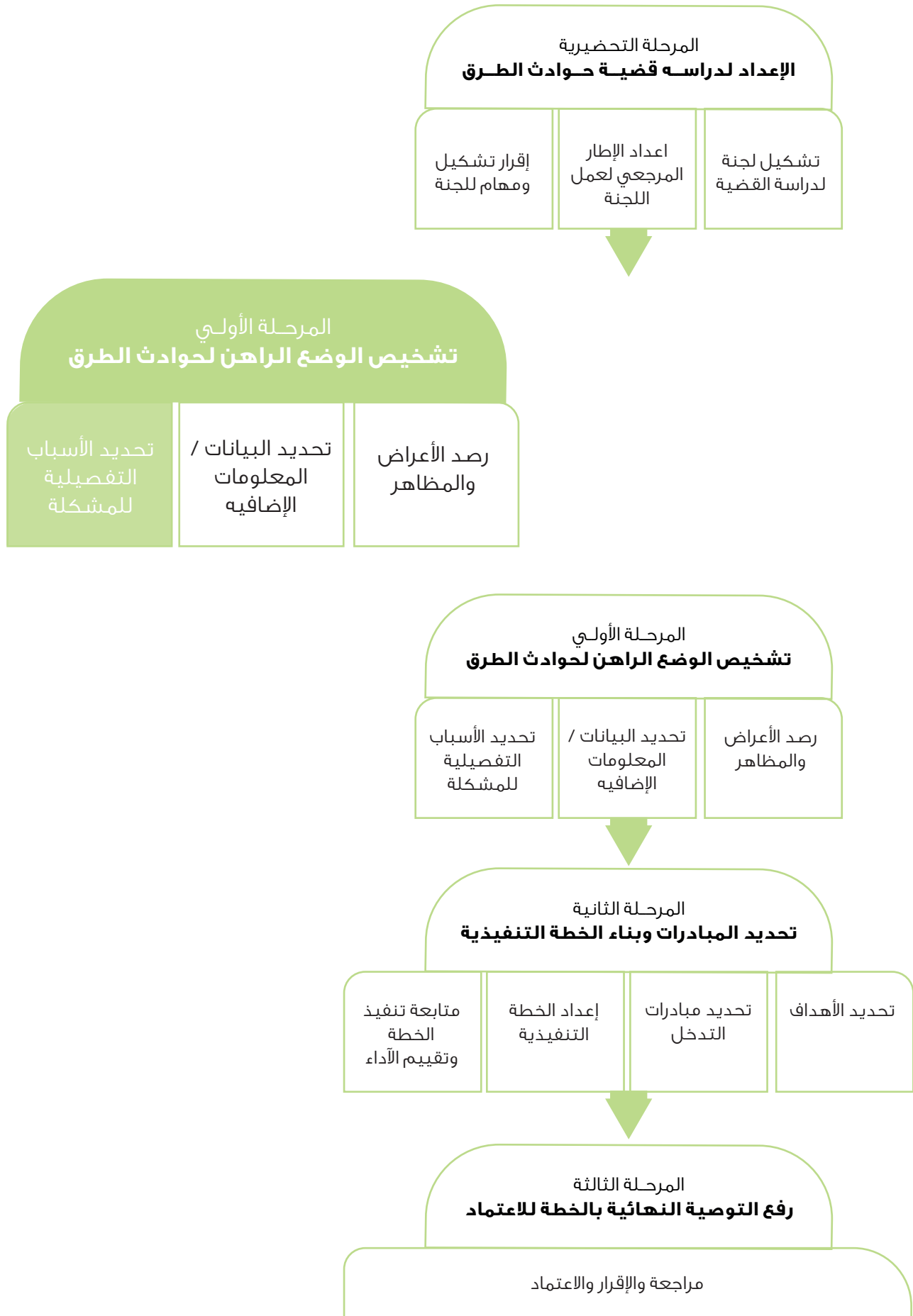
المقترحة لهذه الخطوة



قائمة التحقق

النقاط التي يجب مراجعتها للتأكد من استكمال هذه الخطوة، بوضع علامة ✓ أمام الإجراءات التي تمت

هل اجتمعت اللجنة؟	
هل تم مراجعة المشروعات والدراسات المتاحة؟	
هل تم إعداد قائمة نهائية بالبيانات والمعلومات الإضافية المطلوبة؟	



تحديد الأسباب التفصيلية للمشكلة

تتطلب الإجابة علي السؤال الخاص بأسباب حوادث الطرق بمدينة سكاكا ، مراجعة لكافة الوثائق والدراسات السابقة والمؤشرات التي انتجها المرصد الحضري وكذلك نتائج التحليل الأولي للبيانات والمعلومات الإضافية المتاحة، واستخلاص الأسباب التفصيلية الشارحة لمعدلات الإصابات والوفيات المرتفعة بسبب حوادث الطرق ، مع تحديد الأوزان النسبية للأسباب المختلفة

الإجراءات والآليات

يقوم أعضاء اللجنة بتحديد أسباب الأعداد المرتفعة للوفيات والإصابات - بمدينة سكاكا - جراء حوادث الطرق ، وذلك في إطار جلسة أو أكثر للعصف الذهني ، وفي ضوء نتائج القراءة المتأنية للواقع كما تعكسه الوثائق والمؤشرات المتاحة أو ما تسفر عنه الزيارات الميدانية والبيانات والمعلومات الاضافي

● نتائج مراجعة الدراسات السابقة

المخطط المحلي المعتمد لمدينة سكاكا ٢٠١٩

تقرير التحليل الشامل لقيم المؤشرات الحضرية ، وصياغة السياسات والأهداف ٢٠٢٢

الدراسات والتقارير التي قامت بإعدادها الإدارات المختصة المرور ، الطرق ، الجامعة ، مراكز البحوث، ... إلخ

● نتائج الزيارات الميدانية

تقوم اللجنة بمعاينة مواقع ومسارات الحركة التي تشهد حوادث متكررة ، وذلك بناء علي المحاضر التي يتم تحريرها ، أو خبرات أعضاء اللجنة ، أو كليهما

،علي أن تقوم اللجنة بترتيب الأسباب حسب درجة / شدة تأثيراتها السلبية عدد الإصابات الوفيات، ... تلفيات السيارات... إلخ

● نتائج مراجعة المؤشرات وقراءة البيانات والمعلومات الاضافية

وتشمل المؤشرات التي انتجها المرصد الحضري في الدورتين السابقتين، وكذلك البيانات والمعلومات الإضافية التي استقر عليها رأي اللجنة

المخرجات

قائمة بالأسباب التي أدت /تؤدي إلي ارتفاع معدل الوفيات بسبب حوادث الطرق مصنفة حسب درجة تأثيرها

نموذج استرشادي

أسباب تتعلق بشبكة الطرق

● عدم انتظام الشبكة / خلل التدرج الهرمي

● سوء حالة الطرق .. " ترابية .. غير ممهدة

● وجود عقد مرورية وتقاطعات خطيرة

● جنسية سعودي ، غير سعودي

أسباب تتعلق بشبكة الطرق

- عدم انتظام الشبكة / خلل التدرج الهرمي
- سوء حالة الطرق .. " ترابية .. غير ممهدة
- وجود عقد مرورية وتقاطعات خطيرة

أسباب تتعلق بتجهيزات شبكة الطرق

- غياب / ضعف الإضاءة الليلية
- عدم كفاءة الإشارات الضوئية
- عدم كفاية أماكن الانتظار
- وجود أماكن انتظار عشوائية
- عدم وجود شبكة آمنة لمسارات المشاة
- ضعف الرقابة على الطرق السريعة

أسباب تتعلق بالأنشطة الحضرية

- وجود استعمالات جاذبة للحركة الكثيفة على الطرق

أسباب تتعلق بثقافة المجتمع

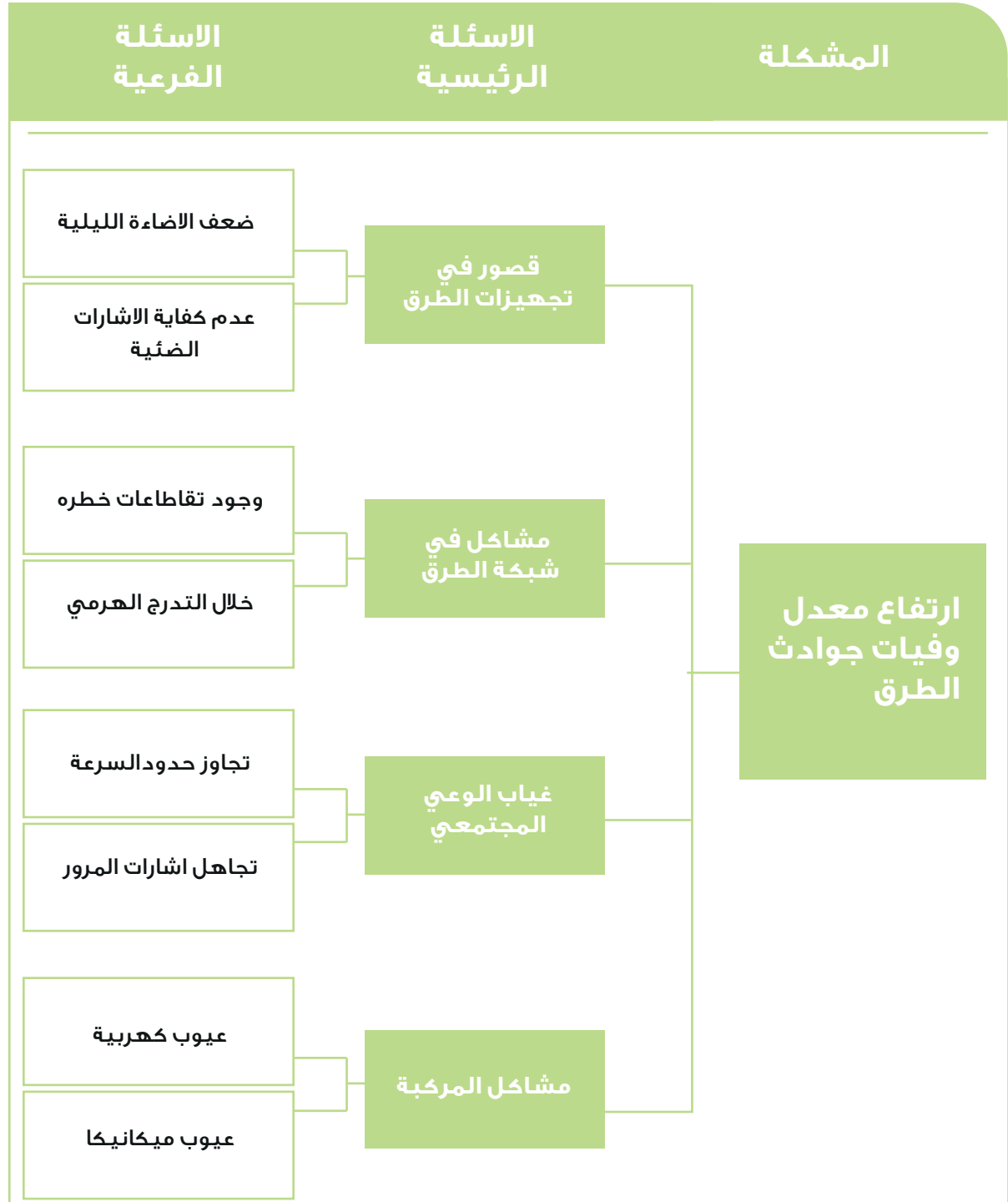
- عدم الالتزام بالحدود القصوي للسرعة
- تعاطي الخمر والمخدرات
- تجاهل إشارات المرور
- نقص الوعي المروري

أسباب تتعلق بالمركبة

- الحمولة الزائدة
- عيوب في الإطارات
- مشاكل فنية ميكانيكية / كهربية

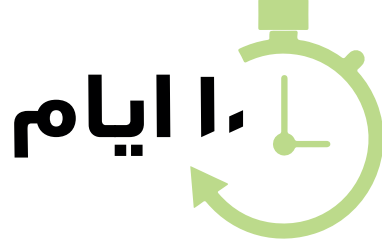
أسباب أخرى

- ظهور فجائي للدواب على مسار الحركة
- سوء الأحوال الجوية



المدة الزمانية

المقترحة لهذه الخطوة



النقاط التي يجب مراجعتها للتأكد من استكمال هذه الخطوة، بوضع علامة ✓ او غلط ✗ امام الاجراءات التي تمت

هل تم الإطلاع علي الوثائق وإجراء الزيارات الميدانية ؟	
هل تمت جلسة/ جلسات العصف الذهني ؟	
هل تم إعداد قائمة نهائية بالبيانات والمعلومات الإضافية المطلوبة؟	

المرحلة الثانية تحديد المبادرات وبناء الخطة التنفيذية

متابعة تنفيذ
الخطة
وتقييم الأداء

إعداد الخطة
التنفيذية

تحديد مبادرات
التدخل

تحديد الأهداف

المرحلة التحضيرية الإعداد لدراسة قضية حوادث الطرق

إقرار تشكيل
ومهام للجنة

اعداد الإطار
المرجعي لعمل
اللجنة

تشكيل لجنة
لدراسة القضية

المرحلة الأولى تشخيص الوضع الراهن لحوادث الطرق

تحديد الأسباب
التفصيلية
للمشكلة

تحديد البيانات /
المعلومات
الإضافيه

رصد الأعراض
والمظاهر

المرحلة الثانية تحديد المبادرات وبناء الخطة التنفيذية

متابعة تنفيذ
الخطة
وتقييم الأداء

إعداد الخطة
التنفيذية

تحديد مبادرات
التدخل

تحديد الأهداف

المرحلة الثالثة رفع التوصية النهائية بالخطة للاعتماد

مراجعة والإقرار والاعتماد



المرحلة الثانية

تحديد المبادرات وبناء الخطة التنفيذية الاطار العام

تشكل حوادث الطرق - وما يترتب عليها من اصابات ووفيات - أحد القضايا المتشعبة التي يتشابك فيها العديد من المشكلات ، والتي تتطلب بدورها التدخل المباشر من خلال حزمة من المبادرات علي المدى القصير والمتوسط (٣-٥ سنوات) ، وذلك خلافا للشكل التقليدي لصياغة سياسات عامة قد يصعب إدماجها وتفعيلها في عملية صناعة القرار الحالية ، والمتخمة بضغوط "التسيير " التي تحكمها منظومة راسخة مستمرة، ترتبط بالعديد من الأسس والقواعد المركزي

تحديد الاهداف

ترتبط مسارات / خيارات التعامل مع حوادث الطرق بتوجهات وأهداف الأجندات المحلية والوطنية والدولية للتنمية المستدامة

الهدف رقم (١١) من أهداف التنمية المستدامة

جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة

التقليل إلي حد كبير من أعداد الوفيات والأشخاص المتضررين

توفير إمكانية وصول الجميع إلي نظم نقل مأمونة .. مستدامة.. ميسورة التكلفة

تحسين السلامة علي الطرق، لا سيما من خلال إتاحة النقل العام

الهدف الخاص بالارتقاء بجودة الحياه ضمن رؤية المملكة

"محور مجتمع حيوي .. الهدف الاستراتيجي " تقليل معدل حوادث الطرق

البعد الثاني لبرنامج التحول الوطني ، رؤية المملكة

تحسين مستوى المعيشة والسلامة بما يسهم في تحقيق بيئة عمرانية صحية آمنة بمدن المملكة من خلال الحد من التلوث وتعزيز السلامة المرورية

➤ تفعيل وتحديث الوسائل والآليات اللازمة لتعزيز السلامة المرورية وتخفيف الأضرار الناتجة عن عدم الالتزام بالقواعد المرورية (الوفيات ، الإصابات، المخالفات

➤ تحسين الخدمات المقدمة علي مستوى المدينة (وسائل النقل العام، شبكة الطرق ، مواقف السيارات ، ...) علي أن تكون هذه الخدمات ذات جودة عالية وأكثر موثوقية

مؤشر الأداء : عدد وفيات الحوادث المرورية
لكل ١٠٠ ألف نسمة

الرؤية المستقبلية للنقل والمرور ، المخطط المحلي المعتمد لمدينة سكاكا ٢٠١٢ توفير شبكة نقل متكاملة ذات كفاءة وفعالية عالية ، قادرة علي استيعاب أحجام الحركة المستقبلية ، من خلال هيكل مناسب لشبكة الطرق من حيث التوافق بين عروضها وهيراركيتها ووظائفها المختلفة ، محققة الربط الفعال بين أجزاء المدينة

الإجراءات والآليات

تقوم اللجنة بتحديد الأهداف المنشودة من تطوير منظومة النقل والمرور بمدينة سكاكا ، وذلك في ضوء نتائج تشخيص الوضع الراهن (المرحلة الأولي) وتوجهات رؤية المملكة ومستهدفات التنمية المستدامة ٢٠٣٠

يدير رئيس اللجنة عملية تحديد الأهداف في إطار جلسة "عصف ذهني " ، بمشاركة كافة الأطراف المعنية ، يقترح كل طرف فيها ما يراه من أهداف ، يتم تسجيلها وتنقيحها وبلورتها وصياغتها بشكل نهائي

المخرجات

بيان بالأهداف الرئيسية والتشغيلية

نموذج استرشادي

الهدف الرئيسي
تخفيض إجمالي عدد وفيات الحوادث بنسبة ٥٠%
الأهداف التشغيلية
رفع كفاءة التدفقات المرورية علي شبكة الطرق
تحقيق أعلي قدر ممكن من السيولة المرورية بمنطقة وسط المدينة
استيعاب الطلب علي الانتظار علي المحاور الرئيسية والفرعية
الفصل بين محاور الحركة الإقليمية ومحاور الحركة الرئيسية للمدينة
استحداث شبكة للنقل العام الداخلي

المدة الزمانية

المقترحة لهذه الخطوة



قائمة التحقق

النقاط التي يجب مراجعتها للتأكد من استكمال هذه الخطوة، بوضع علامة ✓ امام الاجراءات التي تمت

هل اجتمعت اللجنة؟	
هل تم تحديد الأهداف والتوافق عليها؟	
هل تم إعداد قائمة بالأهداف المتفق عليها؟	
هل الأهداف محددة .. واقعية .. قابلة للقياس .. إلخ؟	

المرحلة الثانية تحديد المبادرات وبناء الخطة التنفيذية

متابعة تنفيذ
الخطة
وتقييم الأداء

إعداد الخطة
التنفيذية

تحديد مبادرات
التدخل

تحديد الأهداف

المرحلة التحضيرية الإعداد لدراسة قضية حوادث الطرق

إقرار تشكيل
ومهام للجنة

اعداد الإطار
المرجعي لعمل
اللجنة

تشكيل لجنة
لدراسة القضية

المرحلة الأولى تشخيص الوضع الراهن لحوادث الطرق

تحديد الأسباب
التفصيلية
للمشكلة

تحديد البيانات /
المعلومات
الإضافيه

رصد الأعراض
والمظاهر

المرحلة الثانية تحديد المبادرات وبناء الخطة التنفيذية

متابعة تنفيذ
الخطة
وتقييم الأداء

إعداد الخطة
التنفيذية

تحديد مبادرات
التدخل

تحديد الأهداف

المرحلة الثالثة رفع التوصية النهائية بالخطة للاعتماد

مراجعة والإقرار والاعتماد

تحديد مبادرات التدخل

مثل السياسات الحالية أو السابقة لقطاع النقل والمرور مصدرا أساسيا لتمكين اللجنة من تحديد المبادرات المحتملة للتعامل مع قضية حوادث الطرق بمدينة سكاكا وارتفاع معدل الوفيات جراء تلك الحوادث

علي اللجنة أيضا .. الاستعانة بخبرات أعضائها وحسهم الابتكاري لطرح أفكار إضافية تتعلق بالمبادرات، التي تشكل بدورها المكون الأساسي في الخطة التنفيذية لتطوير قطاع النقل والمرور بالمدينة

الإجراءات والآليات

يدير رئيس اللجنة جلسه أو أكثر للعصف الذهني، مستهدفا توليد وتطوير أفكار مبادرات التعامل مع قضية حوادث الطرق، وذلك من خلال

● استخلاص مبادرات التدخل منالسياسات الحالية والسابقة لقطاع النقلو المرور بمدينة سكاكا

● طرح مبادرات جديدة للتعامل مع المشكلات التي أسفر عنها التحليل الأولي للبيانات والمعلومات الإضافية، ومؤشراتها

● فرز المبادرات وتقييمها..لتحديد قابليتها للتنفيذ،من حيث توافقه امعالتوجهات الوطنية (رؤية المملكة ٢٠٣٠) وبرنامج التحول ومستهدفات الأجندة الدولية للتنمية المستدامة (الأمم المتحدة ٢٠٣٠) ، بالإضافة لمعطيات المخطط المحلي لمدينة سكاكا

● تحديدمن يقوم بماذا من الإدارات والمنظمات التي يمثلها أعضاء اللجنة الطرق ، المرور ، الجامعة ، ... ، القطاع الأهلي ، ... ، المجلس البلدي ،...إلخ

المخرجات

قائمة المبادرات التي استقرت عليها آراء أعضاء اللجنة

نموذج استرشادي

أولاً : معالجة مشكلات الإزدحام المروري

أولاً : معالجة مشكلات الإزدحام المروري

وترتبط برفع كفاءة شبكة الطرق الحالية لاستيعاب أحجام حركة المركبات ، بما يحقق مستويات الأمان والسلامة المرورية المستهدفة ، وذلك من خلال

- ضبط التدرج الهرمي لشبكة الطرق بالمدينة إقليمية / سريعة - شريانية - تجميعية محلية ، وبما يحقق السيولة المرورية المسهدة ، وهو ما يتطلب تقوية بعض الطرق ورفع درجتها وتقليل درجة بعض الطرق الأخرى في إطار التصور المقترح للمخطط المحلي المعتمد للمدينة وعلى مراحل زمنية متتابعة
- استكمال إنشاء وتدعيم محاور الحركة الإقليمية المقترحة وتطوير وازدواج المحاور الرابطة بين مدينة سكاكا والتجمعات العمرانية المرتبطة بها
- استكمال رصف الطرق الترابية في مناطق الامتداد العمراني الجديدة على أطراف المدينة
- توفير مناطق انتظار للسيارات بمسبحات ملائمة في مناطق مقاصيد الرحلات ذات الكثافة العالية (المناطق التجارية - الخدمات الإدارية .. إلخ) في إطار خطة متكاملة لاستيعاب لطلب على الانتظار، وبصفة أساسية في منطقة وسط المدينة ، مع منع المواقف العشوائية المربكة لسيولة الحركة المرورية مثل "طريق الملك خالد والملك فهد
- زيادة عروض بعض الطرق بوضع خطوط تنظيم جديدة لها ورفع الإشغالات القائمة وفصل حركة المشاة عن حركة السيارات
- إزدواج بعض الطرق المفردة لرفع كفاءة تهاج المرورية ، وبما يرفع من كفاءة وسيولة التدفقات المرورية في شبكة الطرق

ثانياً : معالجة مشكلات التقاطعات والعقد المرورية

تعتبر التقاطعات والعقد المرورية من أهم مشاكل المرور بمدينة سكاكا، وعلى وجه التحديد التقاطعات الرئيسية التي تتسم بأحجام حركة مرورية كثيفة أو متوسطة والتي يمكن تصنيفها بأنها التقاطعات الأكثر خطورة ، وتقع أغلبها في منطقة وسط المدينة وهي تقاطعات طريق الأمير عبد الله مع شارع العرب ، امتداد شارع رجا المويشير مع شارع الملك عبد العزيز ، ودوار المغزل الناتج عن تقاطع الأمير عبد الله مع طريق الملك عبد العزيز ، وكذلك تقاطع طريق الملك فهد والملك خالد ، وتقاطع طريق مكة المكرمة والملك عبد العزيز

يتطلب ذلك تطوير وتنفيذ مجموعة من المبادرات لمواجهة هذه المشكلة من خلال إعادة تخطيط وتصميم هذه التقاطعات (وعدد من الميادين / الدورات الهامة) سواء على مستوى التقاطعات الأكثر خطورة أو الأقل خطورة ، وذلك في ضوء تصور متكامل لرفع كفاءة الحركة المرورية بمنطقة وسط المدينة ، وفي إطار العناصر التالية

● تحويل مسارات المرور لمجموعة من الطرق الرئيسية بقلب المدينة لنظام الاتجاه الواحد

الغاء أجزاء من الجزيرة الوسطى للطرق المستهدفة للسماح بتغيير المسار

إنشاء جزر موجهة للحركة المرورية بنظام الاتجاه الواحد

تنفيذ نظام متكامل للوحات إرشادية خاصة بالنظام الجديد إتجاه واحد - ممنوع الدخول - خ

عادة تخطيط وتصميم مجموعة من التقاطعات الرئيسية بمنطقة وسط المدينة

● إعادة تخطيط وتصميم مجموعة من التقاطعات الرئيسية بمنطقة وسط المدينة

أعداد التصميم المعدل لمجموعة من التقاطعات الرئيسية بمنطقة وسط المدينة ، وذلك لرفع كفاءتها وفاعلية أدائها (دوار الكرم ، تقاطع طريق الملك سعود مع رجا المويشير، تقاطع طريق الملك سعود مع طريق الملك فيصل، تقاطع طريق مكة المكرمة مع طريق الملك سعود تقاطع طريق الملك عبد العزيز مع طريق مكة المكرمة، تقاطع طريق الملك عبد العزيز مع طريق الملك فيصل، تقاطع طريق الملك عبد العزيز مع طريق رجا المويشير) ، متضمنة المسارات المقترحة وعروضها واتجاهات الحركة عليها

ثالثا : معالجة مشكلات السلامة المرورية

أبرز أهمية التركيز على سلامة النقل على الطرق ، في ضوء تزايد أعداد الحوادث والوفيات والإصابات الناجمة عنها الأمر الذي يتطلب تطوير وتطبيق حزمة من الإجراءات التي تستهدف رفع مستوى السلامة على الطرق بكل ، عناصرها (المركبة ، السائق ، البنية التحتية للنقل) لتقليل حجم الخسائر الاقتصادية والاجتماعية والمادية التي تسببها الحوادث المرورية ، وتشمل الإجراءات المقترحة في هذا الصدد ، ما يلي

- اعتماد أحدث المعايير اللازمة للمركبات
- تحسين برنامج فحص المركبات
- تطبيق أساليب الصيانة المناسبة
- إعادة تنظيم عمل الإشارات الضوئية
- تحسين مستوى الإنارة في التقاطعات الرئيسية
- رفع درجة الرقابة والضبط على المسارات الحرة
- إعداد برامج خاصة لمرتكبي المخالفات المرورية
- زيادة التوعية لدى السائقين والركاب
- تعزيز تثقيف رجال المرور
- تحديث أنظمة ولوائح المرور
- التطبيق الصارم لأنظمة ولوائح المرور

رابعا : إستحداث شبكة للنقل العام الجماعي

من المتوقع أن تشهد مدينة سكاكا المزيد من الضغوط على منظومة النقل ، نتيجة النمو السكاني والتوسع الحضري ، ومن ثم تنامي الطلب على النقل وارتفاع معدل استخدام السيارات الخاصة وما يترتب على ذلك من زيادة كثافة الحركة الآلية مع احتمالات تزايد الحوادث المرورية وارتفاع معدلات تلوث الهواء التحديد بين الكتلة العمرانية الأساسية للمدينة في الشمال والتي تضم المساحة والحجم السكاني الأكبر والامتدادات العمرانية الجديدة في الجنوب الغربي ، والتي تشمل جامعة الجوف ومطار الجوف والمناطق الاستثمارية الجديدة

وتشكل الاستعمالات الحالية والمستقبلية في الشريط الجنوبي الغربي مقاصد حركة ذات تردد عالي بينها وبين الكتلة العمرانية الرئيسية للمدينة ، وهو ما يعني أن عدد الرحلات المتوقع سوف يرتفع مستقبلا بين هذين القطبين ، وبما يزيد من أهمية استحداث منظومة جديدة للنقل العام – على مراحل متتابعة طبقا لنمو الطلب – لخدمة الحركة على المحور الشمالي الجنوبي ، وكذلك لخدمة مسارات الحركة الرئيسية في الكتلة العمرانية الرئيسية

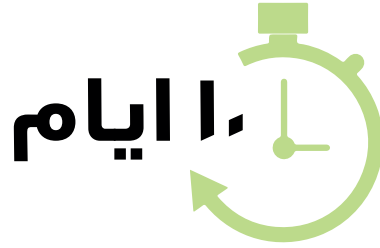
في هذا الصدد .. تضمن المخطط المحلي المعتمد مقترحا بمسارات خطوط النقل العام بمدينة سكاكا ، استنادا لمجموعة من المعايير تشمل الكثافات السكانية ، مناطق تركيز الخدمات (مقاصد الرحلات) ومواقع الخدمات ذات الطابع الاقليمي (الجامعة، المطار، المناطق الاستثمارية

خامسا : معالجة قصور الوعي المجتمعي

لعل أحد أهم المبادرات – بالإضافة لتهيئة منظومة النقل وتحسين تجهيزاتها وتفعيل إجراءات رادعة للتقليل من سلوكيات المخاطرة – هي تنمية الوعي في إطار رؤية تصنع وعيا خاصا جامعا لكل الأجهزة المعنية .. ويصب في صناعة " وعي جمعي " لمجتمع المدينة ككل .. وذلك من خلال تفعيل دور الأوقاف والإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي فضلا عن وضع مناهج تعليمية في المراحل الدراسية المختلفة لنشر ثقافة الوعي المروري والسلامة المرورية لدى كافة الفئات العمرية ، وذلك بالتنسيق مع مؤسسات التنشئة الاجتماعية

المدة الزمانية

المقترحة لهذه الخطوة



النقاط التي يجب مراجعتها للتأكد من استكمال هذه الخطوة، بوضع علامة ✓ امام الاجراءات التي تمت

هل تمت مراجعة السياسات الحالية والسابقة ؟	
هل تم إجراء جلسة / جلسات العصف الذهني ؟	
هل تم مشاركة كافة الأطراف المعنية في استخلاص المبادرات والتوافق عليها ؟	
هل تم إعداد قائمة بالمبادرات التي تم الاتفاق عليها ودور كل طرف في العمل علي تنفيذها ؟	

المرحلة الثانية تحديد المبادرات وبناء الخطة التنفيذية

متابعة تنفيذ
الخطة
وتقييم الأداء

إعداد الخطة
التنفيذية

تحديد مبادرات
التدخل

تحديد الأهداف

المرحلة التحضيرية الإعداد لدراسة قضية حوادث الطرق

إقرار تشكيل
ومهام للجنة

اعداد الإطار
المرجعي لعمل
اللجنة

تشكيل لجنة
لدراسة القضية

المرحلة الأولى تشخيص الوضع الراهن لحوادث الطرق

تحديد الأسباب
التفصيلية
للمشكلة

تحديد البيانات /
المعلومات
الإضافيه

رصد الأعراض
والمظاهر

المرحلة الثانية تحديد المبادرات وبناء الخطة التنفيذية

متابعة تنفيذ
الخطة
وتقييم الأداء

إعداد الخطة
التنفيذية

تحديد مبادرات
التدخل

تحديد الأهداف

المرحلة الثالثة رفع التوصية النهائية بالخطة للاعتماد

مراجعة والإقرار والاعتماد

إعداد الخطة التنفيذية

بعد توافق اللجنة واتفاق اعضائها علي المبادرات التي تعكس الخيارات الأساسية "الفعل للتعامل مع قضية ارتفاع معدلات حوادث الطرق بمدينة سكاكا .. فإن الخطة التنفيذية هنا تجيب علي سؤال "كيف نفعل" لتحقيق الأهداف التي استقرت عليها اللجنة (الخطة رقم ٢

تستهدف الخطة .. تنظيم المبادرات في أطرها الزمنية (توقيتات انطلاقها وانتهائها) وتقدير تكلفتها المالية ، وتحديد المسؤوليات التنفيذية للجهات المعنية ، وذلك تمهيدا لعرضها ومناقشتها والموافقة عليها من مجلس المنطقة ، وإدراجها ضمن الخطط السنوية للمنطقة بعد اعتمادها من صاحب السمو الملكي أمير منطقة الجوف

يجب أن تركز "الخطة المقترحة " علي ثلاثة أسس / قواعد تشكل في مجملها الضمانات الأساسية لتفعيلها وتجسيد مبادراتها/ مشروعاتها بشكل مادي ملموس علي أرض الواقع

الدعم السياسي: أخذاً في الاعتبار التداخلات والتشابكات المختلفة للجوانب التنموية بالمنطقة والجهات المعنية بقضاياها من ناحية ، والتكلفة المالية المطلوبة لتنفيذ المبادرات المقترحة من ناحية أخرى، فإن الدعم السياسي لتفعيل خطة التعامل مع قضية حوادث الطرق يصبح الضامن الأساسي لتحقيقها . ولا نبتعد كثيراً عن الواقع إذا قلنا أن نجاح تنفيذ الخطة، سيوف يظل دوماً رهن الدعم السياسي لتحقيق الأهداف التي تسعى إليها ، وذلك من خلال صاحب السمو الملكي أمير المنطقة وقياداتها العليا

الدعم المجتمعي: لن تتحقق أهداف الخطة .. والمبادرات التي تتضمنها دون الدعم المتواصل لمؤسسات المجتمع المدني (الجمعيات الأهلية) والجامعة (شؤون المجتمع) والإدارات التعليمية (بنين وبنات) والمؤسسة الإعلامية (مقروعة، مسموعة، مرئية، الكترونية) والأوقاف والمجلس البلدي ، وذلك من خلال حملات توعية مرورية منظمة تستهدف بشكل أساسي الفئات المتسببة والمتضررة في وفيات حوادث الطرق ، بالإضافة إلي التوعية المرورية في المدارس والجامعات

الدعم المالي: يتطلب تنفيذ سياسات مبادرات التنمية الحضرية - بتعدد مكوناتها - تدبير الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ الخطة المقترحة سواء لمعالجة القصور القائم أو لتوفير الاحتياج المسقبلي . علي أن تفعيل المخطط يصطدم في معظم الأحوال بقصور التمويل اللازم لتنفيذ المبادرات المقترحة في إطارها ، وبالتالي ترحيل المشروعات غير المنفذه من طة ما .. إلي الخطة التي تليها بشكل مستمر. وهنا يكمن دور مجلس المنطقة - بكل اختصاصاته في متابعة ادراج الخطة في إطار ما يتقرر للمنطقة ضمن خطط التنمية و الموازنة

الإجراءات والآليات

يدير رئيس اللجنة جلسة أو أكثر للعصف الذهني ، مستهدفاً بناء الخطة التنفيذية والتي يرتبط تنفيذ مبادراتها بالإجراءات التالية

- تحويل المبادرات إلي مشروعات واضحة محددة المعالم

- الإدارة العامة للطرق بالمنطقة

- دراسة الجدوي الكلية للمشروعات

- إعداد بطاقات وصف المشروعات

- جدولة المشروعات في إطار خطة المنطقة

- اقتراح اساليب تدبير الموارد المالية

من المتوقع أن تستعين اللجنة بالمختصين أو الخبراء في إدارة الشؤون الاقتصادية \ المالية للمساندة الفنية في إعداد الخطة

المخرجات

وثيقة الخطة التنفيذية

نموذج استرشادي

يمكن اختزال الاستراتيجية العامة لاعداد الخطة المقترحة إلى توجه أساسي يتمثل في "رفع كفاءة المنظومة الكلية لحركة المرور بمدينة سكاكا" وذلك بهدف تخفيض معدل وفيات حوادث الطرق إلى ٥٠٪، خلال ٣ سنوات. تندرج تحت هذا التوجه مجموعة من المهام ، لكل مهمة منها الآليات اللازمة والإجراءات المناسبة لتنفيذها، وبما يحقق مستوى الكفاءة والفعالية المطلوبة، آخذاً في الاعتبار أن المهام، تشكل دائرة مغلقة، حيث تؤثر كل مهمة في الأخرى بشكل مباشر أو غير مباشر، وأن كفاءة التنفيذ . في النهاية . تعتمد على دقة وفاعلية استخدام الآليات المختلفة ، وعلى مدى استجابة بيئة التنفيذ . بمعطياتها وخصائصها . لمبادرات التغيير، وبالتالي إمكانية تطوير الآليات المستخدمة حسب التحديات / المخاطر التي قد تواجهها عملية تنفيذ الخطة

- **دراسة الجدوى الكلية للمشروعات:** وهي تشكل عنصراً محورياً يجب أن تركز عليه اللجنة لتحديد إمكانية تنفيذ المشروعات المقترحة. وتتضمن دراسة الجدوى خضوع المشروعات المقترحة لمقاييس التكلفة/ الفاعلية

تختص دراسات الجدوى بتحليل عناصر المشروع المقترح بغرض التأكد من جدواه قبل اتخاذ قرار التمويل، وكذلك التعرف على المشكلات الجوهرية (المخاطر/ التهديدات) التي قد تواجه تنفيذ المشروع في مراحله المختلفة، علاوة على تحديد أفضل الطرق الممكنة لتصميمه وتنفيذه وتشمل دراسات الجدوى وتقييم المشروعات الجوانب الآتية

➤ **الجدوى الفنية** متطلبات التنفيذ، الموقع، الحجم والنطاق، الأفق الزمن

➤ **التحليل المالي** تقدير التكاليف ، مصروفات التشغيل والصيانة والإيرادات... إلخ

➤ **التقييم الاقتصادي والاجتماعي** تحليل العائد مقابل التكلفة، مدى الرضا المجتمعي عن المشروع

➤ **الجدوى الإدارية والتنظيمية** القدرة على تنفيذ المشروع وتشغيله وإدارته

- **إعداد بطاقة وصف المشروعات** عد اللجنة تتضمن البطاقة إسم المشروع وأهدافه ومدة تنفيذه وتكلفته التقديرية ومتطلبات تنفيذه والجهة القائمة على التنفيذ (إدارة الطرق ، إدارة المرور فرع وزارة الثقافة والاعلام.....) كما هو موضح بالجدول التالي

- **جدولة المشروعات لإدراجها في إطار خطة تنمية المنطقة** إعداد جدول لتحديد الأولويات الزمنية ، لكل جهة قطاعية، بما يضمن كفاءة التوزيع الزمني للمشروعات على مدى سنوات الخطة. على أن تتخذ كافة الإجراءات الخاصة بإعداد الخطة ومشروعاتها وفقاً لمضمون توجهات السياسة العامة ورؤية المملكة ٢٠٣٠

- **تحديد أساليب تدبير الموارد المالية** يهتم التحليل المالي بتحديد مصادر التمويل المختلفة لتغطية التكاليف الرأسمالية ومصروفات التشغيل والصيانة للمشروعات. وهناك في واقع الأمر عدة مصادر لتمويل تلك المشروعات، حيث يمكن أن يرد التمويل المطلوب من الاعتمادات التي تخصصها الدولة في إطار خطتها التنموية أو من الاستثمارات الوطنية للقطاع الخاص، والتي تتطلب تهيئة حزمة متكاملة من التسهيلات والحوافز والإجراءات

بطاقة وصف المشروعات

المشروع	اهداف المشروع	التكلفة ريال سعودي	الجدوي الكلية	المدة الزمنية المسؤولة	الجهة
دعم الإمكانات الأمنية للتوسع في تطبيق قوانين السلامة المروية	استخدام التقنيات الحديثة في عمليات الضبط والرقابة المروية في الرصد الآلي للمخالفات			سنتان	ادرة المرور
					فرع الادارة العامة للطرق
التوسع في استخدام لنظم الذكية لرصد الحركة المروية	بناء نظام معلوماتي متكامل لرصد سباب الحوادث وتنبيه مستخدمي الطريق عن احوال الحركة المروية الظروف الجوية ، مناطق العمل علي محاور الحركة ،الأخطار القائمة والمحتملة علي الطرق			٣ سنين	ادرة المرور
					ادارة الادارة
تأمين نظام متكامل لرعاية مصابي الحوادث المروية وإعادة تأهيلهم	إنشاء شبكة للوقاية والتعامل مع إصابات الحوادث المروية وفقا للمعايير الدولية			٣ سنين	ادرة المرور + ادارة الشؤون الصحية
ضمان سلامة الأطفال داخل المركبات	توفير مقاعد أطفال في المركبات وللمواليد الجدد ومصاحبتها بحملة إعلامية واسعة لرفع الوعي مع مراعاة وضع تشريع مستقبلي لذلك			٦ شهور	ادرة المرور + فرع وزارة الاعلام
					فرع الادارة العامة للطرق
إعداد أدوات ومواد تعليم مفاهيم السلامة المروية بالمدارس	قياس مدي الوعي المروية للطلاب والطالبات وتنمية الوعي عن طريق مواد تشويقية بمفاهيم وتطبيقات السلامة المروية			٦ شهور	ادرة المرور + فرع وزارة الاعلام

المدة الزمانية

المقترحة لهذه الخطوة



✓ **النقاط التي يجب مراجعتها للتأكد من استكمال هذه الخطوة، بوضع علامة امام الاجراءات التي تمت**

هل تم عقد جلسة/جلسات بناء الخطة التنفيذية؟	
هل تم إعداد دراسات الجدوي وبطاقات وصف للمشروعات ؟	
هل تم جدولة المشروعات في إطار خطة تنمية المنطقة ؟	
هل تم التوافق بين اعضاء اللجنة علي مضمون الخطة؟	
هل تم إعداد وثيقة الخطة والموافقة عليها؟	
هل تم تحديد مصادر التمويل؟	

المرحلة الثانية تحديد المبادرات وبناء الخطة التنفيذية

متابعة تنفيذ
الخطة
وتقييم الأداء

إعداد الخطة
التنفيذية

تحديد مبادرات
التدخل

تحديد الأهداف

المرحلة التحضيرية الإعداد لدراسة قضية حوادث الطرق

إقرار تشكيل
ومهام للجنة

اعداد الإطار
المرجعي لعمل
اللجنة

تشكيل لجنة
لدراسة القضية

المرحلة الأولى تشخيص الوضع الراهن لحوادث الطرق

تحديد الأسباب
التفصيلية
للمشكلة

تحديد البيانات /
المعلومات
الإضافيه

رصد الأعراض
والمظاهر

المرحلة الثانية تحديد المبادرات وبناء الخطة التنفيذية

متابعة تنفيذ
الخطة
وتقييم الأداء

إعداد الخطة
التنفيذية

تحديد مبادرات
التدخل

تحديد الأهداف

المرحلة الثالثة رفع التوصية النهائية بالخطة للاعتماد

مراجعة والإقرار والاعتماد

متابعة تنفيذ الخطة وتقييم الأداء

من المتوقع أن يواجه تنفيذ الخطة - وما تتضمنها من مبادرات - بعض المعوقات أثناء مراحل وعمليات التنفيذ، وهو أمر طبيعي نظرا لتعدد وتشابك الأطراف المشاركة وطبيعة التمويل المركزي في معظمه. لذا تكتسب عملية متابعة تنفيذ الخطة وتقييمها أهمية قصوي لضمان تحقيق النتائج المستهدفة من وراء تنفيذها أو تطبيقها والحد قدر الإمكان - من مخاطر ربما تترتب علي أي قصور في تنفيذها

قد تكون المبادرات قد وضعت بحرفية عالية وتهدف إلي تحقيق نتائج إيجابية جيدة إلا أنه من دون المتابعة والتقييم الدوري للأداء يصبح من الصعب إجراء أي تعديل أو تطوير بناء علي ما يجري علي أرض الواقع من نتائج فعلية. لذا .. فإن هذه الخطوة تستهدف وضع إطار عام لآليات متابعة وتقييم أداء المبادرات التي تضمنتها الخطة ويجري تنفيذها، وتقييم ما يتم إنجازه - في تقارير دورية - وربطه بالبرامج الزمنية ومن ثم تقويم الأداء لتجاوز تلك المعوقات

الإجراءات والآليات

تقوم اللجنة بتصميم نظام للمتابعة والتقييم يركز علي أساس مقارنة مؤشرات الوضع الراهن (سنة إجراء المتابعة) بالمؤشرات السابقة (سنة الأساس) وذلك في ضوء البيانات والمعلومات التي يتم جمعها وتحليلها ، وبحيث يجب النظام الذي تضعه اللجنة علي التساؤلات التالية

● إلي أي مدى تم إنجاز النتائج المستهدفة؟

● هلي المعطيات التي تدعم النتائج استندت لبيانات ومعلومات دقيقة ؟

● هل المشكلة لازالت قائمة؟

● لماذا؟.. ما هي أسباب ذلك ؟

● هل ظهرت مشكلة أو مشاكل جديدة ؟

● ما هي المشاكل التي ظهرت .. ولماذا ؟

● ما هي آليات /إجراءات تصحيح المسار؟ (التغذية الراجعة/العكسية)

المخرجات

نظام مرن ومتكامل للمتابعة والتقييم

نموذج استرشادي

يطرح هذا النموذج الاسترشادي إطارا مرجعيا لإعداد نظام المتابعة والتقييم ، حيث يبدأ بالتنويه إلي أن الإنجاز لا يعني الوصول لطموح المجتمع أو بلوغ الحد الأقصى للنتائج المرجوة ، وإنما قد يكون مجرد خطوة في اتجاه تحقيق ذلك ، وهنا يصبح من الضروري مقارنة الإنجاز المحقق بالمؤشر المرجعي وقياس الفجوة بينهما، كمقدمة أساسية لتحديد الإجراءات الملائمة للتعامل معها . وتجدر الإشارة هنا إلي نقطتين أساسيتين تشكلان الإطار المنطقي لإجراء هذه المقارنة

● **الاولى:** أن "الإنجاز" قد يكون مرتبطا بتطبيق الإدارات والأجهزة المعنية سياسات وتنفيذ مبادرات سواء كانت هناك علاقة مباشرة أو غير مباشرة بين تلك السياسات/ المبادرات من ناحية، وما ينتجه المرصد الحضري من مؤشرات يفترض أنها تشكل المرجعية الأساسية لعملية صناعة واتخاذ القرار

● **الثانية:** أن "مؤشرات الإنجاز" Achievement Indicators في حد ذاتها قد لا تعني شيئا دون قياس النفعية /التأثير الإيجابي النهائي علي المجتمع Impact Indicators تحسين تجهيزات شبكة الطرق وانعكاساته علي تخفيض معدل وفيات الحوادث ، مثلا

مؤشرات الإنجاز

من المفترض متابعة تنفيذ سياسات وخطط التطوير والتنمية في إطار النظام المعلوماتي - الذي يربط المرصد الحضري بالجهات المعنية - لرصد ما ينفذ علي أرض الواقع من مبادرات ، ومن ثم حساب مؤشر الإنجاز من خلال تحديد ما تم تنفيذه بالفعل ومقارنته بالإنجاز السابق (كما هو موضح بالجدول التالي) ، مع ضرورة توفير آليات تصحيح المسار وتحديث الخطط والبرامج من خلال نظام للتغذية الراجعة/العكسية

المؤشر	المستهدف	المحقق
إنشاء جزيرة موجهة للحركة المرورية بنظام الاتجاه الواحد علي محور بطول ...كم	(.....) كم	(.....) كم
فحص عدد ال كم مركبة طبقا للبرنامج المطور لفحص المركبات		
إنشاء طريق خدمة علي محور بوسط المدينة بطول كم	(.....) كم	(.....) كم
تركيب عدد (.....) لوحات إرشادية متنوعة علي محور	(.....) لوحة	(.....) لوحة
تنفيذ عدد حملات إعلامية للتوعية المرورية	(.....) حملة	(.....) حملة

مؤشرات التأثير النهائي

ترتبط مؤشرات " التأثير النهائي" للإنجازات المحرزة، بمدى النجاح في خفض معدل وفيات حوادث الطرق ، ومن ثم فإن التطور الكمي والنوعي الذي يجري رصده سوف يصبح ذات مغزى إذا ما انعكس في النهاية علي " تحسين نوعية الحياة " ، ومن ثم رضا أفراد المجتمع عن التطوير الذي شهدته شبكة النقل والمرور أو الحملات الإعلامية لبناء وتنمية الوعي المروري وإسهامه في الحد من حوادث الطرق وانعكاس ذلك علي خفض معدلات الوفيات والإصابات والتلفيات بتداعياتها المختلفة

وربما يكون من المناسب - في حالة قضية حوادث الطرق - التركيز علي التأثير النهائي المحقق من خلال تحليل كافة المؤشرات المتعلقة بالوفيات والإصابات والتلفيات والمخالفات (كما هو موضح بالجدول التالي) حيث تمثل في مجملها المحاور الأساسية لأي سياسات / مبادرات مستقبلية للتعامل الإيجابي مع هذه القضية

وحدة القياس	القيمة		المؤشر
	٢٠٢٢	٢٠٢١	
لكل ألف نسمة			عدد حوادث الطرق
لكل ألف نسمة			عدد المخالفات المرورية
لكل ألف نسمة			عدد وفيات حوادث الطرق
لكل ألف نسمة			عدد مصابي حوادث الطرق
% من وفيات حوادث الطرق			عدد الوفيات (سعودي)
			عدد الوفيات (غير سعودي)
% من وفيات حوادث الطرق			الوفيات في الفئة العمرية - ٣٠ سنة
% من وفيات حوادث الطرق			الوفيات في الفئة العمرية + ٣٠ سنة

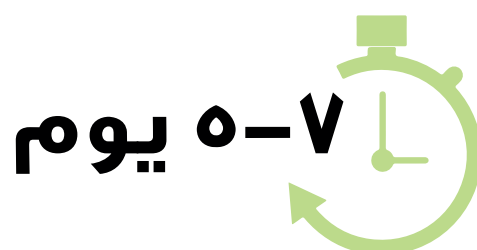
قائمة التحقق

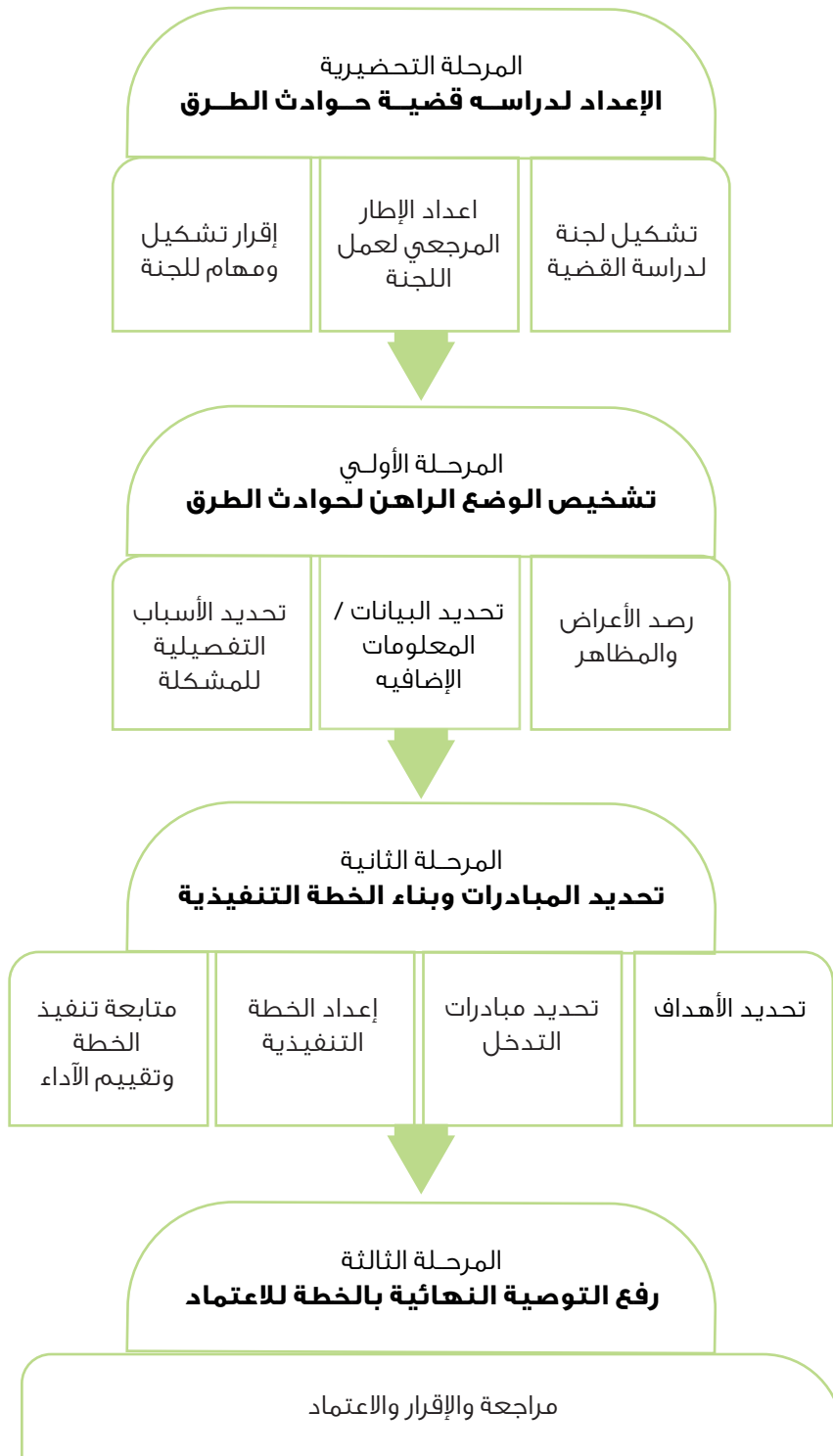
النقاط التي يجب مراجعتها للتأكد من استكمال هذه الخطوة، بوضع علامة ✓ امام الاجراءات التي تمت

هل تم اجتماع اللجنة للتشاور حول نظام المتابعة والتقييم؟	
هل تم التوافق بين أعضاء اللجنة علي النظام؟	
هل تم إعداد قائمة بالأهداف المتفق عليها؟	
هل تم إعداد النظام والموافقة عليه من أعضاء اللجنة ؟	

المدة الزمانية

المقترحة لهذه الخطوة





المرحلة الثالثة
رفع التوصية النهائية بالخطة للاعتماد

مراجعة والإقرار والاعتماد

رفع التوصية النهائية بالخطة للاعتماد

متي وصلت اللجنة إلي هذه المرحلة تكون الدراسة ومخرجاتها قد شارفت علي الانتهاء .. فهنا تكون اللجنة المتخصصة قد جمعت كل الحقائق (البيانات، المعلومات المؤشرات) وتشاورت فيما بينها وانتهت إلي تحديد المبادرات وترتيبها وإجراء تحليلا لجدواها ووضعت مؤشرات الإنجاز ومستهدفاتها، وأعدت تقريراً متكاملًا بنتائج الدراسة وخطة تنفيذ مخرجاته



الإجراءات والآليات

هناك سلسلة من الإجراءات التي تسبق رفع التوصية النهائية بالمبادرات - التي انتهت إليها اللجنة المتخصصة - للاعتماد من مجلس المنطقة ، حيث تشمل

إحالة الدراسة إلي الإدارة العامة للمرصد الحضري المحلي لمراجعة مخرجاتها (نتائج التشخيص ، المبادرات، الخطة التنفيذية

تقوم الإدارة العامة للمرصد الحضري المحلي بأعمال المراجعة وتسجيل الملاحظات إن وجدت

تستوفي اللجنة ملاحظات الإدارة العامة للمرصد علي أن تتولي الإدارة بدورها إحالة الدراسة إلي المجلس التنسيقي لإقرارها وتحديد موعد لعرض مخرجاتها علي مجلس المنطقة وذلك في ورشة عمل تخصص لهذا الغرض

يقترح دعوة لفيف من الشخصيات العامة من بينهم (سعادة مدير جامعة الجوف وسعادة مدير عام الإدارة العامة للمرصد الحضري الوطني ، وسعادة مدير المعهد العربي لإنماء المدن وذلك للحضور والمشاركة في ورشة العمل

يعرض رئيس لجنة إعداد الدراسة - خلال ورشة العمل - للنتائج التي أسفرت عنها عملية توظيف مؤشرات المرصد الحضري في رسم السياسات وصياغة المبادرات

تجري مناقشة النتائج (المبادرات ، الخطة التنفيذية) ويتم تسجيل الملاحظات عليها

تقوم اللجنة بصياغة التقرير بشكل نهائي - متضمنا الخطة التنفيذية - ويرفع لصاحب السمو الملكي أمير منطقة الجوف لاعتمادها بعد موافقة مجلس المنطقة، ومن ثم اتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة لتنفيذ الخطة والمبادرات التي تضمنته

المخرجات

قرار مجلس المنطقة باعتماد الخطة التنفيذية

نموذج اشتراضي

إرتفاع معدل حوادث الطرق بمدينة سكاكا				
المشاكل	المبادرات	التكلفة	الجدوى الكلية	التاثير النهائي
حالة الطرق وتجهيزاتها				
سوء حالة الطرق	تمهيد وسفلتة الطرق			
وجود عقد مرورية	إعادة تخطيط التقاطعت الخطرة			
ضعف الرقابة علي الطرق السريع				
نقص في أماكن الانتظار				
ضعف الإضاءة الليلية	رفع كفاءة مستوي الإضاءة			
حالة المركبات				
مشاكل ميكانيكية.. كهربية	تحسين برنامج فحص المركبات			
عيوب في الإطارات				
حمولة زائدة	رفع درجات الرقابة والضبط			
ثقافة المجتمع				
عدم الالتزام بالحدود القصوي للسرعة	التطبيق الصارم لأنظمة المرور			
تجاهل إشارات المرور	إعداد برامج توعية خاصة للمخالفين			
قص الوعي المروري	تنظيم حملات إعلامية			

منخفض

متوسط

مرتفع

المدة الزمانية

المقترحة لهذه الخطوة



قائمة التحقق

النقاط التي يجب مراجعتها للتأكد من استكمال هذه الخطوة، بوضع علامة ✓ امام الاجراءات التي تمت

هل تمت مراجعة مخرجات الدراسة (المبادرات والخطة التنفيذية) ؟	
هل تم استيفاء الملاحظات؟	
هل تم إقرار الدراسة من المجلس التنسيقي للمرصد ؟	
هل تم عرض ومناقشة المبادرات والخطة التنفيذية؟	
هل تمت الموافقة علي المبادرات والخطة التنفيذية واعتمادها من صاحب السمو الملكي أمير المنطقة ؟	

١٢

المراجع

المراجع

اعتمدت عملية إعداد الدليل الإجرائي - في إطارها النظري - علي التوجهات والمعلومات التي تم استخراجها من قائمة المراجع الموضحة فيما يلي، والتي تشكل بدورها مصدرا مهما لمستخدمي الدليل للحصول علي المزيد من الإيضاحات حول الموضوعات المرتبطة سواء بعملية صناعة واتخاذ القرار أو بمؤشرات المرصد الحضري

● إبراهيم ربابعة (٢٠٠٩) اتخاذ القرار، دار الألوكة، عمان، الأردن

● المرصد الحضري المحلي لمنطقة الجوف (٢٠٢١) التحليل الشامل لقيم المؤشرات الحضرية وصياغة السياسات والأهداف، الجوف، المملكة العربية السعودية

● المعهد الجهوي الدولي (٢٠١٣) المتابعة والتقييم ، تقرير غير منشور، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية

● شريف شحاتة (٢٠١٦) صناعة القرارات، دار الراية للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية

● عائد تيم (٢٠١٣) أساسيات المتابعة والتقييم (دليل المنظمات غير الربحية الناشئة) برنامج تعزيز وتطوير المجتمع المدني، مركز المعلومات والبحوث ، مؤسسة الملك الحسين، عمان، الأردن

● علي شريف (٢٠٠١) مبادئ الإدارة، مدخل الأنظمة في تحليل العملية الإدارية، الدار الجامعية جمهورية مصر العربية

● ماجد عثمان (٢٠٠٧) الإحصاء ودعم القرار وصياغة السياسات العامة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، جمهورية مصر العربية

● محمد أحمد شعير (٢٠١٠) عملية صناعة القرار بين الإعداد والنتائج، مركز المحروسة للنشر جمهورية مصر العربي

● وزارة الشؤون البلدية والقروية (٢٠١٦) نظرة شاملة حول الإطار المؤسسي لتخطيط العمران بالمملكة العربية السعودية، مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، الرياض، المملكة العربية السعودية

● وزارة الشؤون البلدية والقروية (٢٠١٨) تحديث الاستراتيجية العمرانية الوطنية ، كيفية تفعيل السياسات والآليات، التقرير الفني رقم ،، الرياض، المملكة العربية السعودية

● وزارة الشؤون البلدية والقروية (٢٠٢٠) اللائحة التنظيمية للمرصد الحضري، الرياض المملكة العربية السعودية

● وزارة شؤون مجلس الوزراء (٢٠١٨) دليل وضع السياسات، تقرير غير منشور، الإمارات العربية المتحدة

١٣

الملاحق

• ملحق رقم (١)

أهداف التنمية المستدامة

• ملحق رقم (٢)

الخطة الحضرية الجديدة

• ملحق رقم (٣)

دليل تحديات التنمية في العالم

• ملحق رقم (٤)

سياسات الحماية الاجتماعية

• ملحق رقم (٥)

اللائحة التنظيمية للمراصد الحضرية

ملحق ا اللائحة التنظيمية للمرارء الحضريه اللائحة التنظيمية للمرارء الحضريه

بسم الله الرحمن الرحيم



الـ
الـ
الـ

وزارة الشؤون
البلدية والقروية
Ministry of Municipal & Rural Affairs



بتاريخ / / ١٤٤٢ هـ

قرار وزاري رقم

إن وزير الشؤون البلدية والقروية المكلف

بناء على الصلاحيات المخولة له نظاماً.

وبناءً على الأمر السامي الكريم رقم ٢٨٧٢٥ وتاريخ ١٤٣٧/٦/١٤ هـ بالموافقة على قرار مجلس الوزراء

رقم ٢٥٠ وتاريخ ١٤٣٧/٦/١٢ هـ الذي يتضمن إنشاء وحدة تنظيمية بوزارة الشؤون البلدية والقروية باسم

المرصد الحضري الوطني تكون هي المرجع الرئيسي لكل ما يتعلق بعملية الرصد الحضري في المملكة.

يقرر ما يلي:

أولاً: اعتماد اللائحة التنظيمية للمرارء الحضريه لتكون بالصيغة المرفقة.

ثانياً: تنشر هذه اللائحة في موقع الوزارة ، ويعمل بها بعد مضي ٣٠ يوم .

ثالثاً: يعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخه.

رابعاً: يبلغ هذا القرار لمن يلزم لتنفيذه.

والله الموفق.

الغنيب

٤

وزير الشؤون البلدية والقروية المكلف

ماجد بن عبدالله العفيل

مقدمة

وافق المقام السامي الكريم في البرقية رقم ٢٨٧٢٥ وتاريخ ١٤/٦/١٤٣٧ هـ على قرار مجلس الوزراء رقم ٢٥٠ وتاريخ ١٢/٦/١٤٣٧ هـ الذي يتضمن إنشاء وحدة تنظيمية بوزارة الشؤون البلدية والقروية باسم المرصد الحضري الوطني تكون هي المرجع الرئيس لكل ما يتعلق بعملية الرصد الحضري في المملكة، وأن ترتبط المراصد الحضرية المحلية في أمانات المناطق والمحافظات فنيا بالمرصد الحضري الوطني.

وبناء على الصلاحيات المخولة لمعالي وزير الشؤون البلدية والقروية في إصدار اللوائح التنظيمية والقرارات التنفيذية التي تنظم أعمال الوزارة داخل أجهزتها. فقد صدر قرار معالي وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ١١٣٠ وتاريخ ٢١/٤/١٤٣٨ هـ بشأن إنشاء الإدارة العامة للمرصد الحضري الوطني بوزارة الشؤون البلدية والقروية. كما نص القرار على أن "تنشأ مراصد حضرية محلية في أمانات المناطق والمحافظات وترتبط بوكيل الأمين للتعمير والمشاريع وترتبط فنيا بالمرصد الحضري الوطني

ونظرا لكون مهام ومخرجات المرصد الحضري الوطني ممكنة في دعم قرارات التنمية الحضرية التي يتخذها القيادات في القطاع الحكومي بشكل عام والقيادات في أجهزة القطاع البلدي (وكالات ومراكز إشرافية وأمانات وبلديات) وكذلك القطاع الخاص والجهات الأخرى، و لما لدى المرصد الحضري الوطني من إمكانيات وخبرات وجهاز إداري متخصص في الرصد الحضري يهتم بتنظيم عمل المرصد الحضري الوطني والمراصد الحضرية المحلية والإشراف عليها وتنسيق أعمالها بما ينسجم مع التنمية الوطنية ويشارك في فعالياته الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص ويعمل على إنتاج وتحليل المؤشرات الحضرية التي تساهم في إعداد سياسات التنمية الحضرية ومتابعتها وتقييمها، وبناء عليه وضعت هذه اللائحة التنظيمية التي تحقق الأهداف والمهام وتنظمها وفق أفضل الممارسات

المادة الاولى

في سبيل تطبيق أحكام هذه اللائحة التنظيمية يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني الموضحة قرينها، ما لم يقتض السياق خلاف ذلك

الوزارة	وزارة الشؤون البلدية والقروية
الامانة	الأمانة المرتبطة بالوزارة
هيئة التطوير	إما هيئة ملكية أو هيئة التطوير ذات العلاقة بتطوير القطاع البلدي
اللائحة التنظيمية	لائحة تنظيم المرصد الحضري الوطني والمراصد الحضرية المحلية
المجالس التنسيقية	المجالس المعنية بالإشراف ومتابعة سير أعمال المرصد الحضري الوطني والمراصد الحضرية المحلية
القطاع	مجموعة من الهيئات والمؤسسات المتجانسة والتي تتشابه في أنشطتها الإنتاجية وطبيعة عملياتها التنموية والمهام التي تقوم بها مع مهام وأعمال المرصد الحضري الوطني
المرصد الحضري الوطني	كيان يعتبر المرجع الرئيسي للرصد الحضري في المملكة ويُعنى بالتنسيق والتشارك مع الجهات المعنية لإنتاج وإدارة المؤشرات الحضرية وبياناتها بهدف للإسهام في صياغة السياسات الحضرية في المملكة، وكذلك الإشراف الفني على المراصد الحضرية المحلية في المدن والمحافظات

المرصد الحضري المحلي	كيان يعنى بالتنسيق والتشارك مع الجهات المعنية لإنتاج وإدارة المؤشرات والبيانات التنموية بمنطقته الإدارية أو المدينة/المحافظ في المنطقة الإدارية بهدف لإسهام في صياغة سياسات حضرية تهتم بتطوير المنطقة من جميع النواحي الحضرية ويرتبط فنيا بالمرصد الحضري الوطني، ويرتبط إداريا إما بالأمانة أو الهيئة الملكية
الجهات الحكومية	الوزارات، والهيئات والمؤسسات والمصاحل العامة، والجهات الامنية والعسكرية والجامعات، أي جهة حكومية
القطاع الخاص	الشركات بما فيها الشركات المملوكة للدولة أو تساهم فيها الدولة والمؤسسات الفردية الخاصة
مؤسسات المجتمع المدني	المنظمات والمؤسسات والجمعيات الأهلية وما في حكمها
السجلات الإدارية	السجلات الورقية أو الإلكترونية التي تُدون فيها البيانات أو المعلومات في مختلف الجهات الحكومية أو القطاع الخاص أو المجتمع المدني المتعلقة بالمجالات الإحصائية وغير ذلك فيما يتعلق بأحوال المجتمع ونشاطاته، بالإضافة الى السجلات عن العمليات الإنتاجية لتلك الجهات
المجالات الإحصائية	المجالات الإحصائية: السكانية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية والعمرانية والثقافية وما تشمله من مجالات إحصائية تفصيلية من سكنية أو تعليمية أو تجارية أو صناعية أو صحية أو سياحية أو زراعية أو غيرها
البيانات	الأرقام والخصائص الوصفية المتعلقة بالمجالات الإحصائية أو غير ذلك فيما يتعلق بأحوال المجتمع ونشاطاته، وقد تكون بيانات فردية أو مجموعة من البيانات الفردية أو ما تصدره الجهات الحكومية والخاصة من توثيق لأعماله المختلفة وتصدر في شكل أرقام بيانية
البيانات الفردية	البيانات التي تحدد هوية الوحدة الإحصائية محل الدراسة
المعلومات	البيانات التي تتم معالجتها إما بتبويبها أو بتحليلها أو بتلخيصها أو بأي طريقة معالجة أخرى لتصبح ذات معنى يتعلق بالمجالات الإحصائية
المؤشرات	البيانات أو المعلومات بدلالة مثيلاتها زمانيا أو مكانيا أو بدلالة أي من مصادرها. ويتم احتسابها عادة وفق معادلات رياضية معيارية دولية لقياس مدى تقدم المدن في المؤشرات الحضرية والدولية مثل أهداف التنمية المستدامة
العملاء	الجهات الحكومية أو القطاع الخاص أو منظمات المجتمع المدني أو الأفراد أو المنظمات الدولية

المادة الثانية

تهدف هذه اللائحة إلى

١. تطوير عمليات المرصد الحضري الوطني والمراصد الحضرية المحلية بالمملكة.
٢. وضع ضوابط للإشراف الفني على المراصد الحضرية المحلية في المناطق والمحافظات.
٣. تعزيز العلاقات بين مكونات القطاع للمساهمة في قياس وتحديث المؤشرات الحضرية.
٤. تفعيل الشراكة بين المرصد الحضري الوطني والجهات ذات العلاقة وفق نموذج حوكمة يُعد طبقاً لأفضل الممارسات العالمية.
٥. تهيئة البنية التحتية المناسبة لإنشاء شبكة معلوماتية بين المرصد الحضري الوطني والمراصد الحضرية المحلية والجهات ذات العلاقة لتعزيز سياسات التنمية الحضرية، وتطوير الآليات التي تضمن تدفق البيانات والتنسيق والتكامل فيما بينها.
٦. المساهمة في رسم وإعداد السياسات للتنمية الحضرية للجهات المستفيدة.

اختصاصات ومهام المرصد الحضري الوطني

المادة الثالثة

تتركز اختصاصات ومهام المرصد الحضري الوطني فيما يلي

١. إجراء دراسات المقارنة للمؤشرات الحضرية بين المناطق والمحافظات
٢. العمل على جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالمؤشرات الحضرية وتحليلها.
٣. بناء شراكات مع الجهات الحكومية وغيرها ذات العلاقة لتوفير البيانات والمعلومات المطلوبة للمرصد الحضري وتطوير المؤشرات الحضرية
٤. تطوير نظام تقني لتدقيق البيانات والمعلومات إلكترونياً بما يسهل للجهات الحكومية عملية الحصول عليها بيسر وبشكل دوري وتطوير النظم التقنية وقواعد البيانات لجمع ومعالجة البيانات والمعلومات الخاصة بالمؤشرات الحضرية.
٥. إعداد إطار المؤشرات الحضرية الوطنية بمشاركة المراصد الحضرية المحلية في المناطق والمحافظات والجهات الحكومية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني
٦. توحيد معايير كيفية حساب وتحليل واستخدام المؤشرات الحضرية المتفق عليها على المستوى الوطني
٧. تزويد الجهات الحكومية وأصحاب المصلحة بمخرجات تحليل المؤشرات الحضرية للاستفادة منها في وضع سياسات التنمية الحضرية واتخاذ القرارات المناسبة
٨. المساندة في إنشاء وتشغيل المراصد الحضرية المحلية في المناطق والمحافظات وربطها بشبكة المرصد الحضري الوطني عن طريق الموقع الإلكتروني
٩. الإشراف الفني على المراصد الحضرية المحلية
١٠. تزويد المراصد الحضرية المحلية في المناطق والمحافظات بأفضل الممارسات المحلية والدولية في مجالات المؤشرات الحضرية
١١. عقد دورات تدريبية وتنظيم لقاءات في مجال المؤشرات الحضرية
١٢. تبادل الخبرات والتجارب في مجال الرصد الحضري مع المراصد الحضرية المحلية والدولية
١٣. إعداد التقارير الدورية عن المؤشرات الحضرية ونشرها

المادة الرابعة

أ) يتولى المرصد الحضري الوطني إعداد وبناء مؤشرات التنمية الحضرية بالتنسيق مع الجهات المالكة للمؤشرات بما يشمل ذلك البيانات الوصفية للمؤشرات وتعريف المؤشرات وأساليب الحساب والأبعاد الأساسية والفرعية والوحدات القياسية بالإضافة الى تحليل النتائج وتطوير التقارير المطلوبة من المستفيدين.

ب) يحق للمرصد الحضري المحلية إنتاج المؤشرات ذات الخصوصية بالمنطقة الإدارية أو المدينة/المحافظة، وذلك بعد التنسيق مع المرصد الحضري الوطني والحصول على موافقته

المادة الخامسة

يتولى المرصد الحضري الوطني حوكمة أعماله وتكاملها مع المرصد الحضري المحلية والتنسيق معها بغرض تطوير الآليات والمنهجيات والأساليب لإدارة عمل الرصد الحضري وتبادل بيانات المؤشرات الحضرية

المجلس التنسيقي للمرصد الحضري الوطني واختصاصاته

المادة السادسة

كون للمرصد الحضري الوطني مجلس تنسيقي يعنى بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة فيما يتعلق بالرصد الحضري، وبشكل بقرار من معالي وزير الشؤون البلدية والقروية بحيث يرأس المجلس التنسيقي للمرصد الحضري الوطني أحد قيادات الوزارة. ويحدد في اجتماعه الأول نائبا للرئيس وتكون مدة العضوية ثلاثة أعوام قابلة للتجديد لمرة واحدة

المادة السابعة

يتولى المجلس التنسيقي للمرصد الحضري الوطني مهمة الإشراف ومتابعة سير أعمال المرصد الحضري الوطني للتحقق من تحقيق أهدافه، وله في سبيل ذلك اتخاذ ما يراه من قرارات وإجراءات وتدابير، كما يختص المجلس بالتنسيقي للمرصد الحضري الوطني بالتالي

١. إقرار السياسات الوطنية في مجال الرصد الحضري والإستراتيجيات العامة المتعلقة بنشاط المرصد الحضري الوطني والخطط والبرامج اللازمة لتنفيذه
٢. اعتماد المواصفات والمعايير المعلوماتية والتقنية الداعمة للمرصد الحضري الوطني والمرصد الحضري المحلية
٣. اعتماد إطار وحزم المؤشرات الحضرية للمرصد الحضري الوطني التي تعكس خصوصية المجتمع بالإضافة الى المؤشرات الحضرية العالمية، علاوة على إطار وحزم المؤشرات الحضرية للمرصد الحضري المحلية
٤. اعتماد حوكمة المرصد الحضري الوطني، وحوكمة المرصد الحضري المحلية
٥. ضمان توحيد المعايير والآلية والمنهجية لإنتاج المؤشرات الحضرية سواء للمرصد الحضري الوطني أو المرصد الحضري المحلية
٦. المساهمة في رسم وإعداد السياسات للتنمية الحضرية للجهات المستفيدة.
٧. تشكيل اللجان المتخصصة الدائمة والمؤقتة للمرصد الحضري الوطني
٨. دعم برامج التعليم والتطوير لرفع كفاءة المتخصصين العاملين في مجال الرصد الحضري
٩. عداد الاتفاقيات ذات العلاقة بأعمال المرصد الحضري الوطني سواء على المستوى المحلي بعد موافقة وزير الشؤون البلدية والقروية، وعلى المستوى الدولي بعد موافقة الجهات المعنية ومجلس الوزراء

المادة الثامنة

أ) يجتمع المجلس التنسيقي للمرصد الحضري الوطني بناء على دعوة من رئيسه على الأقل مرة كل ثلاثة أشهر أو عند الضرورة، ولا يكون اجتماعه نافذاً إلا بحضور ثلثي أعضائه، على أن يكون من بينهم رئيس المجلس أو نائبه وتصدر القرارات بموافقة أغلبية الحاضرين على الأقل، وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي معه صوت رئيس الاجتماع، ولرئيس الاجتماع دعوة من يراه لحضور الجلسات لتقديم معلومات أو آراء أو مقترحات أو إيضاحات دون أن يكون له حق التصويت

ب) تعقد اجتماعات المجلس التنسيقي للمرصد الحضري الوطني في مقر المرصد الحضري الوطني، ويجوز عند الاقتضاء أن تعقد في مكان آخر داخل المملكة

المادة التاسعة

يكون للمرصد الحضري الوطني مدير عام، وهو المسؤول التنفيذي عن إدارة أعمال المرصد الحضري الوطني، وتتركز مسؤولياته في حدود هذه اللائحة، ويُمارس الاختصاصات الآتية

١. اقتراح السياسات الوطنية في مجال الرصد الحضري والرفع بها لإدارة المجلس التنسيقي للمرصد الحضري الوطني
٢. مراجعة وتطوير إطار وحزم المؤشرات الحضرية للمرصد الحضري الوطني والمراصد الحضرية المحلية
٣. مراجعة الخطط والبرامج للمرصد الحضري الوطني ومتابعة اعتمادها
٤. اقتراح تشكيل اللجان الفرعية المتخصصة وفرق العمل ودراسة المواضيع التي يحيلها المجلس التنسيقي للمرصد الحضري الوطني
٥. دراسة المقترحات والطلبات التي ترد من المراصد الحضرية المحلية أو الجهات الخارجية قبل عرضها على المجلس التنسيقي للمرصد الحضري الوطني
٦. مراجعة الدراسات الأولية للموضوعات التي تعرض على المجلس التنسيقي للمرصد الحضري الوطني واقتراح التوصيات اللازمة بشأنها
٧. تقويم ومراجعة مشاريع الاتفاقيات المحلية والدولية ذات العلاقة وإعداد التوصيات حيالها
٨. اقتراح الخطوات العملية وإجراء الدراسات لمعالجة المشكلات التي تبرزها المؤشرات
٩. تذليل الصعوبات التي تواجه المرصد الحضري الوطني والمراصد الحضرية المحلية واللجان الفرعية وفرق العمل في سبيل إنجاز مهامها

المادة العاشرة

تتكون الإدارة العامة للمرصد الحضري الوطني من ثلاث وحدات إدارية وهي كالتالي

أ) إدارة المؤشرات الحضرية وتختص بما يلي:

١. وضع السياسات التنموية (العامة والقطاعية) المبنية على المؤشرات الحضرية
٢. تأسيس وتنفيذ نظام ونماذج جمع وتبادل البيانات والمعلومات الحضرية لطواهر التنمية الحضرية على المستوى الوطني والمناطقى والمحلي
٣. تحديد أفضل الطرق والأساليب للحصول على البيانات وتبويبها.
٤. ربط تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية في مجال الرصد الحضري والمؤشرات التنموية.
٥. وضع آلية لتوحيد معايير تحليل واستخدام المؤشرات والتحديث المستمر للبيانات والمعلومات والالتزام بها.
٦. دراسة وتحليل المؤشرات لتوضيح مواطن القوة والضعف والفرص المتاحة للتنمية الحضرية الوطنية وأولوياتها
٧. تنظيم وحفظ البيانات والمعلومات المتعلقة بنشاطات الإدارة بشكل يساعد على سرعة وسهولة الرجوع إليها، مع الاستفادة من الإمكانيات التقنية المتاحة لذلك

المادة الحادي عشر

(ب) إدارة تمكين دراسات التنمية الحضرية بما يلي

١. دراسة وتحليل السياسات التنموية (العامة والقطاعية) المبنية على المؤشرات الحضرية
٢. التنسيق مع أجهزة الوزارة (الوكالات والأمانات) لتنظيم دراسات وأبحاث التنمية الحضرية داخل القطاع البلدي
٣. المساهمة مع أجهزة الوزارة (الوكالات والأمانات) لإعداد ونشر تقارير دراسات وأبحاث دورية عن أبرز التوجهات والتحديات في التنمية الحضرية
٤. تنظيم الجانب البحثي مع المؤسسات التعليمية ومراكز الأبحاث المتخصصة في التنمية الحضرية لإعداد دراسات وأبحاث تطور من عملية الرصد الحضري في المملكة
٥. استنباط قضايا التنمية الحضرية من خلال قراءة المؤشرات والتنسيق مع أجهزة الوزارة المالكة للمؤشرات لبحث آليات معالجة الإشكاليات.
٦. مساندة أجهزة الوزارة في تنمية القدرات البشرية العاملة في مجالات التنمية الحضرية ومؤشراتها

(ج) إدارة الاتصال الحضري وتختص بما يلي

١. التنسيق والتعاون مع مصادر المعلومات للمحافظة على تدفق وجودة البيانات والمعلومات المطلوبة لأعمال المرصد الحضري الوطني كما ونوعا
٢. الاشراف والدعم الفني للمراصد الحضرية المحلية وتزويدها ببيانات المؤشرات والتقارير والمعلومات
٣. التنسيق مع أجهزة الوزارة والأمانات والمراصد الحضرية المحلية بشأن التمثيل في المؤتمرات والندوات الخارجية والداخلية المهتمة بمجالات التنمية الحضرية
٤. التنسيق بين الهيئة العامة للاحصاء و المراصد الحضرية المحلية للقيام بالمسوحات الميدانية
٥. تنسيق عمليات الرصد الحضري بين المرصد الحضري الوطني والمراصد الحضرية المحلية وأجهزة الوزارة
٦. إعداد التقارير الدورية لإنجازات المرصد الحضري الوطني واقتراحات تطويره ومعوقات الأداء وسبل التغلب عليها
٧. تزويد الشركاء والمعنيين بمخرجات المرصد الحضري الوطني
٨. حفظ المستندات والبيانات الورقية بصورة سليمة
٩. تطوير نموذج الحوكمة وفقا للمتغيرات
١٠. إعداد الدراسات التمويلية لتشغيل المراصد الحضرية المحلية.
١١. قديم الدعم التشريعي والفني لتفعيل وإنشاء المراصد الحضرية المحلية

المجالس التنسيقية للمراصد الحضرية المحلية واختصاصاتها

المادة الحادي عشر

يكون لكل مرصد حضري محلي مجلس تنسيقي يشكل إما بقرار من أمين المنطقة/المحافظة بحيث يرأس المجلس والتنسيقي للمرصد الحضري المحلي وكيل الأمين للتعمير والمشاريع أو بقرار من رئيس أو أمين هيئة التطوير وذلك حسب ارتباط المرصد الحضري المحلي (الأمانة أو هيئة التطوير)، ويحدد المجلس التنسيقية للمرصد الحضري المحلي في اجتماعه الأول نائبا للرئيس وتكون مدة العضوية ثلاثة أعوام قابلة للتجديد لمرة واحدة

المادة الثانية عشر

تولى المجلس التنسيقي للمرصد الحضري المحلي مهمة الإشراف ومتابعة سير أعمال المرصد الحضري المحلي للتحقق من تحقيق أهدافه، وله في سبيل ذلك اتخاذ ما يراه من قرارات وإجراءات وتدابير، كما يختص المجلس التنسيقي لمرصد الحضري المحلي بالتالي

١. إقرار السياسات المناطقية في مجال الرصد الحضري والاستراتيجيات العامة المتعلقة بنشاط المرصد الحضري المحلي والخطط والبرامج اللازمة لتنفيذها في منطقته
٢. قرار القضايا ذات الأولوية في التنمية الحضرية على مستوى المنطقة أو المدينة
٣. اتخاذ القرارات بشأن اتجاهات العمل بالمرصد الحضري المحلي.
٤. متابعة الأثر التنموي للمرصد الحضري المحلي ومؤثراته على شركاء التنمية والتأكد من حصول التأثير الإيجابي
٥. تقديم مقترح لإطار وحزم المؤشرات الحضرية التي تعكس خصوصية المنطقة، والرفع بها للمجلس التنسيقي للمرصد الحضري الوطني لاعتمادها.
٦. إقرار اللجان الفنية المتخصصة الدائمة والمؤقتة للمرصد الحضري المحلي
٧. الموافقة واعتماد التقارير التي يصدرها المرصد الحضري المحلي

المادة الثالثة عشر

أ) يجتمع المجلس التنسيقي للمرصد الحضري المحلي بناء على دعوة من رئيسه على الأقل مرة كل ثلاثة أشهر أو عند الضرورة، ولا يكون اجتماعه نافذاً إلا بحضور ثلثي أعضائه، على أن يكون من بينهم رئيس المجلس التنسيقي للمرصد الحضري المحلي أو نائبه وتصدر القرارات بموافقة أغلبية الحاضرين على الأقل، وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي معه صوت رئيس الاجتماع، ولرئيس الاجتماع دعوة من يراه لحضور الجلسات لتقديم معلومات أو آراء أو مقترحات أو إيضاحات دون أن يكون له حق التصويت

ب) تعقد اجتماعات المجلس التنسيقي للمرصد الحضري المحلي في مقر المرصد الحضري المحلي، ويجوز عند الاقتضاء أن تعقد في مكان آخر داخل المنطقة

المادة الرابعة عشر

للتمكن المراكز الحضرية المحلية من إنجاز مهامها الفنية يكون لكل مرصد حضري محلي مدير عام، بحيث

(أ) يرتبط مدير عام المرصد الحضري المحلي إداريا بوكيل الأمين للتعمير والمشاريع أو بالأمين أو برئيس هيئة تطوير المنطقة وذلك حسب ارتباط المرصد الحضري المحلي (الأمانة أو هيئة التطوير)

(ب) كون المسؤول التنفيذي عن إدارة أعمال المرصد الحضري المحلي، وتتركز مسؤولياته في حدود هذه اللائحة، ويُمارس الاختصاصات الآتية:

- ١- اقتراح السياسات المناطقية للمنطقة في مجال الرصد الحضري
- ٢- راجعة وتطوير إطار وحزم المؤشرات الحضرية للمرصد الحضري المحلي بعد التنسيق وأخذ الموافقة من المرصد الحضري الوطني
- ٣-مراجعة الخطط والبرامج للمرصد الحضري المحلي ومتابعة اعتمادها
- ٤- اقتراح تشكيل اللجان الفرعية المتخصصة وفرق العمل ودراسة المواضيع التي يحيلها المجلس التنسيق للمرصد الحضري المحلي
- ٥- دراسة المقترحات والطلبات التي ترد من الجهات الخارجية بعد التنسيق مع المرصد الحضري الوطني وقبل عرضها على المجلس التنسيق للمرصد الحضري المحلي
- ٦- مراجعة الدراسات الأولية للموضوعات التي تعرض على المجلس التنسيق للمرصد الحضري المحلي واقتراح التوصيات اللازمة بشأنها
- ٧- تقويم ومراجعة مشاريع الاتفاقيات المحلية ذات العلاقة وإعداد التوصيات حيالها
- ٨- اقتراح الخطوات العملية وإجراء الدراسات لمعالجة القضايا الحضرية التي تبرزها المؤشرات للمنطقة.
- ٩- تذليل الصعوبات التي تواجه المرصد الحضري المحلي واللجان الفرعية وفرق العمل في سبيل إنجاز مهامها
- ١٠- التنسيق المستمر مع الإدارة العامة للمرصد الحضري الوطني حول سير الأعمال

المادة الخامسة عشر

وفي سبيل تحقيق أهداف ومهام المراكز الحضرية المحلية، على الجهة المعنية بالمرصد الحضري المحلي "هيئة، أمانة" إعداد هيكل تنظيمي لإدارة المرصد الحضري المحلي ويقترح بأن يكون الهيكل منسجم مع الهيكل التنظيمي للإدارة العامة للمرصد الحضري الوطني بحيث يتم تكوين ثلاث وحدات إدارية تختص بالأعمال الفنية والتنسيقية وهي كالتالي

(أ) إدارة المؤشرات الحضرية

- ١- دراسة وتحليل المؤشرات الحضرية المحلية.
- ٢- المساندة في وضع السياسات التنموية بناء على المؤشرات الحضرية للمناطق والمدن المتواجد فيها
- ٣- ربط نظم المعلومات الجغرافية للمنطقة بنظم المعلومات الجغرافية للمرصد الحضري الوطني
- ٤- تنظيم وحفظ البيانات والمعلومات المتعلقة بنشاطات الإدارة بشكل يساعد على سرعة وسهولة الرجوع إليها،

(ب) إدارة تمكين دراسات التنمية الحضرية

- ١- ستنباط قضايا التنمية الحضرية من خلال قراءة المؤشرات والتنسيق مع الأجهزة الحكومية المالكة للمؤشرات لبحث آليات معالجة الإشكاليات بالمنطقة..
- ٢-تنظيم الجانب البحثي مع المؤسسات التعليمية ومراكز الأبحاث المتخصصة في التنمية الحضرية لإعداد دراسات وأبحاث تطور من عملية الرصد الحضري في المنطقة الرجوع إليها، مع الاستفادة من الإمكانيات التقنية في هذا المجال

- ٣- إعداد التقارير الدورية بإنجازات الإدارة والاقتراحات لتطويرها ومعوقات الأداء وسبل التغلب عليها
- ٤- مساندة المرصد الحضري الوطني في إعداد تقارير التنمية الحضرية

ج) لاتصال الحضري

- ١- التنسيق مع المرصد الحضري الوطني للمحافظة على تدفق وجودة البيانات والمعلومات المطلوبة لأعمال المرصد الحضري المحلي كما ونوعا
- ٢- التنسيق بين المرصد الحضري الوطني ووكالات الأمانة
- ٣- التنسيق بين الجهات المعنية بالمرصد الحضري على مستوى المنطقة
- ٤- تزويد الشركاء والمعنيين بمخرجات المرصد الحضري المحلي

المادة السادسة عشر

في المناطق الإدارية والتي يكون المرصد الحضري المحلي فيها تحت إشراف هيئات تطوير المناطق والمدن. تنشأ كل أمانة وحدة إدارية تُعنى بتنسيق أعمال الرصد الحضري في الأمانات وتقوم بالمهام التالية:

- ١- مشاركة المراكز الحضرية المحلية في تحديد إطار المؤشرات الحضرية اللازمة لكل منطقة ومدينة
- ٢- تمكين المرصد الحضري الوطني والمراصد الحضرية المحلية من الحصول على البيانات البلدية التي تملكها الأمانة والتي بدورها تدعم إنتاج المؤشرات الحضرية
- ٣- التنسيق مع المرصد الحضري الوطني والمراصد الحضرية المحلية لوضع آلية لتمكين الإدارات المعنية بالتخطيط الحضري في الأمانات
- ٤- المساهمة مع إدارات التخطيط الحضري في إعداد التقارير الخاصة بالقضايا الحضرية المستنتجة من قراءة المؤشرات الحضرية.
- ٥- تمثيل الأمانات في اللجان التنفيذية لإدارة عملية الرصد الحضري على مستوى المنطقة والمدينة
- ٦- إعداد الخطط اللازمة لتأهيل الكوادر البشرية في الأمانات لإدارة عملية الرصد الحضري

دور ومسؤوليات المرصد الحضري الوطني والمراصد الحضرية المحلية والجهات الحكومية في إعداد المؤشرات الحضرية

المادة السابعة عشر

أولا: يلتزم المرصد الحضري الوطني والمراصد الحضرية المحلية، قبل إنتاج أي مؤشرات إحصائية أو حضرية اعتبار ما يصدر من مؤشرات إحصائية من خلال المصادر التالية:

- ١- المسوح الإحصائية التي تنتجها الهيئة العامة للإحصاء
- ٢- لسجلات الإدارية لدى الوزارة والأمانات
- ٣- السجلات الإدارية لدى الأجهزة الحكومية من خارج القطاع البلدي
- ٤- المساهمة مع إدارات التخطيط الحضري في إعداد التقارير الخاصة بالقضايا الحضرية المستنتجة من قراءة المؤشرات الحضرية.

ثانيا: يتم التعامل مع المؤشرات الإحصائية والحضرية الإضافية المشتركة بين المراصد الحضرية المحلية غير المتوفرة في المصادر المشار إليها في المادة "السابعة عشر"، وفقا للتالي:

١- يتولى المرصد الحضري الوطني التنسيق مع المراكز الحضرية المحلية لحصر وجمع المؤشرات غير المتوفرة، وإعداد استبيان موحد

٢- يقوم المرصد الحضري الوطني بالتنسيق مع الهيئة العامة للإحصاء لإعداد وتنفيذ المسح باستخدام الاستبيان الموحد ومنهجية المعاينة المناسبة، وفقا للإجراءات المعتمدة لدى الهيئة

٣- يتولى المرصد الحضري الوطني التنسيق مع مركز البيانات البلدية ودعم القرار لدعم توفير تلك المؤشرات للمراكز الحضرية المحلية

ثالثا: يتم التعامل مع المؤشرات الإحصائية والحضرية الإضافية الخاصة لمنطقة أو مدينة/محافظة - غير المشتركة مع المراكز الحضرية المحلية وغير المتوفرة في المصادر المشار إليها في أول هذه المادة ويتم التعامل معها وفقا للتالي

١- تولى المرصد الحضري المحلي تحديد تلك المؤشرات، وإعداد خطة توفير تلك المؤشرات ومن ثم أخذ

موافقة المرصد الحضري الوطني عليها

٢- بعد توفير تلك المؤشرات، يقوم المرصد الحضري المحلي بالتنسيق مع المرصد الحضري الوطني لعرض تلك المؤشرات في قواعد بيانات وإتاحتها للمراكز الحضرية المحلية الأخرى.

المادة الثامنة عشر

يتولى المرصد الحضري الوطني مسؤولية

أ) تحديد إطار المؤشرات الحضرية للمرصد الحضري الوطني (بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة) بهدف دعم السياسات الحضرية وفقا لأفضل الممارسات الدولية

ب) الإشراف والدعم والتمكين للمراكز الحضرية المحلية لإعداد إطار المؤشرات الحضرية على المستوى

المادة التاسعة عشر

يتولى المرصد الحضري الوطني التنسيق مع الهيئة العامة للإحصاء مسؤولية التحقق من مناسبة منهجية إعداد المؤشرات الحضرية للمرصد الحضري الوطني والمراكز الحضرية المحلية؛ من حيث التعريف، والأساليب الإحصائية لبناء تلك المؤشرات.

المادة العشرون

لتحليل المؤشرات الحضرية:

أ) يتولى المرصد الحضري الوطني تحليل المؤشرات على المستوى الوطني، وتوفير الإرشادات اللازمة للمراكز الحضرية المحلية للقيام بتحليل المؤشرات على المستوى المناطقي والمحلي

ب) يتولى المرصد الحضري الوطني بالتنسيق مع الهيئة العامة للإحصاء الإشراف على عملية تحليل المؤشرات لضمان تفسير القيمة الإحصائية للمؤشرات الحضرية بشكل صحيح

المادة الواحد والعشرون

يتولى المرصد الحضري الوطني التنسيق مع الهيئة العامة للإحصاء حيال أي متطلبات إدارية أو مالية لتنفيذ أي مسح إحصائية إضافية أو إجراء تحليل بيانات إضافية، سواء للمرصد الحضري الوطني أو المراكز الحضرية المحلية

الربط الإلكتروني واستضافة البيانات

المادة الثانية والعشرون

لدعم أعمال المرصد الحضري الوطني والمراصد الحضرية المحلية، يتولى المركز البلدي للتحول الرقمي الدعم والتمكين التقني والإشراف على عملية الربط مع الهيئة العامة للإحصاء والجهات الحكومية علاوة على استضافة جميع بيانات المؤشرات، وإتاحتها بالطريقة المناسبة التي يتم الاتفاق عليها بين المرصد الحضري الوطني من جهة والهيئة العامة للإحصاء والجهات الحكومية من جهة أخرى

المادة الثالثة والعشرون

لدعم أعمال المرصد الحضري الوطني والمراصد الحضرية المحلية، يتولى المركز البلدي للتحول الرقمي الدعم والتمكين التقني والإشراف على عملية الربط مع الهيئة العامة للإحصاء والجهات الحكومية علاوة على استضافة جميع بيانات المؤشرات، وإتاحتها بالطريقة المناسبة التي يتم الاتفاق عليها بين المرصد الحضري الوطني من جهة والهيئة العامة للإحصاء والجهات الحكومية من جهة أخرى

المادة الثالثة والعشرون

(أ) يتولى المرصد الحضري الوطني إعداد التقارير التالية

١- التقارير الحضرية الوطنية.

٢- التقارير الدورية المعنية بالمؤشرات الحضرية.

٣- تقارير التنمية الحضرية

٤- تقارير التنافسية العالمية

(ب) يتولى المرصد الحضري الوطني تقديم اقتراح لدورية تلك التقارير، واعتمادها من المجلس التنسيقي للمرصد الحضري الوطني

(ج) يلتزم المرصد الحضري الوطني بالتعاون والتنسيق الكامل عند إعداد التقارير كما في (أ)، مع الوحدات الإدارية ذات العلاقة بالتنمية الحضرية في وكالة تخطيط المدن

(د) يقوم المرصد الحضري الوطني بنشر التقارير بالتنسيق مع إدارة الإعلام في الوزارة ووفقا لكل القنوات المتاحة سواء الإعلام التقليدي أو الإعلام الجديد

المادة الرابعة والعشرون

(أ) يتولى كل مرصد حضري محلي

١- إصدار تقارير حالة المناطق ومدنها

٢- إنتاج تقرير المؤشرات الحضرية المحلية ذات العلاقة بالقضايا المؤثرة على التنمية ودراساتها وتحليلها بالتعاون مع الجهات المعنية ووضع الخطط والبرامج الكفيلة بمعالجتها ومتابعة وتقييم نتائج التنفيذ، على أن يتضمن التقرير إرشادات للتوجهات العمرانية في المدن ومقترح لآليات تطبيق الأمانات والبلديات هذه الخطط والبرامج الزمنية لها والأهداف على أن تكون قابلة للقياس والمتابعة.

(ب) يتولى المرصد الحضري المحلي تقديم اقتراح لدورية تلك التقارير، واعتمادها من المجلس التنسيقي للمرصد الحضري المحلي

(ج) لتزم المرصد الحضري المحلي بالتعاون والتنسيق الكامل عند إعداد التقارير كما في (أ)، مع الوحدات الإدارية ذات العلاقة بالتنمية الحضرية في المنطقة أو المدينة المحلي

د) يقوم المرصد الحضري المحلي بنشر التقارير من خلال القنوات المتاحة سواء الإعلام التقليدي أو الإعلام الجديد بعد إجازته من المجلس التنسيقي للمرصد الحضري المحلي

ج) يلتزم المرصد الحضري المحلي بالتعاون والتنسيق الكامل عند إعداد التقارير كما في (أ)، مع الوحدات الإدارية ذات العلاقة بالتنمية الحضرية في المنطقة أو المدينة المحلي

المادة الثالثة والعشرون

يلتزم المرصد الحضري الوطني بوضع خطة لبناء وتنمية قدرات الكوادر البشرية لرفع كفاءتهم وتطوير قدراتهم الفنية من خلال الدورات التدريبية والتدريب أثناء العمل وحضور ورش العمل الداخلية والخارجية للعاملين في القطاع ومنسوبي المرصد الحضري الوطني والمراصد الحضرية المحلية

المادة السادسة والعشرون

في سبيل تحقيق شراكات فعالة لدعم أعمال المرصد الحضري الوطني والمراصد الحضرية المحلية لضمان الاستدامة:

د) يقوم المرصد الحضري الوطني بإعداد اتفاقية تعاون مع الهيئة العامة للإحصاء بتوفير البيانات الإحصائية للمرصد الحضري الوطني والمراصد الحضرية المحلية سواء بما تملكه الهيئة من قواعد بياناتها أو بما تنفذه من مسوح إضافية أخرى، على أن تشمل الاتفاقية: مدة الاتفاقية والغرض واستخدام البيانات والأدوار والمسؤوليات لحماية البيانات (السرية والخصوصية وأمن البيانات) ونقاط الاتصال الإدارية وآليات التمويل والتكاليف المقدرة والدفع، وحل النزاعات، وتعديل/تنقيح الاتفاقية، وإلغاء الاتفاقية، والمراجعة الدورية للاتفاقية، والموافقة والموقعة من المؤسسة

ب) يتولى المرصد الحضري الوطني تحديد قائمة الشركاء من الجهات الحكومية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والمراكز المتخصصة لتبادل البيانات اللازمة لأنشطة المرصد الحضري الوطني أو إعداد التقارير ذات العلاقة لية وتحديد درجة أهمية كل جهة من هذه الجهات وفقا لدورها في توفير البيانات المطلوبة منها بهدف وضع الإشراك هذه الجهات ذات الصلة في أنشطة المرصد الحضري الوطني، ومن ثم إعداد اتفاقية تعاون وتوقيعها وفقا للإجراءات المتبعة

المادة السابعة والعشرون

يلتزم المرصد الحضري الوطني بالتشارك والتعاون والتنسيق مع الوحدات الإدارية المختصة بالتنمية الحضرية في وكالة تخطيط المدن عند إعداد دراسة التطور في التوجهات الحضرية والبيئية والتنمية الحضرية أو أي دراسات أخرى، قبل رفعها سواء للمجلس التنسيقي للمرصد الحضري الوطني أو أي جهة أخرى

المادة الثامنة والعشرون

يلتزم المرصد الحضري الوطني بالتشارك والتعاون والتنسيق مع الوحدات الإدارية المختصة بالتنمية الحضرية في وكالة تخطيط المدن عند إعداد دراسة التطور في التوجهات الحضرية والبيئية والتنمية الحضرية أو أي دراسات أخرى، قبل رفعها سواء للمجلس التنسيقي للمرصد الحضري الوطني أو أي جهة أخرى

المادة التاسعة والعشرون

يتولى المرصد الحضري الوطني تطوير معايير تقييم مدى نضج المراصد الحضرية المحلية وإجراء التقييم بشكل سنوي على أن تغطي المعايير النقاط التالية

- ١- الالتزام بالتشريعات والحوكمة.
- ٢- تطبيق المعايير الفنية للمرصد الحضري.
- ٣- وضوح المهام، الرؤية أو الأهداف.
- ٤- مخرجات المرصد الحضري المحلي بشكل عام.
- ٥- الدعم المؤسسي.
- ٦- التدريب وبناء القدرات.
- ٧- الاستدامة المالية.
- ٨- الارتباط بين المؤشرات والأولويات المناطقية والمحلية.
- ٩- عدد المؤشرات الحضرية.
- ١٠- استراتيجية الاتصال والتنسيق بين الجهات الفاعلة.
- ١١- نشر التقارير ذات العلاقة بالمؤشرات الحضرية

• ملحق رقم (٦)

برامج بناء وتنمية القدرات

برامج بناء وتنمية القدرات

يتضمن هذا الملف الإطار العام للدورات التدريبية التي يقترح أن يتبناها - ويقوم علي تنفيذها - المرصد الحضري المحلي بالمنطقة، مستهدفا تنمية الجوانب المعرفية Knowledge والمهارية Skills لدي الكوادر الفنية / الإدارية بالجهات المعنية بقطاعات التنمية الحضرية المختلفة تغطي برامج التدريب - كما هو موضح فيما يلي- الموضوعات الأساسية التي يمكن أن تسهم في تعزيز قدرات الكوادر المستهدفة للتعامل مع مخرجات المرصد الحضري، وتمكينها من توظيف المؤشرات المنتجة في عملية صناعة القرار ويمكن تطوير هذه البرامج وبلورتها وتنفيذها من خلال المتخصصين في هذا المجال (جامعة الجوف، المرصد الحضري الوطني ، المعهد العربي لإنماء المدن ، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ...) كما يمكن ضم أكثر من دورة في دورة واحدة مكثفة للقيادات العليا أو الإشرافية. يمكن كذلك .. تفصيل الدورة الواحدة إلي أكثر من دورة ، وفقا لخصائص الكوادر المستهدفة ومستوي تأهيلها فيما يتعلق بالموضوعات المطروحة لبناء وتنمية القدرات علي أن تصميم وتنظيم وتنفيذ البرامج ودوراتها - بشكلها النهائي - يجب أن يخضع في كل الأحوال لدراسه مسبقة لتحديد الاحتياجات الفعلية للفتات المستهدفة.



صناعة واتخاذ القرار

إكساب المتدربين الخبرات والمهارات والمعارف الأساسية المرتبطة بصناعة واتخاذ القرار	الهدف الرئيسي
● التعريفات والمفاهيم الأساسية ● دور المؤشرات الحضرية في دعم اتخاذ القرار ● أنواع القرار ● مراحل صناعة واتخاذ القرار ● بدائل القرار ● أنماط اتخاذ القرار ● إدارة عملية اتخاذ القرار ● توظيف المؤشرات الحضرية في عملية صناعة القرار	الموضوعات التدريبية
القيادات العليا والإشرافية والمختصين (حكومية وغير حكومية)	الفئات المستهدفة
المكثف (١يوم) - التقليدي (٥أيام)	مدة البرنامج
تنمية قدرات المتدربين علي كيفية صناعة القرار وترشيد عملية الاختيار بين البدائل المختلفة للقرار، بما يحقق الهدف منه.	المخرجات النهائية
ربط الجانب المعرفي / النظري .. بالواقع من خلال الاستعانة بالتجارب الناجحة ونماذج حالات دراسة محلية	استراتيجية التدريب
رفع كفاءة وفاعلية " الإدارة العليا " في التعامل مع قضايا التنمية الحضرية بموضوعية وحيادية وفي إطار تشاركي	العائد من البرنامج التدريبي

تصميم وإنتاج المؤشرات الحضرية

إحساب المتدربين الخبرات والمعارف والمهارات اللازمة	الهدف الرئيسي
● التعريفات والمفاهيم الأساسية ● مدخل عام (البيانات، المعلومات، المؤشرات) ● التعريف بالمؤشرات الحضرية العالمية وأهدافها ومفاهيمها وطرق حسابها ● تصميم مؤشر محلي لقياس ظاهرة أو رصد حالة الواقع الحضري ● تحليل البيانات والمعلومات لإنتاج المؤشرات	الموضوعات التدريبية
الكوادر الفنية والمختصين (الأقسام والإدارات المعنية، المرصد الحضري المحلي بالأمانة، والمراصد الحضرية بالمحافظات	الفئات المستهدفة
المكثف (يوم) - التقليدي (٣أيام)	مدة البرنامج
تنمية مهارات المتدربين علي تصميم وإنتاج مؤشرات قياس الظواهر الحضرية	المخرجات النهائية
الاعتماد علي دراسات الحالة من الواقع الفعلي	استراتيجية التدريب
رفع كفاءة وفعاليه الإدارات المعنية في تعظيم العائد الكلي من البيانات والمعلومات	العائد من البرنامج التدريبي

تحليل المؤشرات الحضرية

إكساب المتدربين الخبرات والمهارات والمعارف الأساسية المرتبطة بصناعة واتخاذ القرار	الهدف الرئيسي
● تعريفات والمفاهيم الأساسية ● مدخل عام (التحليل الكيفي والكمي) ● استخدام البرامج الإحصائية لتبويب البيانات وإعداد جداول التوزيعات التكرارية Frequency Tables ● استخدام البرامج الإحصائية لقياس النزعة المركزية Central Tendency والتشتت Dispersion ● استخدام البرامج الإحصائية لتحليل المؤشرات (التحليل العاملي Cluster Analysis\Factor Analysis التحليل التجميعي) ● استخدام نظام المعلومات الجغرافي في وصف البيانات MetaData. والتمثيل الجغرافي لقيم المؤشرات ● قراءة المؤشرات وتقييمها ومقارنتها وتحديد قضايا التنمية الحضرية	الموضوعات التدريبية
الكوادر الفنية بالأقسام والإدارات المعنية وكذلك المرصد الحضري المحلي بالأمانة، والمراصد المحلية بالمحافظات	الفئات المستهدفة
المكثف (٥ يوم) - التقليدي (١٠ أيام)	مدة البرنامج
تطوير القدرات التحليلية لدى المتدربين لتمكينهم من قراءة الظواهر الحضرية من خلال ربطها ببعضها البعض	المخرجات النهائية
الاعتماد علي دراسات الحالة من الواقع الفعلي	استراتيجية التدريب
رفع كفاءة وفعالية الإدارات المعنية في كيفية التعامل الاحصائي مع الظواهر الحضرية	العائد من البرنامج التدريبي

قضايا التنمية الحضرية : تطوير مبادرات التدخل

إكساب المتدربين للمهارات الأساسية في تحليل البيانات والمعلومات لتعظيم المردود النهائي منها	الهدف الرئيسي
● التعريفات والمفاهيم الأساسية ● تصنيف قضايا التنمية الحضرية ● تحديد القضايا ذات الأولوية ● مبادرات التعامل مع القضايا لتجسير الفجوة بين ● الوضع الحالي والمأمول	الموضوعات التدريبية
القيادات العليا والإشرافية والمختصين (حكومية وغير حكومية)	الفئات المستهدفة
المكثف (٢يوم) - التقليدي (٥أيام)	مدة البرنامج
تنمية قدرات المتدربين علي كيفية صناعة القرار وترشيد عملية الاختيار بين البدائل المختلفة للقرار، بما يحقق الهدف منهء	المخرجات النهائية
ربط الجانب المعرفي / النظري .. بالواقع من خلال الاستعانة بالتجارب الناجحة ونماذج حالات دراسة محلية	استراتيجية التدريب
رفع كفاءة وفاعلية " الإدارة العليا " في التعامل مع قضايا التنمية الحضرية بموضوعية وحيادية وفي إطار تشاركي	العائد من البرنامج التدريبي

• ملحق رقم (٧)

الإطار التنظيمي لعمل اللجان المتخصصة
لدراسة قضايا التنمية الحضرية

الإطار التنظيمي لعمل اللجان المتخصصة لدراسة قضايا التنمية الحضرية

تسفر عملية التحليل التكاملي لمؤشرات الرصد الحضري عن العديد من القضايا التي تتطلب تدخلات محددة للتعامل معها - علي المدى القصير أو الطويل أو المتوسط - من خلال تشكيل لجان / فرق عمل متخصصة من الجهات المعنية بكل قضية في ضوء الأدوار المطلوبة من كل منها، ويتولى فريق العمل / اللجنة إعداد خطة عمل يقوم كل طرف فيها بدوره في زمن محدد ، على أن يشمل إطار عمل اللجنة/ الفريق .. مايلي

- تحديد مهام كل طرف في ضوء الأهداف التي تم تحديدها ومن خلال التشاور بين اعضاء فريق العمل/ اللجنة.

- وضع إطار زمني محدد للانتهاء من إعداد خطة العمل.

- تحديد المعوقات التي ستواجه تنفيذ خطة العمل وتحتاج إلى تدخلات مركزية.

- تحويل المبادرات المقترحة لكل جهة إلى مشروعات محددة مع صياغة الخطة التنفيذية/ التمويلية (الميزانية المطلوبة لكل مشروع والمدة اللازمة لتنفيذه) .

- وضع آلية واضحة لمتابعة ما يتم إنجازه وفق المدة الزمنية التي تضمنتها الخطة

علي أنه .. يجب الأخذ في الاعتبار أن الخطة المقترحة يجب ألا تتجاوز فترة إعدادها بما فيها الاجتماعات التنسيقية بين الأطراف مدة ثلاثة أشهر، وكذلك أن يكون الممثل عن كل جهة هو المسئول الأول في جهته عما يخص القضية وأن يكون قادرا علي اتخاذ القرار ثم رفع الخطة بعد إعدادها إلى المجلس التنسيقي للمرصد لإقرارها ومن ثم الموافقة عليها من مجلس المنطقة واعتمادها من سمو أمير المنطقة وإلزام الأطراف للعمل بمقتضاها، وأن ترفع إليه تقارير المتابعة التي تضبيبمنتها آلية المتابعة ضمن عناصر خطة العمل، علي أن يعرض علي سموه بشكل خاص المعوقات التي تواجه تنفيذ الخطة والتي تتطلب تدخلات مركزية ودعم سياسي

آليات صياغة وتنفيذ السياسات /المبادرات المقترحة

يقوم كل فريق عمل مختص بقضية معينة بوضع الآليات اللازمة لتنفيذ السياسات / المبادرات المقترحة ضمن خطة العمل التوافقية مع كل أعضاء فريق العمل

إلا أن تشكيل فريق العمل والدعوة لاجتماعه وشرح أبعاد القضية التي تخصه (أسبابها وأعراضها والأطراف المتشابكة معها والمتداخلة فيها) فهي ضمن مهام المرصد الحضري المحلي، طبقا للائحة التنظيمية للمرصد الحضرية

التشكيل الأولي المقترح للجان المتخصصة

الغرفة التجارية الصناعية	- المؤسسة العامة للتدريب المهني - صندوق تنمية الموارد البشرية - فرع وزارة الخدمة المدنية - مؤسسات المجتمع المدني - جامعة الجوف	- فرع وزارة التجارة والصناعة - الغرفة التجارية الصناعية - أمانة منطقة الجوف - فرع وزارة البيئة و المياه والزراعة - فرع وزارة السياحة و التراث الوطني	التراجع الظاهري في أداء الاقتصاد المحلي
فرع وزارة الشؤون الاجتماعية	- صناديق الدعم وبنك التسليف - فرع وزارة الخدمة المدنية - الغرفة التجارية الصناعية - جامعة الجوف	- فرع وزارة الشؤون الاجتماعية - مكتب الضمان الاجتماعي - مكتب العمل - مؤسسات المجتمع المدني	ارتفاع نسبة السكان المعاقين
جامعة الجوف	- فرع وزارة الثقافة والإعلام - فرع وزارة الأوقاف	- أمانة منطقة الجوف - فرع وزارة البيئة والمياه والزراعة - هيئة الأرصاد وحماية البيئة - جامعة الجوف	قصور تغطية منظومة المياه والصرف الصحي
مديرية شرطة منطقة الجوف	- إدارة التعليم بالجوف - فرع وزارة الثقافة والإعلام - فرع وزارة الأوقاف - المجلس البلدي	- مديرية شرطة منطقة الجوف - الإدارة العامة للطرق والنقل - الإدارة العامة للمرور - أمانة منطقة الجوف - جامعة الجوف	القصور في الأمن الاجتماعي وسلامة الحركة المرورية
الإدارة الصحية	- مؤسسات المجتمع المدني - فرع وزارة الثقافة والإعلام - جامعة الجوف	- أمانة منطقة الجوف - الإدارة الصحية - المجلس البلدي	تدني قيم المؤشرات الصحية

وتتولى الإدارة العامة للمرصد الحضري القيام بالمهام التالية لمساندة فرق العمل في تنفيذ السياسات المقترحة

- تزويد اللجان / فرق العمل بمخرجات المرصد ، سواء قيم المؤشرات أو نتائج الدراسات التحليلية التي تم إنتاجها
- حضور اجتماعات اللجان أو فرق العمل كمنسق دون التدخل في أعمالها.
- إعداد تقارير المتابعة لأعمال اللجان/ فرق العمل ورفعها إلى المجلس التنسيقي للمرصد الحضري.
- توجيه الدعوات إلى اللجان/ فرق العمل للاجتماع حسب جداول الأعمال والتوقيات التي تتضمنها خطة العمل.
- توجيه الدعوة لفرق العمل المسببادة أو أي طرف منها في حال طلب اللجنة / فريق العمل ذلك.
- توفير البيانات التفصيلية التي قد تحتاجها اللجان / فرق العمل بقاعدة البيانات التي تم إنجازها ضمن مهام المرصد الحضري

● الإطار الزمني

يرتبط التحديد الدقيق للأطر الزمنية لصياغة وتنفيذ المبادرات / المشروعات بما سيتم التوصل إليه في خطط العمل التي ستنتجها اللجان أو فرق العمل المتخصصة وارتباط ذلك بالميزانيات السنوية ومشاريع وبرامج أخرى قد تتوازي أو تتابع حسب طبيعة هذه المشبرروعات. لذا فإن الإطار الزمني الذي يمكن تحديده هو فترة إعداد الدراسات والبحوث الخاصة بقضية ما ، والتي تكون في حدود ثلاثة أشهر من تاريخ إقرار تشكيل اللجنة / فريق العمل

● مصادر التمويل

من المتوقع أن يكون مصدر تمويل تنفيذ المبادرات المقترحة - من قبل اللجان أو فرق العمل - هو التمويل الحكومي وذلك وفقا لميزانيات الجهات المختلفة

ولكن نظرا لأهمية عنصر التمويل في إنجاز المبادرات ذات الأولوية العاجلة ، وحتى لا يكون الاعتماد فقط على التمويل الحكومي وما يمكن أن يواجهه ذلك من بعض المعوقات المرتبطة بمركية اتخاذ القرار، هناك العديد من الجهات والصناديق خارج الإطار الحكومي التي يمكنها المشاركة في التمويل خاصة في المشروعات الاقتصادية . بعض هذه الجهات يمكن أن يتيح مبالغ الاستثمار بالكامل والآخر يوفر نسبة معينة من تلك المبالغ

● البرامج الداعمة

تشكل البرامج الداعمة لإنجاز المبادرات جزءا أصيلا من خطة العمل ، خاضبة وأن القائمين عليها هم أطراف مشاركون في اللجان الأسببية أو المسببادة ، لذلك فإن المطلوب من برامج تنمية القدرات أو بناء الوعي أن ترتبط في الأسباب بخطة العمل وتتزامن مع مراحلها المختلفة وطبيعتها الخاصة، ولذلك يجب ألا تعمل البرامج الداعمة بمعزل زمني ومكاني عن متطلبات خطط العمل ، بل هي داعمة له مرحليا حسب الحاجة، هذا بالإضبيافة إلى ضرورة اسببتخدام أساليب مبتكرة ومتجددة في عملية التدريب والتأهيل والإعلام تتناسب مع ما سبيتم اقتراحه من مخرجات خاصة بكل خطة ودون وضع سقف زمني للبرامج المقترحة أو الأنشطة الإعلامية يحول دون ديمومة وديناميكية وتطور هذه المخرجات

● الإطار الزمني

يقترح وضع آلية لمتابعة التنفيذ وتقييم ما يتم إنجازه وربطه بالبرامج الزمنية ومن ثم تقويم عملية الأداء لتجاوز العقبات حتى لو أدى ذلك إلى تحويل بعض مسارات العمل

أما دور المرصد الحضري في متابعة الإنجازات والمعوقات، فيتم إعداد تقارير دورية بالتنسيق مع اللجان أو فرق العمل ومن ثم رفعها متضمنة الإجراءات اللازمة للتغلب على المعوقات وأسبابها إلى المجلس التنسيقي للمرصبة والذي يقوم بدوره في عرضها علي صبايح السمو الملكي أمير المنطقة لاعتماد التقويم اللازم في ضوء مقترحات أعضاء فريق العمل، على أن ترفع تقارير المتابعة كل ثلاثة أشهر